جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

2014-2001

The economic role of the US Congress in directing US foreign policy 2001-2014

الطالب : فواز حسين العفيف

المشرف : د. خالد العدوان

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي.

2017/2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

2014-2001

The economic role of the US Congress in directing US foreign policy 2001-2014

الطالب : فواز حسين العفيف

المشرف : د. خالد العدوان

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي.

2017/2016

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الدور الاقتصادي للكونجرس الامريكي في توجيه السياسة الخارجية الامريكية

2014-2001

The economic role of the US Congress in directing US foreign policy 2001-2014

إعداد: فواز حسين ارشيد العفيف

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك، 2013

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، اربد، الاردن

وافق عليها

الدكتور خالد العدوان.....مشرفا ورئيسا

الدكتور أمين العزام.....عضوا

الاستاذ الدكتور احمد نوفل.....عضوا

تاريخ تقديم الاطروحة

2017/5/8

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى من كان سبب وجودي في هذه الدنيا، من علمني كيف احب وكيف أثابر لتحقيق طموحي، من رباني فأحسن تربيتي، والدي الغالي رحمه الله.

إلى من شجعتني على الدراسة في كبري، وغمرتني بالحب والحنان، وكانت دعواتها لي بالليل والنهار سبب توفيقي ونجاحي، إلى من أفنت أيامها في تربيتي، وعمرها من أجل أبنائها، إلى من أمرني الله أن أرفق بها، فقرن رضاها برضاه، إلى أمي الحبيبة.

إلى من كبرت وتربيت معهم وشاركوني سني الحياة إخوتي وأخواتي.

إلى من رافقتني درب حياتي وتحملت معي الصعاب، زوجتي.

إلى من أعيش من أجلهم، بناتي وأبنائي.

إلى رفقاء دربي الذين تعلمت منهم الكثير، فأصبح وجودهم من ضرورات استمرار الحياة، فأدعوا الله أن يجزيهم عني خير الجزاء، إلى إخوتي محمد خزعلي، ومحمد عتوم.

إلى أستاذي الفاضل الذي لم يبخل علي بعلمه أو كتبته الدكتور محمد بني سلامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أبدأ بالشكر والثناء لله العلي القدير الذي انعم علينا بنعم لا تعد ولا تحصى، ومنها توفيقي في طريقي العلمي...

قال رسول الله: "من سلك طريقا يصيب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة، وان الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وان العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر"، صدق الرسول الكريم.

كما أشكر كل من ساهم في إتمام هذه الرسالة، فأدعوا الله أن يجزيه عني خير الجزاء، لكل من أعطاني معلومة أو فكرة وجعلني أمضي قدما في إنجاز هذه الرسالة، والشكر كل الشكر لمن صاغ أفكارا أو وقف بجانبي حتى بلغت هذه الرسالة أشدها، وأشكر من شملني بعلمه ووقفته وزاد هذه الرسالة لمعانا وتشريفا، أستاذي الدكتور خالد العدوان، فله كل الشكر والتقدير.

كما وأتقدم بالشكر إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الكرام، الذي تفضلوا بملاحظاتهم ونصحهم وإرشادهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	و
الملخص بالعربية	ز
مقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	4
فرضية الدراسة	5
منهجية الدراسة	5
حدود الدراسة	6
مفاهيم الدراسة المحورية	7
الدراسات السابقة	8
الفصل الأول: النظام السياسي الأمريكي وصناعة السياسة الخارجية	12
المبحث الأول: النظام السياسي الأمريكي ومظاهر تكوينه	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: سمات النظام السياسي الأمريكي	20
المبحث الثالث: المؤسسات والقوى التي تؤثر على صنع السياسة الخارجية الأمريكية	28
الفصل الثاني: المساعدات الخارجية ودور الكونجرس الاقتصادي في السياسة الخارجية	50
المبحث الأول: أهمية الكونجرس وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية	51
المبحث الثاني: الكونجرس الأمريكي ودوره في حجم الميزانية والدعم المادي	63
المبحث الثالث: المساعدات الخارجية الأمريكية	73
المبحث الرابع: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط	79
الفصل الثالث: المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للشرق الأوسط	86
المبحث الأول: الاتجاه العام لحجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط	87
المبحث الثاني: دور الكونجرس في التأثير على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط	93
خاتمة	104
النتائج	106
قائمة المراجع	109
الملخص بالإنجليزية	123

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
المساعدات الاقتصادية الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط 2001-2014	88
المساعدات العسكرية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط 2001-2014	90

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص بالعربية

العفيف، فواز حسين، الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية 2001 – 2014، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2017/2016.(المشرف د. خالد العدوان).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي وتأثيره في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2001 – 2014، من زاوية المساعدات الخارجية، سواء المساعدات الاقتصادية، أو العسكرية، كما هدفت الدراسة إلى اختبار صحة فرضيتها الأساسية، وهي أن للكونجرس تأثيرا اقتصاديا على توجيه المساعدات الخارجية، الاقتصادية لدول الشرق الأوسط، بتأثير من اللوبيات التي تحاول أن تدفع أعضاء الكونجرس للتأثير على حجم وطبيعة المساعدات الخارجية الأمريكية المقدمة لجول الشرق الأوسط، حيث اعتمدت الدراسة لاختبار فرضياتها الأساسية على كل من منهج تحليل النظم، والمنهج المقارن والمهج المؤسسي القانوني، ومنهج صنع القرار.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

للكونجرس الأمريكي تأثيرا على السياسة الخارجية الأمريكية في مجال المساعدات الخارجية، الاقتصادية، والعسكرية، وهو ما يتجلى بالبعد الكمي الذي يضمنه الدستور الأمريكي للكونجرس من خلال منحه عددا من الصلاحيات الاقتصادية التي تتيح للكونجرس التأثير على السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة، حيث يمكن للكونجرس في هذا البعد أن يقر أو يرفض أو يدخل تعديلات كمية على المساعدات الخارجية العسكرية والاقتصادية، أما البعد الثاني لتأثير الكونجرس على المساعدات فهو البعد النوعي والذي يقوم من خلاله الكونجرس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برهن موافقته أو عدمها على تمويل المساعدات الخارجية بشرط إدخال نوعي على طبيعة المساعدات الخارجية، كما واتضح أن اللوبيات كاللوبي الصهيوني قدرة تأثير وضغط على أعضاء الكونجرس، من ثم ضغط الكونجرس على الرئيس الأمريكي وأجهزة الولايات المتحدة التي تعنى بالسياسة الخارجية لتعظيم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل على حساب الدول العربية، حيث اتضح أن الكونجرس مدفوعا بضغط من اللوبيات كان وراء تقديم مساعدات عسكرية من الأسلحة الثقيلة لإسرائيل، والتوقف عن تقديم مثلها لمصر بعد الإطاحة بحسني مبارك، وتولي الرئيس محمد مرسي رئاسة مصر، وهو ما يتفق وفرضية الدراسة، من أن هناك دورا كبيرا للكونجرس في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية من زاوية حجم وكم المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية المقدمة لدول الشرق الأوسط، ومن زاوية طبيعة ونوعية المساعدات الخارجية الأمريكية الاقتصادية العسكرية منها.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، الكونجرس، الدور الاقتصادي للكونجرس، الولايات المتحدة، الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

يلعب الكونجرس الأمريكي دورا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب كل من الرئيس والإدارة الأمريكية عموما، ووزارة الخارجية، إضافة إلى أجهزة الأمن المختصة والاستخبارات ومجلس الأمن القومي و البنتاغون، و عدد من الأجهزة المتخصصة، شأنه في ذلك شأن البرلمانات في النظم البرلمانية والنظم الخليطة والدول الديمقراطية عموما.

وتنبع أهمية الكونجرس وشرعية دوره من الدستور الأمريكي تحديدا، والمعمول به منذ عام 1789، والذي ينص في مادته الأولى/الفقرة الأولى على أن: "تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا لكونغرس الولايات المتحدة الذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب." ، كما تنص المادة الأولى /الفقرة الثامنة على أن للكونجرس سلطات عديدة، منها فرض الضرائب، استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة، إعلان الحرب، سك العملة وطبعها ، تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وأهمها التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى...الخ، لكن التمعن في نص الدستور الأمريكي وحده قد لا يعكس الدور الحقيقي للكونجرس الأمريكي، في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، لكن تشير تقاليد السياسة الأمريكية والمشاهدة، إلى أن هنالك دورا أكبر للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية عبر لجانه المختلفة.

وأهمها على صعيد السياسة الخارجية، لجنة الشؤون الخارجية، والتي تؤثر على توجيه السياسة الخارجية من خلال تقديمها أثناء اجتماعاتها المتكررة لتصورات ورؤى ترى فيها تعظيما أكبر للمكاسب وتخفيفا للخسائر ينعكس بالفائدة على الولايات المتحدة من وجهة نظرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واللجنة الثانية هي لجنة الميزانية، والتي تناط بها مهمة مراقبة الوضع العام لميزانية الولايات المتحدة وحجم الإنفاق داخليا وخارجيا. واللجنة الثالثة وهي لجنة الشؤون العسكرية، والتي تهتم بمدى تحقيق مصالح الولايات المتحدة والحفاظ عليها، وذلك من خلال سؤال واستجواب كبار العسكرين عن مهمات الجيش خارجيا وهذا من ناحية، ومن ناحية ثانية من خلال موافقتها أو عدم موافقتها على مبيعات الأسلحة وشروطها عموما لدول معينة.

وتعتبر لجنة المساعدات الخارجية نقطة تقاطع ما بين لجنة الميزانية من ناحية ولجنة الشؤون الخارجية من ناحية ثانية ، فهي اللجنة التي تهتم بحجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للأطراف الدولية ماليا، كما تهتم بالمساعدات العسكرية التي تنوي الولايات المتحدة تقديمها للأطراف الدولية، وشروط هذه المساعدات عموما، والتي تتوقع جراءها تعظيم مكاسب الولايات المتحدة والتقليل من خسائرها.

وتأتي هذه الدراسة لبحث الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ضمن الفترة 2001–2014، والتي ستحاول ان تبحث عن مدى تأثير ودور الكونجرس الاقتصادي في السياسة الخارجية وتوجيهها، والتأثير عليها في بعد المساعدات الخارجية، سواء المساعدات الاقتصادية، أو المساعدات العسكرية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية الموضوع ذاته، باعتباره حقلا معرفيا يتقاطع بين دراسات النظم السياسية المقارنة من ناحية، والسياسة الخارجية من ناحية ثانية، ومن ناحية أخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تتبع أهمية الدراسة من كونها محاولة لإثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات، كما تبرز أهمية الدراسة من وقوفها على مدى تأثير دور الكونجرس الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

أما الأهمية العملية لهذه الدراسة، فتبرز في ما تقدمه من توضيح وتشخيص لكيفية تأثير اللوبيات على أعضاء الكونجرس الأمريكي الذين يقومون بدورهم بالتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وتحديدا التأثير على الصعيد الاقتصادي، بما ويمكن صانع القرار العربي من توظيف اللوبيات كما توظف إسرائيل اللوبي الصهيوني للتأثير على أعضاء الكونجرس لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف على كيفية صنع القرار السياسي في النظام السياسي الأمريكي، وتوضيح أهم الأطراف المؤثرة بصناعة القرار السياسي الأمريكي وأبعاد الدور الاقتصادي للكونجرس.

2- التعرف على صلاحيات الكونجرس في النظام السياسي الأمريكي وصلاحياته الاقتصادية.

3-التعرف على هوية الأطراف المؤثرة بتوجهات أعضاء الكونجرس، وبحث كيفية تأثير الكونجرس على السياسة الخارجية.

4-محاولة التعرف على طبيعة التأثير الاقتصادي للكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية.

5-محاولة توضيح كيفية تأثير الكونجرس على حجم وطبيعة المساعدات العسكرية والاقتصادية لدول الشرق الأوسط وتفسيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تتأسس طبيعة النظام السياسي الأمريكي على مبدأ فصل السلطات العضوي، ويبدو من نصوص الدستور الأمريكي أنه يمكن وكلا من السلطتين التنفيذية والتشريعية بعدد من الصلاحيات الواسعة، وعليه فإنه يبدو من الضروري البحث في موضوع يبدو أنه يتقاطع ما بين حقل النظم السياسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهو دور الكونجرس في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية في بعد المساعدات الخارجية، حيث تنبع مشكلة الدراسة من عدم معرفة طبيعة التأثير الذي يمارسه الكونجرس الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ناحية أخرى عدم معرفة كيفية تأثير الكونجرس على طبيعة وحجم المساعدات الخارجية الأمريكية لدول الشرق الأوسط، وما هي الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من تقديم المساعدات الخارجية، كما وتبرز مشكلة الدراسة على جانب اخر، من التساؤل عن تأثير الكونجرس على اتجاه وحجم وطبيعة المساعدات الخارجية، الاقتصادية منها والعسكرية لدول الشرق الأوسط.

سؤال الدراسة:

تأتي الدراسة للإجابة على سؤال رئيس وهو : ما هو الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من زاوية وموضوع المساعدات الخارجية، الاقتصادية والعسكرية لدول اشرق الأوسط؟

ويمكن اشتقاق عدة أسئلة فرعية من سؤالنا العام على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1–ما هي أبعاد الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي، وما هي صلاحياته الاقتصادية في النظام السياسي الأمريكي؟

2–ما هي الكيفية التي يستخدم بها الكونجرس صلاحياته الاقتصادية للتأثير على قضايا السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها؟

3–هل تختلف كيفية استخدام الكونجرس الأمريكي لصلاحياته الاقتصادية للتأثير على حجم وطبيعة المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية تجاه الشرق الأوسط؟

4–ما هي أهم الجهات المؤثرة على أعضاء الكونجرس الأمريكي؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها :

ان ثمة علاقة وثيقة ما بين الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي وتوجيه السياسة الخارجية في موضوع المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية المقدمة لدول الشرق الأوسط، ويظهر هذا التأثير على حجم وطبيعة المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لدول الشرق الأوسط، حيث يؤثر الكونجرس على صعيد الحجم على تلك المساعدات ليكون هناك فارق كميا ونوعيا بين المساعدات الخارجية المقدمة لإسرائيل وتلك المقدمة للدول العربية.

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على استخدام المنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم والمنهج المؤسسي القانوني وفقا للتالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج المؤسسي القانوني هو المنهج الذي يرى أن قواعد القانون والدستور هي المدخل لدراسة النشاط السياسي لمؤسسة سياسية ما، فدراسة الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي، كمؤسسة في النظام السياسي توجب علينا أن نعرف طبيعة وهيكلة النظام السياسي الأمريكي من جهة، ثم البحث عن طبيعة العلاقة ما بين مؤسسة الكونجرس ومؤسسة الرئاسة من جهة ثانية، عبر البحث في الصلاحيات التي يمنحها الدستور الأمريكي لكل من المؤسستين، لا سيما الكونجرس وطبيعة الصلاحيات الممنوحة له من الدستور والتي من خلالها يحاول التأثير في السياسة الخارجية وطبيعة وحجم المساعدات الخارجية لدول الشرق الأوسط، ثم تحاول الدراسة، أن تعتبر الصلاحيات الاقتصادية الممنوحة للكونجرس جزءا من المدخلات المؤثرة على حجم وطبيعة المساعدات الخارجية في شقيها الاقتصادي والعسكري، على اعتبار انها مخرجات النظام السياسي الأمريكي فيما يخص السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، ثم تستعين الدراسة بالمنهج المقارن، للمقارنة ما بين كم ونوع المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة للشرق الأوسط.

حدود الدراسة:

1-**الحد الموضوعي:** وهو دراسة الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيره على المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية المقدمة لدول الشرق الأوسط.

2-**الحد المكاني:** الولايات المتحدة، دول الشرق الأوسط: الأردن، السعودية، سوريا، لبنان، مصر، إسرائيل، العراق والضفة الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-**الحد الزماني:** وهي الفترة الممتدة من2001 -2014، وهي الفترة التي تبدأ بوصول الرئيس جورج بوش الابن لرئاسة الولايات المتحدة من جهة، كما أنها الفترة التي تمكن الباحث من الحكم على دور الكونجرس على السياسة الخارجية الأمريكية على صعيد المساعدات الخارجية كونها تمثل فترة كافية للحكم على الاتجاه العام لطبيعة تأثيره.

مفاهيم الدراسة المحورية:

1.الدور الاقتصادي للكونجرس:

الدور الاقتصادي للكونجرس هو ما يعني قوة الكونجرس في التأثير على السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة، من حيث الموافقة على ميزانيات الإنفاق واللوائح الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة، كما ويعني الدور الاقتصادي للكونجرس قدرة رفض اللوائح المالية أو تعديلها، أو خفضها، أو زيادتها، وعليه يكون الدور الاقتصادي للكونجرس هو قدرة الكونجرس في التأثير على السياسة الاقتصادية الأمريكية الخارجية، من حيث رفض تمويل المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية أو الموافقة عليها، أو زيادتها لفاعل دولي معين، أو خفضها.[1]

2.المساعدات الخارجية:

وهي إحدى ادوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول المختلفة، حيث تعرف بأنها مجمل التدفقات المالية من الجهات المانحة إلى البلدان والدول التي تمر بمراحل انتقالية أو الدول النامية بهدف دعم نموها الاقتصادي أو مساعدتها على تعزيز الديمقراطية والسلام أو أي هدف آخر، مقابل حصول الدول المانحة على مكسب سياسي أو اقتصادي معين، أو تحقيق هدف أو عدد من

[1] - Richard J. Carroll, What Congress Does to the Economy, Bloomberg, 2016, on: https://www.bloomberg.com/view/articles/2016-09-07/what-congress-does-to-the-economy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهداف السياسية والاستراتيجية، وللمساعدات الخارجية عدد من الأشكال، أهمها المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية.[1]

3.المساعدات الاقتصادية:

هي إحدى أشكال المساعدات الخارجية، وتعني تقديم الدعم الاقتصادي، المالي أو العيني، من طرف الدول المانحة إلى الدول المتلقية بهدف دعم اقتصادها وتحسين الظروف التي من شأنها رفع واقع الدولة المتلقية للمساعدات.[2]

4.المساعدات العسكرية:

وهي كافة أشكال الدعم العسكري والأمني، سواء العيني والمادي مثل تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية، أو الدعم الفني والمعنوي مثل برامج التدريب العسكري والتدريب على جنود الدول المتلقية على صيانة القطع العسكرية وتشغيل الأسلحة أو إرسال الخبراء العسكريين لإلقاء محاضرات أو لغايات تدريب جنود الدول المتلقية.[3]

5.السياسة الخارجية:

وهي برنامج العمل العلني الذي تتبناه الوحدة الدولية _الدولة_ من بين مجموعة بدائل برامجية معينة، من أجل تحقيق أهداف معينة أثناء تفاعل الدولة مع محيطها الدولي.[4]

الدراسات السابقة:

[1] - موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مركز الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان:69-70، شتاء ربيع 2015، ص ص 142-143.

[2] -محمد خزعلي، دور الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة:1990-2015، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن-اربد، 2016، ص 231.

[3] - US: Agency for International Development, Databases, Assistance Category: Military, on: https://www.usaid.gov/

[4] -محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، النهضة، القاهرة، 1998، ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.دراسة إيمان رجب، بعنوان: قيود متعددة: حدود الوظيفة "الدبلوماسية" لمجلس النواب(2016): حيث توضح الكاتبة أن الفكرة التي مفادها أن أدوار البرلمانات هي فقط التشريع هي فكرة خاطئة، فالبرلمانات ومنها الكونجرس الأمريكي لها أدوار عديدة ومختلفة على صعيد السياسة الخارجية، حيث للبرلمانات ادوار دبلوماسية في السياسة الخارجية، وللبرلمانات أدوار كبيرة ومهمة على صعيد إدارة العلاقات الخارجية للدول تجاه الدول الأخرى، فالكونجرس الأمريكي له دور في مناقشة قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، وتوجيهها والتأثير عليها من خلال بعض الصلاحيات الممنوحة له.[1]

2.دراسة غازي مهيدات، أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط : دراسة حالة: الأردن ، مصر والمغرب:1989 – 2005.(2014): حيث خلصت الدراسة إلى أن المساعدات الأمريكية إحدى أهم الأدوات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، من خلال بحث اثر المساعدات على القرار الأردني والمصري والمغربي، حيث كلما زادت الولايات المتحدة من حجم مساعداتها للمنطقة ساعدها ذلك على تحقيق أكبر قدر من أهدافها، وتطويع قرارات دول المنطقة بما يتوافق مع أهداف الولايات المتحدة.[2]

3.دراسة محمد ابو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فلسطين(2013): حيث خلص الباحث إلى أن من أهم المؤسسات المؤثرة على تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، هو الكونجرس الأمريكي واللوبيات التي من أهمها اللوبي الصهيوني إلى جانب عدد من المؤسسات الأخرى، كما أن لهذه المؤسسات دورا كبيرا في التأثير على حجم التمويل الأمريكي في فلسطين، التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها في

[1] -إيمان رجب، قيود متعددة: حدود الوظيفة "الدبلوماسية" لمجلس النواب، المركز العربي للدراسات والبحوث، يناير/2016، على الرابط: http://www.acrseg.org/39827

[2] -غازي مهيدات، أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط : دراسة حالة: الأردن ، مصر و المغرب:1989 – 2005، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، اربد، 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلسطين، والتي من أهمها عدم تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين بقدر ما هي مساعدات تمويلية إغاثية وقتية وغير مستدامة، بهدف عدم خلخلة الأمن الإسرائيلي نتيجة تأثير اللوبي على أعضاء الكونجرس للتأثير على طبيعة تلك المساعدات.[1]

4.دراسة Keith Porter ، بعنوان: The Role of the Congress in U.S. Foreign Policy(2014): حيث يوضح الباحث كيث بورتر ان صلاحيات الكونجرس في السياسة الخارجية تتمحور حول تمويل سياسات الرئيس أو عدم الموافقة عليها، وفي قضية اعلان الحرب، وللكونجرس دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية والتأثير عليها من خلال لجانه المختلفة مثل لجنة الشؤون الخارجية، التي تناقش وتعد مشاريع قرارات تهم السياسة الخارجية الأمريكية، والتي يمتلك أعضاؤها قدرة على استجواب وزير الخارجية بصدد سلوك سياسي خارجي معين، فسلطة الاستجواب هي صلاحية مهمة للكونجرس لتقويم السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها.[2]

5.دراسة John J. Harter، بعنوان: Congress and foreign affairs (2011):حيث يوضح الباحث أن للكونجرس دورا مهما في تحديد أوجه النفقات الحكومية، ومن هنا للكونجرس صلاحيات يمكن من خلالها التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية على صعيد التمويل، وإصدار موافقته على تمويل السياسة الخارجية، أو رفض التمويل، أو تعديل أوجه ونشاطات السياسة الخارجية التي تحتاج لتمويلات مالية، كما وللكونجرس دور مهم في تمويل نفقات الدفاع

[1] - محمد ابو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غزة، 2013.

[2] -Keith Porter, The Role of the Congress in U.S. Foreign Policy, us foreign policy, 2014, on: http://usforeignpolicy.about.com/od/backgroundhistory/a/congress.htm.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي، الأمر الذي يقود أحيانا إلى صراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية على صعيد بعض القضايا في السياسة الخارجية.[1]

بعد عرض أهم الدراسات السابقة في مجال الدراسة، يتضح أنها تأتي على الصلاحيات الدستورية للكونجرس، ولا توضح كيفية تأثير الكونجرس بشكل معمق في توجيه السياسة الخارجية، ومن هنا تأتي ميزة هذه الدراسة، التي تكمن في التركيز على بؤرة الدور الاقتصادي للكونجرس واثره في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من جهة، وتتطرق إلى تأثير بعض جماعات الضغط واللوبيات على أعضاء الكونجرس من جهة أخرى، ومن ثم كيفية تأثير أعضاء الكونجرس على الرئاسة الأمريكية بصدد بعض القضايا التي تخص منطقة الشرق الأوسط مثل المساعدات الخارجية، حيث تتميز هذه الدراسة بسعيها إلى بحث التأثيرات على أعضاء الكونجرس من ناحية، ثم تأثير الكونجرس على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من ناحية أخرى، لا سيما في مجال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية بشكل مقارن بين شكلي المساعدات من جهة، ثم المقارنة بين المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية فيما بين دول الشرق الأوسط من جهة أخرى، وهي الأبعاد التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

[1] -John J. Harter, Congress and foreign affairs, on:
http://www.unc.edu/depts/diplomat/item/2011/0104/oped/op_harter.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

النظام السياسي الأمريكي وصناعة السياسة الخارجية

أدت الأوضاع السياسية التي مرت بها المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في شمال القارة الأمريكية "العالم الجديد"، وما تبعها من أوضاع سياسية في القارة الأوروبية، والمشاكل في أنظمة الحكم في تلك البلدان، إلى حسم الموقف عند القادة الأمريكيين الذين خاضوا حرب الاستقلال_ عسكريا وسياسيا _ نحو صياغة دستور دائم للولايات الأمريكية عام 1787، ولعل أهم ما يميز هذا الدستور، هو الدور الواضح الذي أعطى لمؤسستي الكونجرس والرئاسة، والذي أدى بالبعض إلى طرح سؤال في غاية الأهمية على بنيامين فرانكلين_احد أهم المؤسسين_ مفاده: اي نظام نتبع نحن؟ هل نتبع نظاما جمهوريا أم ملكيا؟ رد فرانكلين: "جمهوري إن استطعنا الحفاظ عليه"[1].

هذه الإجابة تكشف عن الدور الذي لعبته القيادة الأمريكية بشقيها، الجهاز التنفيذي، والجهاز التشريعي، نحو قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربي في مرحلة تاريخية معينة، وللعالم كله في مرحلة تاريخية أخرى، فالقيادة العالمية تتطلب القيام بأدوار كثيرة ومهمة، وتتطلب أشخاصا ومؤسسات لديها من السلطات ما يخولها تحمل الإجابة تلك الأدوار والقيام بها على اكمل وجه.

يلعب الكونجرس دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب كل من الرئيس والإدارة الأمريكية عموما، ووزارة الخارجية وأجهزة الأمن والاستخبارات، ومجلس الأمن القومي والبنتاغون، شأنه في ذلك شأن البرلمانات في النظم البرلمانية والخليطة، والدول الديمقراطية عموما.

[1]- John F. McManus, "A Republic, if You Can Keep It", on: https://www.thenewamerican.com/usnews/constitution/item/7631-a-republic-if-you-can-keep-it

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبع أهمية الكونجرس من الدستور الأمريكي تحديدا، والمعمول به منذ عام 1789، والذي ينص في مادته الأولى الفقرة الأولى على أن :"تناط جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا بكونجرس الولايات المتحدة الذي يتألف من مجلسي الشيوخ والنواب"، كما وتنص المادة الأولى في فقرتها الثامنة على: "أن للكونجرس سلطات عديدة، منها فرض الضرائب، واستدانة الأموال لصالح الولايات المتحدة، وإعلان الحرب، وسك العملات وطبعها، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى...الخ[1]، ولكن التمعن في نص الدستور الأمريكي وحده لا يعكس الدور المهم الذي يلعبه الكونجرس الأمريكي في صناعة القرار وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تشير تقاليد السياسة الأمريكية والمتتبع لها إلى أنه يوجد للكونجرس ودور مهم وكبير في توجيه السياسة الخارجية غير المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة، وذلك ما يظهر من ادوار لجان الكونجرس المختلفة والتي تختص كل واحدة منها بموضوع محدد داخل الكونجرس.

من أهم هذه اللجان على صعيد السياسة الخارجية، لجنة الشؤون الخارجية، التي تؤثر على توجيه السياسة الخارجية من خلال تقديمها أثناء اجتماعاتها، تصورات سياسية عامة تهدف إلى تعظيم مكاسب الولايات المتحدة وتخفيف حجم خسائرها خلال تفاعلها في النظام الدولي، وهو ما ينعكس بالفائدة على الولايات المتحدة حسب وجهة نظرهم.

أما اللجنة الثانية فهي لجنة الميزانية، والتي تناط بها مهمة مراقبة ميزانية الولايات المتحدة وحجم الإنفاق داخليا وخارجيا، كذلك لجنة الشؤون العسكرية، والتي تهتم بمدى تحقيق مصالح الولايات المتحدة والحفاظ عليها، من خلال موافقتها أو عدم موافقتها على مبيعات الأسلحة ونوعيتها للأطراف الدولية المختلفة.

[1] -الدستور الأمريكي، المادة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وتعتبر لجنة المساعدات الخارجية نقطة تقاطع ما بين لجنة الميزانية ولجنة الشؤون الخارجية، فهي تهتم بالمساعدات العسكرية التي تنوي الولايات المتحدة تقديمها لأطراف دولية معينة، والتي تتوقع من جرائها تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر على صعيد السياسة الخارجية.

تأتي هذه الأطروحة لبحث الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ضمن الفترة الممتدة من عام 2001–2014، والتي ستحاول فيها هذه الدراسة بحث مدى تأثير الكونجرس على السياسة الخارجية الأمريكية في الجانب الاقتصادي، وهو ما يظهر في أداتي المساعدات الاقتصادية، والمساعدات العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

النظام السياسي الأمريكي ومظاهر تكوينه

من يدرس النظام السياسي الأمريكي لا بد له من التعريج على المراحل التي أظهرت هذا النظام ومؤسساته المختلفة بالشكل الذي هي عليه الان، وهنا لا بد من الحديث عن مؤتمر فيلادلفيا الذي عقد عام 1774، والذي يعتبر الانطلاقة الأولى في تشكيل الدولة الأمريكية ومؤسساتها، فمؤتمر فيلادلفيا الأول مهد الطريق لمؤتمر فيلادلفيا الثاني الذي عقد عام 1775، والذي لم يحرض على الاستقلال فحسب، بل رفض أيضا التواجد البريطاني في القارة الأمريكية والعمل على ضرورة انهاء الاستعمار البريطاني وإعلان قيام الدولة.

هذا ومع تطور الحركات السياسية، اصبح هناك ضغط من شخصيات سياسية أمريكية بارزة في الكونجرس للمطالبة بالاستقلال وتبني الفكرة عمليا، مع تأكيد أعضاء الكونجرس على فكرة مواجهة الاستعمار من قبل الدول الأمريكية، مما أدى إلى تكوين اتحاد أمريكي كونفدرالي ضم في ذلك الوقت ثلاث عشرة دولة.[1]

بعد ذلك أخذت الأمور في التطور من خلال الاستنكار وعدم الرضا، بل أخذت الأمور تتجه إلى ما هو أسوأ من الاستنكار، وهو ظهور المقاومة المسلحة، والتي سرعان ما التف حولها المواطنون وعلى رأسهم الفلاحون، بصورة عفوية، إلى أن أصدر الملك البريطاني بتاريخ 1775/8/23 قرارا أعلن فيه أن المستعمرات الأمريكية في حالة عصيان، لكن في عام 1776، أعلن الكونجرس الأمريكي استقلال المستعمرات عن بريطانيا، وقام الكونجرس بتشكيل حكومة وطنية استمرت حتى عام 1781، وبعدها تبنت الولايات الاتحاد الكونفدرالي مع إنشاء كونجرس

[1] -احمد ياسين محمد، الكونجرس الأمريكي والنظام السياسي الأمريكي، عمان، دار اسامة للنشر، 2007، ص ص 56-59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للكونفدرالية، والذي قام بالعمل بدون هيئة تنفيذية أو قضائية، وهذا كان أهم نقاط ضعفه في ذلك الوقت.[1]

وفي عام 1787، رسم أعضاء المؤتمر الدستوري خطة لتشكيل الحكومة الجديدة، ودستور للولايات المتحدة، حيث ابقى على أهمية السلطة التشريعية، لكن مع موازاتها بالسلطة التنفيذية، والقضائية، حيث دعا الدستور الأمريكي إلى تشكيل مجلسين للكونجرس، بدلا من مجلس واحد، الأول يمثل الولايات، والثاني يمثل الشعب، وينتخب من قبله، وهذا المجلس يهدف إلى جعل المواطنين يمثلون في الكونجرس اختيارهم السياسي، وهذا أدى إلى نزاع بين مندوبي الولايات الصغيرة الذين كانوا يسعون إلى تمثيل عادل بين الولايات، وبين مندوبي الولايات الكبيرة الذين ارادوا التمثيل على أساس التعداد والكثافة السكانية في كل ولاية.[2]

الكونجرس الذي ظهر نتيجة الاتحاد الفيدرالي بعد إقرار دستور عام 1789 هو نفسه الكونجرس الذي نعرفه اليوم، والمكون من مجلسين، الشيوخ والنواب، والذي حرص على مبدأ الفصل بين السلطات، ويستوجب موافقة كل من المجلسين على أي تشريع يخرج من الكونجرس.[3]

ويتم انتخاب المجلسين(الشيوخ والنواب) من قبل الشعب، وبذلك يملك الكونجرس بشقيه حق سن القوانين، حيث يلعب الرئيس الأمريكي دورا في تأجيل اجتماعاته، إلا أنه لا يجوز لأي عضو في السلطة التنفيذية ان يدخل في عضوية الكونجرس أو حتى حضور جلساته.[4]

---

[1]- John Michael Vlach, The Mysterious Mr. Jenkins of Jenkins Hill: The Early History of the Capitol Site, SPRING 2004, on: http://www.capitolhillhistory.org/library/04/Jenkins%20Hill.html.

[2] - Ibid.

[3] - احمد ياسين محمد، الكونجرس الأمريكي والنظام السياسي الأمريكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-71.

[4] -أنمار الدليمي، جماعة الظغط اليهودية في الادارات الأمريكية، القبس، الكويت، 1987، العدد 15، ص 45.، وانظر أيضا، رائد قدورة، جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي، ايباك ذراع إسرائيل في أميركا، على الرابط: http://www.sasapost.com/aipac-america-politics-trump-clinton/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتألف مجلس النواب الأمريكي من 435 عضوا، ويعتبر هذا العدد ثابتا بموجب قانون صدر عام 1929، حيث تتقاسم الولايات الموجودة في الاتحاد عدد النواب نسبة إلى عدد السكان في كل ولاية، وعضوية هذا المجلس سنتان فقط، ولا يمكن حله، أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فيتألف من 100 عضو، وبواقع عضوين لكل ولاية، أي أن التمثيل في هذا المجلس بالتساوي بين الولايات بغض النظر عن عدد السكان أو الحجم.[1]

وتوزع سلطات الكونجرس حسب الدستور الأمريكي، وكما تنص المادة الأولى، الفقرة الثامنة، كما يلي:[2]

1.فرض الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس وجبايتها.

2.استدانة الأموال لصالح الولايات المتحدة.

3.تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين مختلف الولايات ومع القبائل الهندية.

4.وضع نظام موحد للتجنيس، وقوانين موحدة بشأن جميع الإفلاسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

5.سك وطباعة العملة وتنظيم قيمتها أمام قيمة العملات الأجنبية، وتحديد المعايير والمقاييس.

6.وضع أحكام للمعاقبة على تزوير السندات في الولايات المتحدة الأمريكية.

7.إنشاء مكاتب وطرق البريد والبرق.

8.تعزيز تقدم العلوم والفنون والحفاظ على الملكية الفكرية للمؤلفين.

[1] -المرجع السابق.
[2] -انظر الدستور الأمريكي، وصلاحيات الكونجرس ووظائفه. المادة الأولى الفقرة الثامنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9.إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا.

10.تعريف أعمال القرصنة والجنايات والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي.

11.إعلان الحرب، وتفويض رد الاعتداء، أو الاستيلاء على السفن والبضائع ووضع القواعد التي تتعلق بالاستيلاء على الغنائم في البر والبحر.

12.تكوين قوة بحرية والتكفل بها.

13.وضع قواعد الإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية.

14.الاستئثار بحق التشريع في جميع القضايا أيا كانت في مقاطعة لا تزيد مساحتها على عشرة اميال مربعة، وقد تصبح بفعل تنازل ولايات معينة عنها وموافقة الكونجرس مقر لحكومة الولايات المتحدة، وممارسة سلطة مماثلة على جميع الأماكن التي تشترى بموافقة الهيئة التشريعية للولاية الكائنة فيها، لغرض اقامة الحصون ومخازن الذخيرة والترسانات وأحواض السفن ومبان أخرى لازمة.

15.سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ للسلطات الآنفة الذكر، وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها الدستور الأمريكي بالحكومة الأمريكية أو أي إدارة أو موظف تابع لها.

جميع البنود السابقة تدل على أن للكونجرس صلاحيات واسعة وشاملة تفوق صلاحيات السلطتين التنفيذية والقضائية، لكن الدستور الأمريكي يكتفي بتوزيع السلطات بين الرئيس والكونجرس دون أن يكون هناك نص يوضح السلطة المباشرة في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، كون الرأي العام كما نص عليه الدستور الأمريكي يعتبر الأساس في السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية، لان الانتخابات الرئاسية تعطي الناخب الأمريكي فرصة وإبداء رأيه في سياسة الرئيس، وكذلك الانتخابات التشريعية تخول الناخب الأمريكي ابداء الرأي بأعضاء الكونجرس كل عامين، وهنا يبقى الشعب الأمريكي في حالة تأهب واستعداد لإبداء الرأي في كل الانتخابات، لذلك يعتبر الكونجرس محورا مهما في النظام السياسي الأمريكي.[1]

كما ويبقى الكونجرس مرجع للسياسة الأمريكية من خلال الصلاحيات الممنوحة له من الدستور، سواء في مراقبة الإدارة ومحاسبتها أو من خلال التشريع، وذلك ما يظهر من جانبين:[2]

الأول: صياغة السياسة الأمريكية من خلال التشريعات القانونية والموافقة على الميزانية العامة للدولة.

الثاني: من خلال الرقابة على السلطة التنفيذية ومراقبة سياساتها في استعمال الموارد المالية.

لكن وبسبب الكم الهائل من التشريعات والأعمال التي يقوم بها الكونجرس، فإنه لا يستطيع أن يمارس دوره بها إلا من خلال لجان عاملة، حيث في مجلس الشيوخ ست عشرة لجنة قائمة، وأربع لجان خاصة، وخمس عشرة لجنة فرعية، وفي مجلس النواب يوجد اثنتان وعشرون لجنة قائمة وتسع لجان خاصة ومئة وخمس وسبعون لجنة فرعية، كذلك هناك اربع لجان مشتركة تهتم بالتنسيق بين المجلسين في مجالات التشريع المشتركة.[3]

---

[1]- The Powers of Congress, American government, on: American History, http://www.ushistory.org/gov/6a.asp.

[2]-U.S. House of Representatives: Powers and Functions ,2011, on: Congress Base, http://congressbase.com/100/u-s-house-of-representatives-powers-and-functions/ .

[3] -هشام الحديدي، صنع القرار في السياسة الأمريكية: دراسة استراتيجية، بغداد، الدراسات الدولية، 2001، ص ص15-17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

سمات النظام السياسي الأمريكي

إذا نظرنا إلى الدستور الأمريكي الذي تكون في مؤتمر فيلادلفيا عام 1787، وما نتج عن الحرب الأهلية التي وحدت القارة الأمريكية بعد أن كانت منقسمة إلى قسمين، ودور الآباء المؤسسين وقيادات الدولة الأمريكية، وما نتج من تطورات دعمت وحدة البلاد، ادت مجمل هذه العوامل إلى تكوين نظام سياسي له طبيعته الخاصة في الولايات المتحدة، ذو اركان ثابته، وسمات مميزة، وهو ما جعله متمايزا عن الأنظمة السياسية الأخرى في العالم، من حيث الفصل بين السلطات، والعلاقة التراتبية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقدسية الدستور، وهذا ما سنتناوله فيما يلي من سطور.

المطلب الأول: الفصل بين السلطات:

عندما نتحدث عن اي نظام ديمقراطي يجب ان لا ننسى الحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا تعمل كل سلطة منفردة عن باقي السلطات، فمبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ نظري فقط، وهو ما يظهر في تفاعل السلطات على أرض الواقع، حيث يتضح استحالة الفصل بين السلطات الثلاث، لأنها كالجسد الواحد كل سلطة تكمل الأخرى ولا تستطيع ان تعمل لوحدها.[1]

عندما وضع الدستور الأمريكي عام 1787، وضع على أساس فصل السلطات الثلاث بعضها عن بعض، وبالأخص فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية، والقضائية، حيث نص الدستور على ان للكونجرس صلاحيات سن القوانين وفرض الضرائب، وأعطى الرئيس

[1] -بطرس بطرس غالي، وعيسى محمود خيري، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة، المكتبة الإنجلومصرية، 1963، ص483.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صلاحيات إدارة دفة الحكم ورسم وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة، كونه في قمة هرم النظام السياسي، لكن ما يلاحظ، أن معظم الخلافات بين الكونجرس والرئيس تكون في الفترة الثانية التي يحظى بها الرئيس في منصب الرئاسة، كون الرئيس في دورته الأولى يكون حزبه قد فاز بأغلبية مقاعد الكونجرس، الأمر الذي يساعد على تمرير قراراته وأجندته السياسية بسهولة.[1]

المعنى الحقيقي وراء مبدأ الفصل بين السلطات يأتي من خلال توزيع الأدوار بين المؤسسات الرسمية في الدولة، أي أن مبدأ الفصل بين السلطات هو لغايات وظيفية بحتة، لكن هذا لا يمنع من التعاون فيما بينها، ورقابة إحداها على الأخرى، كما يحدث بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الديمقراطية مع وجود مؤسسات ثلاثة مهمة وفاعلة في الدولة، وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية، ليكون الفصل هنا في معناه الحقيقي هو قيام كل سلطة بالوظائف المنوطة بها كما وضح ذلك الدستور.[2]

يقوم الدستور الأمريكي على نظام الفصل بين السلطات، لكن لا يملك الكونجرس حمل الرئيس على الاستقالة، ولا يملك الرئيس القدرة على حل الكونجرس، إذ يمكن القول بأن الفصل بين السلطات ليس تاما، ويعتبر فصلا نسبيا مرنا، نظرا لامتلاك كل من السلطتين وسائل تأثير في مواجهة السلطة الأخرى.[3]

ويتضح ما سبق من خلال الممارسة الفعلية للسلطة في الولايات المتحدة، حيث يظهر أنه لا يأخذ بالفصل الكامل على الإطلاق في الدستور الأمريكي، فنجد أن هناك استثناءات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، مثل منح الرئيس حق الاعتراض على مشروعات القوانين التي يتقدم بها

[1] -محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان، دار الكرمل، 1990، ص 159.
-see: Toni Johnson, Congress and U.S. Foreign Policy, US, Council on Foreign Relations, 2013 January, p 7.

[2] -خليل محسن، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج2 بيروت، دار النهضة، 1967، ص 281.

[3]-Mark Tushnet،Thomas Fleiner،Cheryl Saunders, Routledge Handbook of Constitutional Law, New York, Routledge, 2013, p80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكونجرس، مقابل موافقة الكونجرس على اقتراحات الرئيس في تعيين كبار الموظفين والقضاة في الدولة، والموافقة على الاتفاقيات التي يبرمها الرئيس مع الدول الأخرى، والتخصيصات المالية، وهنا نرى أن لرئيس الولايات المتحدة نفوذا في الكونجرس، ونلاحظ ذلك من خلال طرح مشروعات القوانين عن طريق مؤيديه في الحزب أو عن طريق نائبه الذي يرأس مجلس الشيوخ، وهؤلاء هم من يشاركونه في أفكاره وتوجهاته.[1]

المطلب الثاني: مكانة الدستور الأمريكي:

ان كلمة سمو التي تطلق على الدستور لا تعني إلا شيئا واحدا، وهو أنه أعلى سلطة في أي دولة ديمقراطية، ولا يعلو عليه شيء، ولاحترام هذا المبدأ لا بد من وجود ضمانات لذلك، وذلك من خلال وجود جزاء على من يخالف مواده، وأفضل أداة لتحقيق ذلك هو وجود سلطة قضائية، تتوفر بها الاستقلالية والنزاهة، والكفاية، والأمانة، فمبدأ سمو الدستور يعني أنه لا يوجد أي نص أعلى من نص الدستور أو حتى يساويه في سموه، ولا يجوز مخالفة أحكامه، وذلك يطلق عليه قانون القوانين، ويختص ذلك السمو بالدستور فقط، كونه يحدد المعايير والقيم للنظامين القانوني والسياسي في الدولة، وسمو الدستور شكلان، سمو موضوعي، وسمو شكلي.[2]

1.**السمو الموضوعي:** وهو السمو الذي يتجلى من خلال ما يتضمنه من قواعد تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، بالإضافة إلى السلطات الثلاثة وكيفية ممارستها لسلطاتها ووظائفها، وتحديد نوع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم.

[1] -هادي فبيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية، الدار العربية ناشرون، 2008، ص ص 203-204.

[2] -مفهوم وانواع واسس نشأة الدساتير، شبكة القانوني، http://qanon.ps/news.php?action=view&id=16185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.**السمو الشكلي:** أما السمو الشكلي للدستور فيكون من خلال شكل وإجراءات وضع القواعد الدستورية، وهذه القواعد أصعب في وضعها من القوانين العادية، وتحديد قواعد تعديل الدستور.[1]

لقد كتب الدستور الأمريكي في عام 1787، تم التصديق عليه في 1788، ويعمل به منذ عام 1789، وهو الدستور الأطول في العالم ويبدأ بجملة: نحن الشعب، وذلك يدل على ان الحكومة الأمريكية تضع نصب أعينها خدمة المواطنين، وأن الشعب مصدر السلطات.[2]

يعتبر نظام الولايات المتحدة نظام ديمقراطي، وهذا يعني حكم الشعب لنفسه، كون المواطنين يقومون بالتصويت على كافة الأحكام والقوانين والقرارات المصيرية التي تهمهم، وهذا التصويت يتم عن طريق تفويض الأمر إلى ممثلين عنهم يقومون باختيارهم من خلال الانتخابات[3]،استنادا إلى الدستور الذي هو عبارة عن وثيقة بنائية وإجرائية تضع وتوضح بنود الأشخاص الذين سوف ينوبون عن الشعب في ممارسة السلطة وكيفية ممارستها، حيث قام الدستور بتقسيم الحكومة إلى ثلاثة فروع، تشريعية وقضائية وتنفيذية، وتم إيجاد كل فرع بهدف ضبط عمل السلطات الأخرى.[4]

إن قدسية وعلوية الدستور تعني المكانة المميزة التي يحظى بها الدستور الأمريكي على مستوى السلطات والحياة العامة، وهذا يدل على أن الدستور هو الجامع الذي لا يمكن تجاوزه، ولا يمكن إصدار قانون إلا وفق ما نص عليه مبدأ الدستور الأمريكي، وللمحكمة العليا التي أنشأها الدستور صلاحيات رفض أي قانون يصدر عن الكونجرس إذا لم يكن دستوريا، بمعنى أنه لا يتماشى مع مبادئ وضوابط الدستور الأمريكي، وكذلك تأتي القدسية من خلال الضوابط التي وضعت على تعديل الدستور نفسه، كون عملية التعديل تعتبر شاقة وطويلة، والتي تنص

[1] -جيفريت س ارنست، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد عبد المعز نصر، مصر، دار مصر للنشر، 1953، ص 55.

[2] - الدستور الأمريكي، المادة الأولى.

[3] -حسن مطر، ما هو نظام الحكم في اميركا، على الرابط: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7.

[4]- Steve H. Hanke, On Democracy Versus Liberty, cato Institute,on: https://www.cato.org/publications/commentary/democracy-versus-liberty .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أنه يمكن لثلثي أعضاء الكونجرس أو ثلثي ممثلي الولايات المتحدة مجتمعين على هيئة مؤتمر اقتراح التعديلات الخاصة بالدستور، وان تصبح الاقتراحات قانونا بعد المصادقة عليها بإحدى طريقتين، أما مصادقة المجلس التشريعي لثلاثة أرباع الولايات، أو عن طريق مؤتمر يضم ممثلي ثلاثة أرباع هذه الولايات أو يقترح الكونجرس طريقة منها، وهذا كله لغرض حماية الدستور الأمريكي من التعديل السيئ.[1]

المطلب الثالث: توزيع السلطات والتوازن فيما بينها:

الاحتكاك الموجود الرئاسة الأمريكية وبين الكونجرس كونه يعتبر السلطة التشريعية، يرجع في أغلب الأحيان إلى مرونة الدستور الأمريكي، لا سيما من خلال تفعيل الصلاحيات والاختصاصات في المجال الداخلي والدولي، والذي يمكن أن يسيطر على الكونجرس أحيانا ويتغلب على الرئيس أحيانا أخرى، وهذا يحدده شخصية الرئيس الأمريكي والحزب المسيطر في الكونجرس والمناخ السياسي العام الذي يحيط بالتشريع، أو الاستراتيجية قيد النقاش مثل الجانب الاقتصادي أو مناقشة فرض الحرب أو في جوانب أخرى.

لقد دعا الدستور الأمريكي وبشكل صريح إلى تنافس السلطات في النظام السياسي، وخاصة التشريعية والتنفيذية، لكن يجد المتتبع للعلاقة بين الأغلبية في الكونجرس وبين الرئيس في حال سيطر احد الحزبين على مجلسي الكونجرس أن يضع أجندة أعمال الرئيس تحت ضغط الجانب التشريعي، ونقاط التقاطع الضاغطة مثل الموازنة الفيدرالية، والضرائب وغيرها، وهنا في الغالب يسعى رؤساء الولايات المتحدة إلى بناء علاقات أفضل مع الكونجرس، كذلك يلجأون إلى بناء تحالف حزبي هجين يقوم على المصالح مع زعماء الحزب الآخر، الحاصل على الأغلبية في

[1] -ياسين محمد حمد، الكونجرس والنظام السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000، ص ص60-62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكونجرس، حتى يتسنى إصدار القرارات السياسية التي يتبناها الرئيس الأمريكي في أجندته السياسية.[1]

وهنا ومن خلال دراسة السياسة الأمريكية، نجد ان العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية تتميز بالتوازن والرقابة، وما نقصده، ان كل سلطة وان كان لها صلاحيات واسعة في مجال عملها يوجد عليها رقيب من السلطات الأخرى، بهدف إحداث موازنة بين السلطات، يستطيع مجلس الشيوخ أيضا أن يعيق القوانين الخاطئة أو المخالفة للدستور، والصادرة عن مجلس النواب، والعكس صحيح، كما ويستطيع الرئيس أن يستخدم الفيتو ضد مشاريع القوانين المقترحة من الكونجرس، وكذلك يستطيع الكونجرس استجواب الرئيس، واتهامه، وأن يعزله من منصبه ويخضعه للمحاكمة أمام المحكمة العليا، إذا أدين بعدم الولاء أو الخيانة العظمى، كذلك نرى ان الكونجرس يستطيع التصديق أو الموافقة على قرارات الميزانية التي يقترحها الرئيس وإقرار المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، والتي يوقعها الرئيس، والموافقة على تعيين كبار القضاة والموظفين كما وضحت الدراسة سابقا.[2]

إن نظام الرقابة والتوازن في النظام السياسي الأمريكي يعطي علاقة تبادلية بين السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث إن الرئيس وإن كان مستقلا، والكونجرس وإن كان منفردا بالتشريع، لا يلغي الحق للكونجرس ووفقا للدستور بالتأثير سياسيا على الرئيس، والدليل على ذلك ما نراه في بعض المسائل التي تدخل ضمن اختصاص السلطة التنفيذية، ومن أهم هذه المسائل، رسم السياسة الخارجية، إبرام المعاهدات، تعيين بعض كبار الموظفين والسفراء وقضاة المحاكم العليا، بالمقابل للرئيس الأمريكي الحق في اقتراح القوانين، ويستطيع بطريقة غير مباشرة تقديم مشروع

[1] - James A. Thurber, Rivals for Power: Presidential-congressional Relations, New York, Rowman & Littlefield , 2006, p 162.

[2] شفيق حسان العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون عن طريق أعضاء حزبه في الكونجرس، أو عن طريق خطاب موجه للشعب وليس للكونجرس.[1]

لكن من خلال الاطلاع على واقع الحياة السياسية الأمريكية نجد أن صلاحيات الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية أوسع من صلاحيات الكونجرس، وذلك من خلال صياغة الدستور الأمريكي الذي كان خول الرئيس بعبارات غامضة، بهدف اعطائه مساحة من الحرية حتى يستطيع أن يتجاوز المتغيرات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يعطي الرئيس ميزة عن الكونجرس في السياسة الخارجية.[2]

عندما حدد الدستور صلاحيات الكونجرس وصاغ صلاحيات الرئيس بعبارات عامة ساعد هذا بشكل كبير الرؤساء الأمريكيين على أن يتصرفوا حسب تفسيرهم للدستور، وفي بعض الحالات كانوا يتجاوزون الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور، وكانوا يبررون ذلك حسب فهمهم وتفسيرهم للدستور، وهذا ما جعل من صلاحيات الرئيس مطاطية، لكن لم تكن هذه الصلاحيات مطلقة في كل الحالات، حيث حصر الدستور الأمريكي صلاحيات الرئيس في جوانب أخرى لا يجوز له تجاوزها مثل إشراك مجلس الشيوخ في بعض الجوانب التنفيذية.[3]

عندما نتحدث عن العملية التشريعية كما نص عليها الدستور الأمريكي فإننا نجدها من اختصاص السلطة التشريعية، لكن الرئيس في بعض الحالات يشترك بها، وذلك من خلال ما يسمى بالتفويض التشريعي، الذي يصدره الكونجرس للرئيس، والذي يكون في الأحوال الاستثنائية فقط، وفي الحدود التي نص عليها الدستور، حيث تكون هذه الحالات في أوقات الحرب

[1] - فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة، 1966، ص ص 220-224.
[2] - نانسي مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، كانون الثاني، 1979، ص ص8-9.
[3] -محمد أنور عبد السلام، التجربة الاتحادية الأمريكية وقيمتها للوحدة العربية، القاهرة، المكتبة الإنجلو مصرية، 1974، ص132.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأزمات التي يراها المشرعون الأمريكيون مهددة للأمن القومي الأمريكي، حيث اقترحت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن الكونجرس لا يستطيع ان يفوض سلطاته التشريعية إلى الغير، لكن بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة والتي تعرضت لها الولايات المتحدة والحروب التي شنتها وتعرضت لها، اضطرت المحكمة العليا إلى تغيير رأيها وإقرار شرعية التفويض التشريعي حتى تتمكن السلطة التنفيذية في هذه الظروف من إصدار قرارات لها قوة القانون، وحتى تستطيع أن تعالج التهديدات الأمنية منها والاقتصادية، ومن هنا يستطيع الرئيس تنفيذ المناهج الاقتصادية والاجتماعية بكل سهولة ويسير.[1]

نلاحظ مما سبق دراسته أن هناك علاقة وثيقة تحظى بإطار دستوري محدد، وهي العلاقة بين المؤسسة التشريعية ومؤسسة الرئاسة الأمريكية، ونلاحظ ان بينها تداخلا وتعارضا وتوازنا، قد تتغلب إحداهما على الأخرى باختلاف الرئاسات المتعاقبة في البيت الابيض، وصفة التعقيد التي تميزت بها هذه العلاقة بحيث اصبح من الصعب تحديد الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، من الجهة الدستورية، ولكن المسألة تتطلب الاستناد إلى الممارسة العملية والنظام الحزبي والأعراف والأحكام القضائية المؤيدة لها.[2]

وما تقدم يفتح بابا واسعا لنقاش الجدل حول مواضيع التداخل بين السلطتين في الشؤون الخارجية ومواضيع التقاطع بينهما، وما هي الجهات الخارجية التي تؤثر على قرارهما مثل المؤسسات التابعة للسلطة التنفيذية واللوبيات وغيرها، وهذا ما سيكون محور المبحث الثالث من هذه الدراسة، الذي سيخصص لبحث دور المؤسسات التنفيذية والجماعات الضاغطة واللوبيات وجماعات المصالح وغيرها على القرار السياسي الأمريكي في الشؤون الخارجية.

[1] -عبد الخالق شامل، عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص ص 19-21.

[2] -وائل إسماعيل، النظام السياسي الأمريكي، دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونجرس في الشؤون الخارجية، 1994، ص 137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

لم تعد دراسة وفهم الولايات المتحدة وسياستها الخارجية حبا في المعرفة فقط، بل أصبحت ضرورة تفرضها هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، لمكانتها في نمط توزيع القوة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991، وينبع الاهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية من دور الولايات المتحدة وتأثيرها في السياسة الدولية، والاقتصاد الدولي، حتى تدخلها في السياسة الداخلية للعديد من الدول حول العالم، لذلك سياسة الولايات المتحدة يتدخل بها عدد من المؤسسات التي تساهم في عملية صنع القرار.

تساهم في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية مجموعتين من المؤسسات، الأولى هي المؤسسات الحكومية، والثانية مجموعة المؤسسات غير الحكومية، حيث تتمثل المؤسسات الحكومية بجميع اجهزتها التنفيذية والسلطة التشريعية أيضا، والمختصة بالسياسة الخارجية، أما المؤسسات غير الحكومية فتتمثل بجماعات الضغط والمصالح، والكارتيلات، والإعلام والرأي العام وغيرها.

المطلب الأول: السلطة التنفيذية والأجهزة التابعة لها:

يعد رئيس الولايات المتحدة هو المسؤول الفعلي في فترة ولايته الممتدة لأربعة أعوام ومن خلال السلطات التي منحها الدستور للرئيس الأمريكي[1]، والمؤسسات التنفيذية التي تتكون منها الإدارة الفيدرالية للدول الأمريكية والذي تطورت عبر الزمن حتى أصبحت على الشكل الذي نعرفه اليوم، وتتفرع السلطة التنفيذية إلى عدة مؤسسات، منها الوزارات والوكالات التنفيذية

[1] -الدستور الأمريكي، المادة الثانية، الفقرة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمجالس الاستشارية، حيث سيقوم الباحث في هذا المطلب بالتعريج على بعض المؤسسات المهمة والتي تختص بالمشاركة في صناعة القرار الخارجي.

أولا: مؤسسة الرئاسة:

على الرغم من أن الدستور لم ينص كتابة على تميز مؤسسة الرئاسة عن باقي السلطات، الا أن الواقع العملي عند تطبيع الدستور قد اشار إلى أن مؤسسة الرئاسة تميزت من حيث الصلاحيات عن الكونجرس، وبالأخص في وقت الأزمات التي تواجه الولايات المتحدة، حيث نرى رؤساء الولايات المتحدة كثيرا ما يتجاوزن الصلاحيات الدستورية في هذه الأزمات، أو عندما يتم تهديد الأمن القومي الأمريكي. [1]

يتسم النظام الرئاسي في الولايات المتحدة بثلاث سمات[2]:

1.أن الرئيس الأمريكي يتم انتخابه من قبل الشعب، وهذا يعتبر عامة للرئيس في مواجهة الكونجرس، يقول أبراهام لينكولن: "الحاكم الأعلى يشتق جميع صلاحياته من الشعب".

2.استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، لذلك لا يملك أي منهما وسائل دستورية تمكنها من النيل من الأخرى، فالرئيس لا يستطيع حل الكونجرس، والكونجرس لا يستطيع طرح الثقة بالحكومة وإسقاطها، أي أن العلاقة هنا كأنها زواج كاثوليكي، لا يوجد طلاق بينهما، فالسلطتان مجبرتان على التعايش مع بعضهما البعض.

3.كل سلطة من السلطتين مجبرة بالوظيفة الدستورية المعدة لها، وهو ما يسمى بالتخصص الوظيفي، اي السلطة التشريعية تقوم بسن القوانين الذي تقوم السلطة التنفيذية بتنفيذه.

[1] -البرت ساي، وجون الفرد، أسس الحكم في أميركا، ترجمة: محمد فرج، القاهرة، مكتبة غريب، 1980، الفصل 9-10.
[2] - محمد ناصر الخوالده، التركيبة السياسية في الولايات المتحدة، على الرابط:
.http://kenanaonline.com/users/MOMNASSER/posts/348087

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص المادة الثانية من الدستور الأمريكي على ان السلطة التنفيذية توكل إلى الرئيس الأمريكي، كذلك نصت على مدة ولايته وحددتها بأربع سنوات، ونذكر كذلك صلاحيات الرئيس على انه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، ويملك قرار تنفيذ العقوبة والعفو وإبرام المعاهدات بشرط موافقة الكونجرس، ويقوم بتعيين كبار القضاة في المحكمة العليا بشرط موافقة مجلس الشيوخ بالأغلبية، حيث يتم تثبيتهم في مناصبهم، ويملك الرئيس حق الاعتراض (فيتو) على نصوص ومشاريع القوانين التي يتقدم بها الكونجرس، كما ويستطيع الكونجرس ان يلغي الفيتو الرئاسي عن طريق التصويت بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين بالكونجرس.[1]

استنادا إلى السمة الثالثة في النظام الرئاسي وكما يتضح من المادة الثانية في الدستور الأمريكي، يستطيع الرئيس الأمريكي الطلب من الكونجرس أن يعقد جلسة طارئة، وفي اختلاف وجهات النظر بين المجلسين في الكونجرس حول تعطيل الكونجرس يستطيع الرئيس الأمريكي أن يعطل الكونجرس للمدة التي يراها مناسبة.[2]

ومن أهم صلاحيات الرئيس الأمريكي:[3]

1.الصلاحيات التنفيذية: يمارس الرئيس السلطة التنظيمية على شكل أوامر تنفيذية أو قرارات ولا يمارس سلطة التشريع.

2.الصلاحيات الإدارية: حيث يقوم الرئيس بتنظيم ومراقبة أعمال الإدارات العامة.

[1]-C N Trueman, The powers of the American President, 27 Mar 2015, on: http://www.historylearningsite.co.uk/american-politics/the-powers-of-the-american-president/.
[2]- Presidential Powers, American History on: http://www.let.rug.nl/usa/outlines/government-1991/the-executive-branch-powers-of-the-presidency/presidential-powers.php.
[3] -Umar Farooq, Powers & Functions of the US President, study lecture notes, 8/5/2013, on: http://www.studylecturenotes.com/constitutional-laws/powers-functions-of-the-us-president

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.الصلاحيات الدبلوماسية: حيث يتولى الرئيس الأمريكي إدارة السياسة الخارجية بمساعدة وزير الخارجية، ويقوم بتعيين السفراء ويوقع على المعاهدات التي تتطلب موافقة مجلس الشيوخ.

4.الصلاحيات العسكرية: يعتبر الرئيس الأمريكي القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويقود العمليات العسكرية ويرسل القوات للخارج، لكن اعلان الحرب يعد من اختصاص الكونجرس.

إذا فالرئيس يملك سلطات واسعة وعديدة وخاصة في الشؤون الخارجية، وهنا نلاحظ الصراع بوضوح بينه وبين الكونجرس، أكثر من اي مجال آخر، على الرغم من أن المحكمة العليا أعطت الرئيس صلاحيات واسعة وتلك من سلطات الكونجرس، إلا أن سياسة الرئيس في مجال الشؤون الخارجية ليست مغلقة، وتخضع لشروط وتأثيرات داخلية معينة، مثل مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات، ووزارة الخارجية، والكونجرس واللوبيات وجماعات الضغط خاصة المؤيدة لإسرائيل، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي.[1]

نلاحظ أن الصلاحيات الواسعة الممنوحة للرئيس لها دورا مهم في رسم الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة، وهو ما يعطي السلطة التنفيذية ميزة عن باقي السلطات الأخرى، بوصفها مؤسسة ذات دور فاعل في صنع القرار والاستراتيجية الأمريكية، وقد شهدت مؤسسة الرئاسة توزيعا كبيرا في دورها منذ رئاسة فرانكلين روزفلت، سواء من حيث المهام والمبادرة أو من حيث الهياكل التنفيذية والبيروقراطية المساندة.

[1] -The Making of United States Foreign Policy: Institutions and Processes, American University School of International Service, on: https://ironline.american.edu/academic/course-descriptions/concentrationelective-courses/the-making-of-united-states-foreign-policy-institutions-and-processes/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: نائب رئيس الولايات المتحدة:

يأتي نائب الرئيس الامريكي في المرتبة الثانية بعد الرئيس الأمريكي، ويقدم المشورة السياسية للرئيس، وان لم يتول رسميا أي دور تنفيذي، لكنه يتولى رئاسة مجلس الشيوخ، ولا يتدخل في نقاشات المجلس كون دوره إجرائيا فقط، لكن يتضح دوره الحاسم من امتلاكه الصوت الترجيحي حين تتساوى أعداد الأصوات على مشروع ما في الكونجرس، كذلك عند إقالة الرئيس الأمريكي أو وفاته أو استقالته أو عجزه توكل المهام لنائب الرئيس[1]، حيث جاء في نص الدستور في المادة الثانية الفقرة الأولى وفي تعديل عام 1967 انه: في حال اقالة أو وفاة أو استقالة الرئيس يصبح نائبه رئيسا"، حيث هناك تسعة رؤساء أمريكيين شغلوا منصب الرئيس بعد استقالة أو وفاة الرئيس الأمريكي، وقد كانوا نوابا.[2]

وكذلك يعتبر نائب الرئيس عضوا في مجلس الأمن القومي ومستشار للرئيس ومشارك أساسيا في اجتماعات الإدارة الأمريكية، لذلك تعتبر أهمية نائب الرئيس أهمية استشارية، وليست تنفيذية، حيث يقول جون آدمز الذي يعتبر أول نائب رئيس أمريكي: "انا لست شيئا ولكني قد أصبح أي شيء"، لكن إنشاء هذا المنصب له أهمية سياسية ادركها مؤسسو الولايات المتحدة وواضعو الدستور، وهي ضمان الانتقال السلمي للسلطة في الولايات المتحدة، في حال أصبح هناك فراغ رئاسي.[3]

[1] -Peter W.Schramm, Vice President as Presiding Officer, The Heritage Guide to The Constitution, on: http://www.heritage.org/constitution/#!/articles/2/essays/78/vice-president.
[2] -David F.Forte, Vice President, The Heritage Guide to The Constitution, on: http://www.heritage.org/constitution/#!/articles/1/essays/15/vice-president-as-presiding-officer.
[3] - Mark Rathbone, US Vice Presidents, history today, December 2011, on: http://www.historytoday.com/mark-rathbone/us-vice-presidents.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: وزارة الخارجية:

أنشئت وزارة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى بعد إقرار قانون روجر لعام 1924، وتناول وزارة الخارجية من الجانب النظري يوحي بأنها مسؤولة عن تفاعلات الولايات المتحدة مع الأطراف الدولة في النظام الدولي، لكن من ناحية عملية هناك جوانب كثيرة تؤثر على وظيفة وزارة الخارجية، مثل الدوائر التنفيذية، وما يتم طرحه من آراء ورؤى من قبل الكونجرس[1]، ويعتبر وزير الخارجية الأمريكية احد مستشاري الرئيس في الإدارة الأمريكية، وفيما يخص السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، والدبلوماسية، والقضايا العسكرية الخارجية، ونشاط الولايات المتحدة في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، لكن دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية متذبذب بين القوة والضعف، وتلعب شخصية وزير الخارجية دورا في تلك العملية، حيث تغدو وزارة الخارجية قوية في السياسة الخارجية عندما يتسلمها وزير مثل هنري كيسنجر، وضعيفة عندما يتسلمها شخص أقل خبرة وقوة من كيسنجر، هذا بالإضافة إلى أن كل رؤساء الولايات المتحدة يتصرفون وكأنهم وزراء خارجية، نظرا لاحتكارهم السلطة الكاملة في الشؤون الخارجية، وما وزير الخارجية الا معاون أو مجرد مساعد للرئيس.[2]

رابعا: وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA:

أنشئت الوكالة بعد الحرب العالمية الثانية، بأمر من الرئيس هاري ترومان، في عام 1948[3]، وتعتبر هذه الوكالة من أهم الأجهزة التي أنشئت في الولايات المتحدة، حيث تعتمد

---

[1] - The Roles of Foreign Policy Actors, International Politics, on: http://highered.mheducation.com/sites/0073378992/student_view0/chapter3/in_the_spotlight_2.html.

[2] -فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص66.

[3] -History of the CIA, on: https://www.cia.gov/kids-page/6-12th-grade/operation-history/history-of-the-cia.html.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة عليها في جمع المعلومات المهمة عن الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية ذات الطابع الاستراتيجي، والتي تخص الأمن القومي للولايات المتحدة، كذلك تقوم بجمع المعلومات عن أشخاص وحكومات وأحداث وقضايا خارج الولايات المتحدة بهدف تحليلها ومعالجتها وتقديمها للمؤسسات الأمريكية وصناع القرار في الحكومة الأمريكية.[1]

ومن أهم وظائف وكالة الاستخبارات الأمريكية[2]:

1.جمع المعلومات والمعطيات في الميادين الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والسياسية لمجلس الأمن القومي.

2.القيام بأعمال سرية خارج حدود الولايات المتحدة لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية واقتصادية وعسكرية تخدم من خلالها السياسة الخارجية.

3.تقديم التحليلات والتقارير عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية لبلدان العالم إلى مجلس الأمن القومي بناء على طلب من المجلس نفسه.

4.التجسس ومقاومة التجسس في الولايات المتحدة.

خامسا: وزارة الدفاع "البنتاغون":

تعد هذه الوزارة من أهم الأجهزة في صناعة القرار الأمريكي، لارتباطها بالسلطة التنفيذية، ولكونها من الناحية الدستورية تابعة لرئاسة الرئيس الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتعد وزارة الدفاع من أهم الحلقات في صنع القرار والسياسة الخارجية الأمريكية، وهي الإدارة الأبرز

[1] - Chester L. Cooper, The CIA and Decision-Making, foreign affairs, January 1972, p 8.
[2] - Robert M. Gates, The CIA and Foreign Policy, foreign affairs, Winter 1987/88, p11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تنفيذ السياسة الخارجية، ومما يساعدها في ذلك هيمنة الولايات المتحدة وتفردها بالنظام الدولي، وتعتبر وزارة الدفاع هي المسؤولة عن العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة، وتقديم المعونات العسكرية وإدارة متطلبات الحلفاء الأمنية.[1]

تتكون وزارة الدفاع من ثلاثة جيوش برية وبحرية وجوية، ومن عشر فرق عسكرية منتشرة حول العالم، وهيئة أركان مشتركة لهذه الجيوش، وأصبحت الوزارة بعد أحداث 11 ايلول 2001، تسيطر على مجالات كانت تتولاها في السابق وكالة الاستخبارات، ووزارة الخارجية، وهنا توسع دور الجيش وأصبح يضم 15 وكالة استخباراتية وشعبة دعم استراتيجي، تزود وزير الدفاع بأدوات مستقلة للحصول على منظور استخباراتي شامل، واسلحة تكنولوجية متطورة ووسائل اتصال، يمكن من خلالها معالجة اي شأن عسكري أو أمني أو استراتيجي قد يضر بمصالح الولايات المتحدة دون الرجوع إلى الكونجرس.[2]

المطلب الثاني: السلطة التشريعية واللجان المختصة بالقرار الخارجي:

إلى جانب مؤسسة الرئاسة هناك مؤسسات أخرى تساهم في صناعة القرار الخارجي، وتؤثر في سياسة الولايات المتحدة، سواء كانت داخلية أم خارجية، ومن أهم هذه المؤسسات، المؤسسة التشريعية (الكونجرس).

نص الدستور الأمريكي في فقرته الأولى من المادة الأولى على أن: "تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة إلى كونجرس الولايات المتحدة، الذي يتألف من مجلسين، الشيوخ والنواب".[3]

---

[1] - Nina M. Serafino, The Department of Defense Role in Foreign Assistance: Background, Major Issues, and Options for Congress, Congressional Research Service, August 25, 2008, p p 12-15.

[2] - Don M. snider, America's postmodern Military, World Policy Journal, Vol. 17, No. 1 Spring, 2000, p50.

[3] -الدستور الأمريكي، المادة الأولى، الفقرة الأولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة تكوين مجلسي الكونجرس كما حددها الدستور هي على الشكل التالي[1]:

1.مجلس النواب: عدد النواب في مجلس النواب 435 نائبا، يمثلون السكان على أساس نسبتهم العددية، ومدة النيابة عامان.

2.مجلس الشيوخ: يتكون من 100 عضو يمثلون الولايات بواقع عضوين لكل ولاية، ومدة العضوية ستة سنوات، ويتم تجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل عامين.

ويعتبر الكونجرس من أهم المؤسسات في النظام السياسي الأمريكي، ومرجع من مراجع السياسة الأمريكية، سواء في مجال التشريع، أو في مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين، ومحاسبتها، ويمكن أن تترجم هذه الصلاحيات إلى نقطيتين مهمتين:

1.قيام الكونجرس بصياغة التشريعات والقوانين والموافقة على الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية.

2.رقابة الكونجرس على السلطة التنفيذية، وما تقوم به من أعمال داخلية وخارجية، بالإضافة إلى مراقبة الحكومة أثناء تصرفها بالموارد المالية والتأكد من صرفها بالطريقة المثلى المراعية لمصالح الولايات المتحدة.

لكن هذه الصلاحيات المتعددة لا يستطيع ان يمارسها الكونجرس إلا من خلال لجان موزعة على مجلس الشيوخ والنواب، حيث نرى ان مجلس الشيوخ يضم 16 لجنة قائمة، و 4 لجان خاصة، و 115 لجنة فرعية، ومجلس النواب يضم 16 لجنة قائمة، و9 لجان خاصة، 175

[1] -الدستور الأمريكي، المادة الأولى، الفقرة الثانية، والفقرة الثالثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجنة فرعية، كما ويوجد 4 لجان مشتركة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، مهمتها التنسيق بين المجلسين في مجالات التشريع المشتركة كما أسلفنا سابقا.[1]

لكن قبل بدء الحديث عن بعض أهم اللجان في الكونجرس لا بد من التعريج على مراحل تطور الكونجرس التي شهد في بعضها ضعفا وفي البعض الاخر قوة، كما سيتضح في السطور التالية[2]:

1.**المرحلة الأولى:** بدأت هذه المرحلة مع قيام الولايات المتحدة، وانتهت مع نهاية الحرب العالمية الأولى، واتصفت بأنها مرحلة ضعف للكونجرس، وغياب الدور المؤثر في نطاق السياسة الخارجية.

2.**المرحلة الثانية:** امتدت منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى عام 1973، حيث بدأت هناك محاولات جدية من الكونجرس لممارسة صلاحياته الدستورية، مثل مطالبته الرئيس بضرورة إشراكه في المفاوضات أو إطلاعه على مجرى الأزمات التي تتعرض لها البلاد دوليا، لكن هذه المحاولات لم ترق إلى التفعيل الكامل وبقيت محدودة نوعا ما.

3.**المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973 واستمرت لوقتنا الحالي، ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة صحوة الكونجرس، وهنا أصبح الكونجرس الأمريكي يبذل جهودا لممارسة صلاحياته الدستورية مع محاولته وضع بعض صلاحيات الرئيس التي يقوم بمباشرتها لوحده تحت مراقبة أكبر فعالية وأحيانا تقيدها، مثل رفض الاعتمادات المالية التي يطلبها في بعض

[1] -The Congressional Committee System - US Government, on: http://www.ushistory.org/gov/6c.asp.
[2] - Rourke, John T, Congress and the Presidency in U.S. Foreign Policy Making: A Study of Interaction and Influence, 1945-1982. Boulder, CO, 1983, pp 32-39.
-ياسين محمد العيساوي، صنع السياسة في النظام الأمريكي، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحيان، لذلك معظم رؤساء الولايات المتحدة يحرصون حاليا على مجاملة أعضاء الكونجرس واحترام تدخلهم حتى يتجاوز الرئيس اي خلاف محتمل مع الكونجرس قدر الامكان.

معظم البرلمانات الموجودة في الدول الديمقراطية مكونة من مجلسين، ويكون مجلس النواب له الغلبة العددية، كونه يمثل إرادة الشعب، ويمثلهم في النظام السياسي، لكن في الولايات المتحدة التي تتصف بنظامها الرئاسي، يظهر قوة مجلس الشيوخ، ويتميز عن مجلس النواب، حيث يطلق على مجلس الشيوخ المجلس الأعلى، أما مجلس النواب فهو المجلس الأدنى، وسبب هذا التميز لمجلس الشيوخ يعود إلى قلة عدد اعضائه، وإلى دوره الرقابي على الرئيس وسياساته الخارجية، وكذلك رئيس مجلس الشيوخ يعد الرجل الثاني بعد الرئيس الأمريكي، كونه يشغل منصب نائب الرئيس، لكن الرئيس الفعلي لمجلس الشيوخ هو أحد أعضاء المجلس من الأغلبية الحزبية، الذي يرأس جلساته في حال غياب نائب الرئيس الأمريكي، كذلك يتميز مجلس الشيوخ عن مجلس النواب بانه يوافق على المعاهدات والاتفاقات قبل أن يوقع عليها الرئيس الأمريكي، ويصادق على تعيين كبار الموظفين والقضاة، والسفراء وبعض موظفي المناصب العسكرية، بالإضافة إلى أن الدستور منح مجلس النواب حق اتهام أعضاء السلطة التنفيذية بمن فيهم الرئيس الأمريكي، لكن يتولى محاكمتهم مجلس الشيوخ.[1]

ويقوم الكونجرس الأمريكي بشقيه بممارسة العملية التشريعية والرقابة على السلطة التنفيذية، وفقا للدستور ونظام الفصل بين السلطات، من خلال لجان تابعة له يتم تشكيلها داخل

[1] - الكونجرس: المؤسسة التشريعة الأمريكية، الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكونجرس، منها ما يخص مجلس النواب وأخرى تخص مجلس الشيوخ وأخرى مشتركة، وتنقسم إلى لجان دائمة وخاصة، ولجان إشراف ومراقبة وتحقيق...ألخ.[1]

لم يشر الدستور الأمريكي صراحة إلى اللجان، لكنها تشكل من قبل الكونجرس، حيث يمكنه إنشاء اللجان كونه لا يوجد مانع قانوني، أو دستوري، حيث تعتبر اللجان مجالس تشريعية مصغرة، وهناك نوعان من اللجان، لجان مختصة بالتشريع، وأخرى مختصة بالإشراف والمراقبة والتحقيق.

أولا: لجان التشريع:[2]

1.**اللجان المختصة بالتشريع:** من المعروف كما اسلفنا بأن الكونجرس مختص بالتشريع، كذلك يقوم الكونجرس بهذه العملية من خلال لجان دائمة وفرعية، ولجان مشتركة، تتشكل في حالة وجود خلاف بين مجلس النواب والشيوخ.

2.**اللجان الدائمة والفرعية:** لم يشر الدستور الأمريكي إلى اللجان صراحة، بل يشكلها الكونجرس من اجل تحضير المشروعات والقوانين التي سوف يتم عرضها على مجلسي الكونجرس، وفي عام 1816 تم إنشاء 11 لجنة مكونة كل واحد من خمس أعضاء، للتعامل الفوري مع مقترحات كمشاريع التشريع والقوانين، وللحيلولة دون صعوبات العملية التشريعية، بالإضافة إلى تسهيل عملية المراقبة التي يقوم بها الكونجرس على السلطة التنفيذية، هذا ويمكن أن تتبع كل لجنة دائمة لجنة فرعية أخرى إذا دعت الحاجة لذلك.

[1] -حمزة يحياوي، دور اللجان البرلمانية في تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2010، ص ص16-21.
[2] -المرجع السابق، ص ص 19-25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.**اللجان المشتركة:** هناك لجان مشتركة من 3-9 أعضاء يختارون بالتساوي من طرف رئيس مجلس الشيوخ ومن طرف رئيس مجلس النواب، تقوم بوضع وتقديم تقارير بشأن المشاريع التي عليها خلاف بين المجلسين، ومهمتها تكمن في ضرورة التوصل إلى اتفاق بين المجلسين على قضية معينة أو مشروع ما، لكن غالبا ما يكون الحسم من صالح مجلس الشيوخ.

ثانيا: لجان الإشراف والمراقبة والتحقيق:

1.لجان الإشراف والمراقبة: كما نعرف فإن الدستور يمنح صلاحيات ضمنية للكونجرس، ومن أهمها صلاحيات الإشراف ومراقبة نشاطات الحكومة الأمريكية، وهذا يتم من خلال جلسات الاستماع، والمساءلة، حيث يعهد هذا الأمر إلى لجان دائمة في الكونجرس وظيفتها الأصلية إعداد مشاريع القوانين ومراجعتها، حيث تقوم هذه اللجان بالإشراف على تنفيذ القوانين التي أشرفت على تحضيرها، اذ يملك الكونجرس سلطة الإشراف على المصالح العامة، كونه هو الذي انشأ هذه المصالح، وحدود صلاحياتها، وسير عملها، فالإشراف وسيلة تمكن الكونجرس من مراقبة إدارة البرامج التي سنتها كقانون، كذلك يتضمن الإشراف جلسات استماع، التي يدلي بها موظفو السلطة التنفيذية بشهاداتهم حول سير العمل والمشاكل المرتبطة بمكان عملهم، وهنا تضطر السلطة التنفيذية للتعاون معهم كون سلطة المال والميزانية بيد الكونجرس.[1]

2.لجان التحقيق: هناك ظروف تجعل الكونجرس يقوم بتشكيل لجنة تحقيق عن طريق الانتخاب، وتسمى بلجان تقصي الحقائق، وتقوم بتوضيح المسائل للكونجرس، وللرأي العام، على ضوء تقرير تقوم بتقديمه للكونجرس، ليستطيع الكونجرس اتخاذ السياسات الخاصة بشأن معين، لكن هذه اللجان وجدت تحت مبرر ما يسمى بالسلطات الضمنية، التي أقرتها المحكمة العليا

[1] -محمد عبدالعظيم، الكونجرس الأمريكي 5 معلومات عن المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة، موقع برلماني، على الرابط: http://www.parlmany.com/News/9/10938/%D8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية، والتي تعني إذا كانت الأهداف مشروعة فإن كل الوسائل التي تؤدي إليها تكون مشروعة، كذلك بررت المحكمة العليا تشكيل هذه اللجان في الكونجرس، كونه يمتلك كأمل الحق في سن القوانين الضرورية، التي تمكنه من مباشرة اختصاصاته، لتوضيح أي مسائل مطلوب توضيحها من أي شخص يطلب للمثول أمام هذه اللجان، وفي حالة رفضه المثول يستطيع الكونجرس توجيه مذكرة جلب بحقه حتى ترغمه على المثول لدى اللجنة وأن تحاكمه بعقوبات جزائية.[1]

المطلب الثالث: القوى غير الحكومية المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية:

يقول الكاتب الأمريكي جون بورتون بريمر: "أميركا هي المكان الذي يمكن فيه لبائع يهودي أن يبيع قلادة الحب البوذية إلى إنسان لا يؤمن بأي دين في مناسبة عيد ميلاد المسيح"، هذه المقولة تفسر لنا كيف نشأت الشخصية الأمريكية، حيث نجدها خليطا من الشعوب والأعراق، لكن جلها كان من المهاجرين، حاملين معهم رغبة في حياة جديدة تخلصهم من الاعباء النفسية التي عانوا منها في أوروبا، حيث قال أبراهام لينكولن: "الأمريكيون لا يهتمون كثيرا من كان أجدادهم...المهم من هم الآن"[2]، حيث بدأت أميركا مشروعا تجاريا لشركة تقوم بنقل المهاجرين إلى العالم الجديد، وهي شركة فرجينيا، وكان هدف القادمين إلى أميركا هو الكسب المادي، سواء أكان مشروعا أم غير مشروع، ومع مرور الزمن تحولت هذه الشركة إلى دولة[3]، ضمت مجتمعا مهاجرا هجينا،مما يعني تنوعا وتعددا ثقافيا وإثنيا، واختلافا في المصالح والاهتمامات

[1]- The Congressional Committee System - US Government, on: http://www.ushistory.org/gov/6c.asp

[2] - باسم خفاجي، الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي، القاهرة، المركز العربي للدراسات الانسانية، 2005، ص 58.

[3] -علاء الدين السيد، من اين جاء الشعب الأمريكي، على الرابط: http://www.sasapost.com/american-people-origins/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يسمح بتشكيل قوى ضغط غير حكومية تسعى لتحقيق مصالحها.

من هنا يأتي هذا المطلب لبحث دور القوى غير الحكومية التي تساهم في التأثير على صناعة القرار الأمريكي، من منطلق الارتباط الوثيق بين السياسة الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه الجهات أو المؤسسات، جماعات المصالح، مراكز الابحاث والإعلام والرأي العام.

أولا: جماعات الضغط والمصالح" اللوبيات":

جماعات المصالح هم أفراد من المجتمع يهدفون إلى التأثير على صانعي القرار وعلى السياسة العامة تجاه قضية أو هدف معين يمثل أو يمس جانبا من مصالحهم، وعادة لهم صفة الاستمرار، بينما جماعات الضغط واللوبي يعبر عن أحد النشاطات الهادفة إلى تحقيق مصلحة معينة، واللوبي يعتبر نتاج الثقافة الأمريكية، التي تمثل ميكانزما خاصا بالنظام السياسي الأمريكي، وقد لا تعرفه الثقافات الأخرى، والمجتمعات الأخرى، ونرى أن جماعات الضغط والمصالح (اللوبي) لهم هدفان أساسيان[1]:

1.ضغط وتعزيز وحماية مصالح هذه الجماعة من خلال السعي الدائم لوضع لوائح وصياغة قوانين وتشريعات تهمها ووضعها موضع التطبيق الفعلي، وتحويل الجهاز التنفيذي سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة إلى شريك في تحمل المسؤولية.

[1] -محمد صالح، دور الجماعات الضاغطة في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط:
http://www.marocdroit.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%
-see: John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy,
http://www.academia.edu/9031239/The_Israel_Lobby_and_U.S._Foreign_Policy_-_John_Mearsheimer_Stephen_Walt

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.تقوم هذه الجماعة بدعم وتعزيز تعديلات مطلوبة في السياسات العامة والتي تهم هذه الجماعة، ومحاولة إزالة العوائق التي تتعرض لها هذه التعديلات والمحافظة عليها إذا كانت موائمة لمصالحها ومناسبة لها.

بنيت الحكومة الأمريكية كما نص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بين القوى المختلفة، لذلك نلاحظ ان الحكومة الأمريكية أكثر استجابة لجهود ومحاولات الضغط التي تمارسها اللوبيات، خاصة فيما يخص المنطقة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، ويلاحظ دائما أن الكونجرس أكثر ميلا من الرئاسة الأمريكية للاستجابة لهذه الجهود التي تمارسها جماعات الضغط.[1]

وتظهر أهمية جماعات الضغط في الولايات المتحدة من خلال اعتبارها أحد المدخلات الرئيسية في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، كونها تعبر عن قطاعات منظمة من السكان، يشتركون بقيم ومعتقدات واحدة حول قضايا سياسية معينة، وهذه الجماعات ليس لها مرشحون بالانتخابات الأمريكية، بشقيها الرئاسية وانتخابات الكونجرس، لكن هذه الجماعات تلعب دورا مهما في نتائج الانتخابات، سواء في التأثير أو المعارضة على مرشحين للمناصب العامة، في ضوء وضع سياسي ودستوري واجتماعي ونظام فصل بين السلطات، ومع غياب أحزاب عقائدية بالمعنى المعروف، تظهر جماعات الضغط التي تسمى بلجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية الأيباك، والتي تضم حوالي 30 منظمة يهودية تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تؤثر هذه اللجنة على الكونجرس أكثر من غيرها، من خلال استغلال الصداقات والنفوذ في الكونجرس، لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ودعم وتحقيق تفوق واضح لإسرائيل في المنطقة

[1] - Maira Martini, Influence of interest groups on policy-making, Transparency International, 12 June 2012, p3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، لذلك نلاحظ أنه من فترة أربعينيات القرن العشرين وهي الفترة التي تغلغل فيها اللوبي في الكونجرس لم يجرؤ أي عضو من الكونجرس على منازعة مشروعية إسرائيل أو القلق من المعتدلين في مجلسي الكونجرس ومؤيدي العرب انحسرت مطالبهم في دعوة حكومتهم لانتهاج سياسة أكثر تفهما لوجهة نظر العرب.[1]

نضرب مثالا على ذلك، عندما امر الرئيس ريغان عام 1982 عددا من الباحثين بإجراء دراسة عن مستقبل الولايات المتحدة، كان من أهم نتائج تلك الدراسة: ان عضو الكونجرس يتقاضى سبعة رواتب، واحد منها من الحكومة الأمريكية، وستة تدفع له من جماعات الضغط، وهي الرواتب التي تدفع للدفع ببعض السياسات أو إيقاف بعضها الآخر، من اجل خدمة مصالحهم[2]، حيث يعد اللوبي اليهودي (أيباك) من أهم جماعات الضغط في اميركا، ولعبوا دورا مهما على مر السنوات السابقة في عمليات التأثير على مرشحي الرئاسة الأمريكية ومرشحي الكونجرس، من اجل تحقيق أهداف إسرائيل، لذلك نجد هذه المنظمة متفاعلة ومتواجدة مع المشرعين في مجلسي الكونجرس، وتقدم لهم الدراسات والمعلومات الموثقة من أجل اتخاذ قرار يصب في مصلحة إسرائيل ومصلحتهم، ومن أهم ما يميز هذه الجماعة أو المنظمة ان لها موارد اقتصادية هائلة، حيث يمتلكون كبرى الشركات البترولية ومؤسسات الرعاية الصحية والخدمات العامة، وكبريات شركات الطيران، والمؤسسات المالية والبنوك وبعض شركات الأسلحة والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، لتكون النتيجة أن لهم تجمعات عملاقة ذات تأثير اقتصادي وسياسي كبير.[3]

---

[1] - اسعد عبد الرحمن ، الكونجرس الأمريكي، على الرابط:
http://www.rasseen.com/art.php?id=b0d4663b4a295b631b337bf6091f2cdcc1b8b002 .
انظر ايضا: صقر فخر، اللوبي اليهوديفي الولايات المتحدة وحدود القوة، العربي الجديد، 2015، على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/11/%D8%A7%

[2] -محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3755، 2016.

[3] -John Craig and David Madland, How Campaign Contributions and Lobbying Can Lead to Inefficient Economic Policy, May 2, 2014, Center for American Progress, on:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مراكز البحوث والدراسات Think tanks:

عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية لا بد لنا من ان نربطها بجهات تتولى تقديم النصح لها، حتى تعرف كيف تتم صناعة القرار الخارجي، المحكوم بمجموعة من الثوابت والمصالح الاستراتيجية، ومن الصعوبة أن يقوم أي من الحزبين بتغيير هذه السياسية بصورة دراماتيكية، وعندما نتكلم عن تأثير المؤسسات غير الحكومية على القرار، لا بد ان نعرج على دور وتأثير مراكز البحوث، التي أصبحت منذ السبعينات تظهر بوتيرة متسارعة على الساحة السياسية لما لها من دور واضح في التأثير على القرار الخارجي الأمريكي.[1]

تعرف مؤسسة راند مراكز البحوث على انها جماعات أو معاهد منظمة تقوم بإجراء بحوث مكثفة وتقدم حلولا للمشاكل بصورة عامة وخاصة، في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتسلح والاستراتيجية، وهذه المعلومات تنشر ثقافة ومعرفة للعموم، وتقدم خدمة للأطراف الحكومية وغير الحكومية من خلال تقديم الاقتراحات والحلول للمشاكل.[2]

وتعتبر مراكز البحوث منبعا لمختلف الافكار والنظريات التي تؤثر على السياسة الأمريكية، حيث تقوم هذه المراكز بطرح افكار جديدة لصانع القرار السياسي، مما يؤدي إلى تأثير هذه

---

https://www.americanprogress.org/issues/economy/reports/2014/05/02/88917/how-campaign-contributions-and-lobbying-can-lead-to-inefficient-economic-policy/.

[1] - شاهر اسماعيل الشاهر، دور مراكز الدراسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، على الرابط:
http://strategy.unblog.fr/2015/12/

[2] - معمر فيصل خولي، دور مراكز الابحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: ايران نموذجا، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11893.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الافكار على مختلف القضايا الدولية، وهذا يساعد على ترتيب أولويات السياسة الخارجية، ومع تزويد المؤسسات الحكومية بأصحاب الخبرات، سواء للرئاسة أو للكونجرس، ومثال ذلك عندما قام بوش الابن بتعيين جون بولتن، مساعدا لوزير الخارجية لشؤون التسلح والأمن الدولي، بعد ان كان نائبا لرئيس مؤسسة أمريكان إنتر برايز، وبعدها تم تعيينه سفيرا للولايات المتحدة لدى مجلس الأمن الدولي، كذلك تسعى هذه المؤسسات لتجنيد عدد كبيرة من المتقاعدين السياسيين لديها، حتى تستفيد من خبراتهم مع محاولتها ربط الواقع العملي بالنظري، مثل هنري كيسنجر الذي كان مستشارا للأمن القومي وبعدها وزيرا للخارجية، وتدرك بصماته في السياسة الخارجية من خلال المؤسسات الأكاديمية.[1]

لذلك يجد صانع القرار نفسه محاصرا بنخب فكرية تدعم التدخل الأمريكي في شؤون العالم، وبرأي عام يهمه موضوع الأمن، والإعلام يسهل هذه المهمة، واي إدارة أمريكية تفكر في أن تخرج عن هذا الاطار سوف تتهم بأنها ضعيفة، حيث يقول رونالد إيلسون أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريو: إنه في حين أصبحت مؤسسات الفكر والرأي في السنوات الاخيرة الماضية ظاهرة عالمية، فإن المؤسسات الأمريكية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة الأمريكية، وفي استعداد صانعي القرار للعودة إليها لطلب المشورة السياسية"، وهذا يدل على أن هذه المراكز تستطيع ان تلبس فلسفتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لباحث علمي وتعطيها الشرعية والمصداقية لتستطيع من خلالها إقناع صانع القرار برأي معين وتؤثر عليه بما تقدمه له من افكار.[2]

[1] -اسماعيل شاهر الشاهر، مرجع سبق ذكره.

[2] -James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in The US, Foreign Policy Research Institute, Pennsylvania, August, 2005, p13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الإعلام وتأثيره على الرأي العام وصانع القرار:

منذ تأسيس الولايات المتحدة بدأ الاهتمام الأمريكي بوسائل الإعلام، ودورها في توجيه السياسة الأمريكية، وتطورت هذه المؤسسات الإعلامية الأمريكية في الولايات المتحدة نتيجة سببين: الأول ارتباطها بالمؤسسات السياسية الأمريكية، والثاني ارتباطها بالشركات الصناعية والتجارية الكبرى، حتى أصبحت تسمى في الدول الديمقراطية بالسلطة الرابعة، بعد التشريعية والتنفيذية والقضائية[1]، لذلك يعتبر الجهاز الإعلامي الأمريكي من اضخم أجهزة الإعلام في العالم، وهذه القوة للإعلام ترتبط بقوة الولايات المتحدة، وتعتبر وسائل الإعلام كذلك أداة من ادوات صنع السياسة الخارجية، كونها تؤثر على صانع القرار وعلى الرأي العام، وهي مرآة الدولة التي تتابع الأحداث الدولية الموثقة التي على أساسها يتخذون قراراتهم، كذلك تعتبر وسائل الإعلام مؤثرة على الرأي العام، فيما يخص السياسة التي تنتهجها أجهزة الحكومة الأمريكية.[2]

وهناك تطور هائل على وسائل الإعلام، حيث تحولت إلى شركات كبرى بعد عمليات الدمج التي حصلت مع بعض الأجهزة الإعلامية، وأصبحت تتصرف كقوة ضاغطة على القرار الأمريكي السياسي من خلال تقديمها للتبرعات والسماح للمرشحين باستخدام طائراتها والظهور على وسائل الإعلام التابعة لها، هذا وتستخدم وسائل الإعلام أسلحة ضغط على مراكز القرار من خلال محاولة إنشاء أنباء ومعلومات لوسائل اعلام أجنبية أو جماعات إعلام داخلية لها مصلحة في عدم صدور القرار لتحقيق نوع من التوازن والاخذ بالآراء.[3]

[1] -محمد الجناتي، الصحافة السلطة الرابعة، على الرابط: http://www.maghress.com/hibapress/82511
[2] - سلافة فاروق الزعبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 8، 2010، بغداد، ص 132.
[3] - خالد عبدالله، البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار، على الرابط:
http://alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينطلق الإعلام الأمريكي من محدد أساسي قامت عليه الولايات المتحدة، وهو الفكر الليبرالي الموجود عند افراد المجتمع الأمريكي، كون القائمين على الإعلام هم من أفراد المجتمع الأمريكي، ويعكسون افكارهم وتوجهاتهم السياسية من خلال العمل بالإعلام، والتطور الذي اصاب وسائل الإعلام من ناقل للخبر والمتابعة والتغطية والتحليل إلى السيطرة على النخب الأمريكية الحاكمة، والتأثير على الرأي العام، وتوجيهه تحت شعار الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، مما أوجد صدى كبير لدى الرأي العام الذي يعتبر في الولايات المتحدة من أهم الأسس في رسم السياسات داخليا وخارجيا، كون المجتمع الأمريكي بالنسبة للنخب الحاكمة هم الناخبون المحتملون الذين يتوقف عليهم المصير السياسي عند الترشح للمناصب الحكومية.[1]

كذلك اهتمت وسائل الإعلام بشكل كبير بالقسم الدولي الذي يعتبر من أهم أقسامها، والذي يزود الجمهور بالمعلومات المختلفة عن القضايا الدولية المطروحة، والتي تعتبر ذات أهمية عالية، ولذلك أصبح يقاس وزن المؤسسة الإعلامية من خلال قسمها الدولي، وكذلك أصبحت وسائل الإعلام مساهمة بشكل كبير في صناعة القرارات الهامة على المستوى الدولي من خلال فعاليات الفضائيات والصحف اليومية والإلكترونية وشبكات المعلومات وتكنولوجيا الاتصال التي تبث الأخبار إلى كافة أقطار العالم.[2]

يحصل الكونجرس على المعلومات من ثلاث مصادر رئيسية، الإعلام المرئي والمسموع، ووسائل الإعلام المطبوعة، وشبكة الإنترنت، التي يتزايد استخدامها بالفترة الأخيرة، ونظرا لمعرفة القائمين على هذه الشركات بأذواق الجمهور ورغباتهم ومخاوفهم، يقومون بدفع القضايا المهمة بالاتجاه الذي يؤثر على الرأي العام، من خلال أسس منهجية في مخاطبة الجمهور، وذلك من

[1] -سلام مشهداني ، دور الإعلام في صناعة القرار السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط:
http://www.moheet.com/2014/05/14/

[2] -حموش عبدالرزاق، العلاقات العربية الأمريكية في وسائل الاعلام خلال مرحلة الثورات العربية الاخيرة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 21، جوان2013، الجزائر ، ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال مخاطبة المواطن وليس عقله، وذلك عن طريق استغلال الانفعالات البشرية من خلال التركيز على المسائل الثانوية وإهمال المسائل المهمة، لمجرد تحويل اهتمام المواطن، مما يجعله يتكيف مع الرأي العام، بما يتناسب مع أهداف وسياسة الكتل الحاكمة في الولايات المتحدة.[1]

إذا فالإعلام الأمريكي يؤثر بشكل أو بآخر على النخب الحاكمة، وعلى قراراتهم ويلعب دورا مركزيا في صناعة وتشكيل الرأي العام، والرأي العام مهم جدا بالنسبة للنخب الحاكمة، ويتاح لوسائل الإعلام كل ما سبق نظرا لقوتها الهائلة اعلاميا وماليا، والتي تحولت إلى شركات منظمة عابرة للقارات، وهذا أدى بها إلى أن تصبح جزءا لا يتجزأ من الجماعات الضاغطة على النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، سواء من خلال الدعم المادي أو المعنوي على النخب، بالإضافة إلى قدرتها على التحكم بتحويل اراء الجمهور بما ويتناسب مع توجهاتهم ومصالحهم.

[1] - كيفورك ألماسيان، من يملك التأثير في الرأي العام الأمريكي وخياراته؟، 2014، على الرابط:
http://alasr.me/articles/view/15630

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

المساعدات الخارجية ودور الكونجرس الاقتصادي في السياسة الخارجية

منذ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، جعلت من المساعدات الخارجية احد أهم أدواتها المهمة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية، وذلك على المستوى الرسمي لتعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك لا بد للولايات المتحدة من ان تحتفظ بشبكة قوية ومترابطة من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية مع باقي دول العالم، وذلك من خلال عقد الأحلاف والمعاهدات التي تضمن مصالح الولايات المتحدة، ولذلك لاحظنا أن الولايات المتحدة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي بدأت سياسة الانفراج من خلال اهتمامها بتوفير المساعدات عن طريق ما يسمى "المساعدات متعددة الأطراف"، من خلال المؤسسات الدولية للتمويل مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تقوم هذه المؤسسات بأملاء شروطها على دول العالم النامي التي تطلب مساعدات، وهذه المؤسسات تسيطر عليها الولايات المتحدة، من خلال رأس المال، واتخاذ القرار، والسيطرة على العملية التصويتية في صندوق النقد والبنك الدولي.

يأتي هذا الفصل لبحث دور الكونجرس في عملية صنع قرار تقديم المساعدات الأمريكية الخارجية المقدمة للشرق الأوسط من خلال عدد من المباحث: أهمية الكونجرس في صناعة القرار الخارجي والتأثير عليه،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

أهمية الكونجرس وقوة تأثيره على القرار الخارجي الأمريكي

يرى مونتيسكيو أنه:" إذا اجتمعت سلطة الحكم والتشريع في يد واحدة، تعرض المواطنون لسلطة عرفية لا رقيب عليها، وذلك أن الحاكم هو عينه المشرع". ويرى كذلك: "إذا ما اجتمعت السلطة القضائية بالتنفيذية، فليس هناك ما يردع القضاة من أن يظلموا وفق ما تمليه عليهم اهواؤهم"[1]، ولذلك يرى مونتيسكيو أنه يجب فصل السلطات وتوزيعها وعدم تركيزها بيد واحدة، والفصل يعني توزيع السلطات على عدد من المؤسسات المنفصلة، لكن في الوقت عينه لا مانع من تعاونها أو رقابة إحداها على الأخرى.[2]

كذلك تقول الحكمة الأمريكية:" إن المال هو لبن الأم للسياسية"، وهذه الحكمة تفسر لنا تأثير للمال الواضح على السياسة في الولايات المتحدة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث اعتادت المؤسسات الأمريكية الكبرى وخاصة الاقتصادية على جمع المال لمساندة المرشحين السياسيين المساندين لقضاياهم، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الرئيس والكونجرس جعلت من الصعب أن ينفرد الرئيس بالسياسة الخارجية، كونه يحتاج إلى التمويل وباب للصرف، وهي صلاحيات أعطيت للكونجرس، وهذا يجعل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مشاركتين بالقرار السياسي الخارجي.[3]

من المهم عند دراسة دولة مثل الولايات المتحدة أن نعرف كيف يتم صناعة القرار فيها تجاه مسألة أو قضية معينة تهم الشرق الأوسط بشكل عام، وبالأخص فيما يرسم للدول العربية من

---

[1]- ابراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، الجزء 1، القاهرة، دار النهضة العربية،1963، ص 120.

[2] - محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[3] - علاء بيومي، لجان العمل السياسي(PACS): نشأتها وتطورها وتأثيرها على العملية السياسية الأمريكية، واشنطن، 2002، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/23-08-2002/alaabayoumi.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكيان الإسرائيلي داخل الأروقة السياسية الأمريكية، لكن الملاحظ عند صانع القرار العربي وعند الرأي العام العربي وجود جهل أو تجاهل شبه تام لما يدور داخل تلك الأروقة من عملية صناعة القرارات، وكيف تتم، وكيف يمكن التعامل معها، وهذا الأمر أدى إلى خسائر متتالية في القضايا التي تتدخل بها الولايات المتحدة، والذي كان ما يحصل حاليا في معظم الدول العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.[1]

نلاحظ من خلال دراستنا السابقة للفصل الأول من هذه الأطروحة أن صنع القرار السياسي الخارجي في هذه الدولة الكبيرة يتدخل به عدة جهات، وهي جهات لها أهميتها في صنع هذا القرار، ومن أهم تلك الجهات السلطة التنفيذية، بقيادة الرئيس الأمريكي، والسلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب والشيوخ، والجهة الثالثة المهمة هي اللوبيات وجماعات الضغط، وبعض المؤسسات المتخصصة والشركات، وفي هذا الفصل سوف يقوم الباث بإيضاح هذه الأدوار وبيان أهمية الكونجرس بالتأثير على الجهاز التنفيذي فيما يخص القرار الخارجي تجاه الشرق الأوسط ودوره فيما يقدم من مساعدات لهذه المنطقة.

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية محكومة بمجموعة من الأسس والمصالح الاستراتيجية، لذلك نلاحظ انه من الصعب ان يقوم اي من الحزبين بعد الفوز في الانتخابات الأمريكية بتغييرها بصورة دراماتيكية، وهذا يعتبر مبدأ أساسيا لا يتغير بتغير رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين على الحكم أو الأحزاب المتعاقبة سواء في الرئاسة أو الكونجرس الا في أضيق الحدود، لكن عند الحديث عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط فإننا نجد للكونجرس دورا كبيرا يمارسه مع هذه المنطقة أكثر من باقي مناطق العالم، لذلك يعتبر الكونجرس لاعبا مهما وذا دور قوي وحاسم في سياسة الولايات المتحدة الخارجية،

[1] - إيمان رجب، قيود متعددة: حدود الوظيفة الدبلوماسية لمجلس النواب، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي تخص هذه المنطقة، ونلاحظ هذا الاهتمام من خلال مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لأهداف مثل النفط وأمن إسرائيل.

في معرض الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط تجد الدراسة أنه من الضروري أن تأخذ في الاعتبار الوضع العالمي والإقليمي، حيث إن الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة وحتى نهايتها في بداية التسعينات من القرن الماضي بذلت جهودا كبيرة لإيقاف المد الشيوعي، ومنعه من التوغل في منطقة الشرق الأوسط، حتى تحمي مصالحها في المنطقة، مثل تدفق الإمدادات النفطية من الخليج العربي، وتوفير حماية لإسرائيل، كون إسرائيل أهم شركاء الولايات المتحدة استراتيجيا في المنقطة، ولذلك نرى اجماعا نسبيا بين الكونجرس والسلطة التنفيذية حول أهمية إسرائيل واحتواء المنطقة العربية.[1]

لكن يتوجب التمييز بين صنع القرار والقرار بحد ذاته، كون عملية صنع القرار السياسي تعتبر أكثر اتساعا من القرار نفسه، فالقرار يعبر عن المخرجات المرتبطة بالموقف، لكن عملية صناعة القرار السياسي تعتبر بأنها كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات وعمليات تحويل ومخرجات، وما يرافق تلك العمليات من تفاعلات، وصنع القرار السياسي يعتبر تهيئة ومعلومات وبدائل لعلاج مشكلة ما، أما اتخاذ القرار السياسي فانه يشير بكل وضوح إلى اختيار بديل من بين عدة بدائل مقترحة.[2]

لقد أراد واضع الدستور الأمريكي أن تكون اليد العليا في عملية التشريع في الولايات المتحدة للكونجرس، لكن صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة يبقى مثار جدل، بين الكونجرس والرئيس، فعلى الرغم من الدور الكبير الذي بذله الكونجرس في صنع السياسة الخارجية منذ

[1] - فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب:كيف تصنع ومن يصنعها؟، مرجع سبق ذكره ص 56.
[2] جابر عوض سعد، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، سبيتمبر/2009، على الرابط: http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السبعينات القرن المنصرم، الا انه كانت تنقصه المبادرة لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من السلطة التنفيذية، والسبب في ذلك يعود إلى أن السلطة التنفيذية تمتلك التجارة العالمية والدبلوماسية والتقنيات العسكرية المتخصصة والدفاع، وتستطيع أن تتخذ القرارات في بعض الأحيان دون الرجوع للكونجرس، خاصة في مجال الأمن القومي، لكن نستطيع ان نقول: إن الكونجرس يمارس رقابة سلبية على السلطة التنفيذية من خلال قانون سلطات الحرب، ومنع تمويل بعض الأغراض المحددة بالسياسة الخارجية، ورفض المصادقة على المعاهدات دون تعديلها، بالإضافة إلى تأسيس لجان تشرف على الاستخبارات لمراقبة مكاتب المخابرات، وكذلك اعطى الدستور الأمريكي مجلس الشيوخ حق تعديل المعاهدات الدولية والمصادقة عليها والموافقة أو الرفض على من يقوم الرئيس بتعيينهم ورصد الأموال المخصصة لبعض البرامج السياسية وإعلان الحرب، لذلك نجد الكونجرس من خلال سلطته في التشريع وسن القوانين يمكن ان يكون مصدر ازعاج ورقيب على السياسة الخارجية، لكن عند وصول المسألة لمنطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، نجد الكونجرس له قوة ونفوذ حاسمين في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الأماكن والمناطق الأخرى في العالم. وظهور الكونجرس كلاعب حاكم ومهم في السياسة الخارجية اتجاه هذه المنطقة يعود لعدة أسباب أهمها:[1]

1. المساعدات الأمريكية لإسرائيل.
2. الصراع العربي الإسرائيلي.
3. أمن دولة إسرائيل.
4. التكلفة النفطية المتدنية.

[1] -ornstein, The role of congress: Annunciation to struggle, Washington preed and publications service, 1985, p2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.تهديدات المد الشيوعي سابقا، والنفوذ الروسي حاليا.

6.اعتبار الشرق الأوسط رابط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

ومجمل هذه الأسباب هي التي تجعل من الشرق الأوسط منطقة يمكن أن تهتز فيها مصالح الولايات المتحدة وسلامتها الاقتصادية بصورة مباشرة على حد تعبير وليام كونت في كتابة حقيقة القرارات.[1]

القرار الأمريكي يمر بعملية مؤسسية معقدة وطويلة ويتأثر فيها بأطراف عدة، الرأي العام ومراكز الأبحاث على اختلاف انتماءاتها، لكن القرار في نهاية الأمر يبقى بيد الرئيس والكونجرس، فالدستور الأمريكي ينص على مبدأين اثنين:

1.الفصل بين السلطات.

2. التوازن والضوابط والترتيب.

من خلال هذين المبدأين نلاحظ ان كل سلطة تقوم بموازنة الأخرى، ومراقبة حركتها، فنلاحظ أن مجلس الشيوخ قد يرفض مشروع قرارا خاطئا الذي يصدر عن مجلس النواب، والعكس صحيح، كذلك يحق للرئيس استخدام حق الفيتو ضد أي مشروع جائر يخرج من الكونجرس، والرئيس كذلك يخضع للاتهام من قبل مجلس النواب، لكنه لا يحاكم إلا من قبل مجلس الشيوخ، وبرئاسة كبير القضاة، وكذلك يعتبر الكونجرس مجلسا سياسيا للرئيس الأمريكي من خلال بعض المسائل التنفيذية، والتي تدخل ضمن نطاق اختصاص الكونجرس والتي يجب موافقته عليها، مثل رسم السياسة الخارجية للدولة، أو إبرام المعاهدات الخارجية، حيث يشترط

[1] -نظام شرابي، أميركا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب، 1990.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور الأمريكي موافقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية ثلي الأعضاء، وهذا من شأنه وضع قيود على حركة الرئيس في السياسة الخارجية.[1]

إذا الكونجرس يلعب دورا مهما في صناعة القرار السياسي الخارجي، لكن قوة هذا القرار تختلف حسب طبيعة القرار نفسه، فنلاحظ تدخل الكونجرس بكل قوته في القرارات التي تتعلق بالكيان الإسرائيلي، حيث يقول الرئيس الأمريكي الاسبق توماس جيفرسون: "إن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية من اختصاص السلطة التنفيذية، وإن عملية صنع السياسة الخارجية هي من مسؤولية الكونجرس". وهنا يتضح لنا أن الرئيس الأمريكي وأجهزته ليسوا هم صانعي السياسات أو مقرريها، لكنهم مجرد منفذين للسياسة الأمريكية، إذ تساهم مجالس مهمة في رسم السياسة الخارجية.[2]

وفي الآونة الأخيرة بدأنا نلاحظ تزايدا في سلطات الكونجرس في السياسة الخارجية نظرا لعدد من الأسباب أهمها:[3]

1.حصول أعضاء الكونجرس على معلومات استخباراتية، وتعاونه مع مراكز الدراسات وجماعات الضغط.

2.كثرة اللجان وزيادة دورها المؤثر جعل من الكونجرس لاعبا أكثر ثقلا في رسم السياسة الأمريكية، وأن لا تقتصر على الرئيس وجهازه التنفيذي.

---

[1] - يحيى عبد الرحمن، الكونجرس : انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية، على الرابط: http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13619

[2]- Marie T henehamm Foreign policy and congress: An International Relations Perspective, The University of Michigan, 2000.

[3] -صناعة القرار السياسي الأمريكي .. كيف ؟، على الرابط: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=468556.
انظر ايضا: عاطف الغمري، صناعة القرار في البيت الأبيض، مركز الروابط للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2015، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11841

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.الأخطاء التي اقترفت من قبل رؤساء الولايات المتحدة مثل نيكسون وفضيحة ووتر غيت، وفضيحة كلينتون مونيكا، وغيرها، مما أعطى الرأي العام دفعة لتأييد الكونجرس ضد الرئيس.

4.فشل حزب الرئيس في كثير من الحالات أن يشكل الأغلبية في الكونجرس، وخاصة خلال الفترات الانتخابية الثانية للرئيس، كما حصل مع أوباما عندما سيطر الجمهوريون على الكونجرس خلال فترة رئاسته الثانية.

وهنا نضرب مثلا حصل عام 1974 عندما تبين للمراقبين تواطئ أجهزة وكالة CIA في عملية داخلية في الولايات المتحدة، والتي سميت بفضيحة "ووتر غيت" في التجسس على الحزب الديمقراطي وتعطيل سير التحقيق فيها، لذا شكلت لجنة في الكونجرس عام 1976 مهمتها مراقبة عمل هذه الوكالة، وعلي يوصلنا ذلك إلى أن هناك تنافسا بين السلطات في النظام السياسي في الجانب التشريعي والتنفيذي، هذا الصراع يعززه ان الرئيس ينتخب من قبل هيئة انتخابية في الولايات كافة، أما الكونجرس فنجد ان كل شيخ أو نائب له جمهور انتخابي في ولايته، أو منطقته فقط، ويمثلون مصالح محددة يمكنها أن تتضارب مع مصالح الرئيس، لكن هذا الصراع محكوم باختلاف المراحل ضمن نفس المنصب، فالملاحظ انه في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس فإنها تتم كل عامين، أما رؤساء الولايات المتحدة فتتم كل أربع سنوات، بالإضافة إلى أن الصراع محكوم بالحزب صاحب الأغلبية في الكونجرس، والذي يختلف عن حزب الرئيس، لذلك رؤساء الولايات المتحدة يحرصون دائما على تنفيذ برامجهم الانتخابية في الفترة الأولى من رئاستهم.[1]

[1] - Arthur M. Schlesinger, The presidency, pp 178-185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاتفاق والاختلاف بين الرئيس والكونجرس واضح وجلي في مجال السياسة الخارجية أكثر من المجالات الأخرى، بالرغم من قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة، والتي قللت من صلاحيات الكونجرس، وأعطت الرئيس سلطات واسعة، فيما يخص العلاقات الخارجية، إلا أن سياسة الرئيس في مجال الشؤون الخارجية ليست مطلقة بل مقيدة، وتخضع لشروط وتأثيرات داخلية وقوى أخرى مثل الكونجرس وجماعات الضغط وخاصة تلك المؤيدة لإسرائيل فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية والصراع العربي الإسرائيلي.[1]

فالدستور الأمريكي منح الكونجرس صلاحيات واسعة، لكن من خلال علاقة التوازن التي يجب أن تسود داخل النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم هذه الصلاحيات التي منحت للكونجرس والتي تخص صنع السياسة الأمريكية، ما يلي:

أولا: إصدار القوانين:

الفقرة الأولى من المادة الأولى في الدستور الأمريكي تمنح الكونجرس وحده صلاحيات إصدار القوانين، لكن يشترط مصادقة الرئيس عليها، بموجب المادة الأولى الفقرة السابقة من الدستور، والتي تنص: كل مشروع قانون يجب ان يعرض على رئيس الولايات المتحدة قبل أن يصبح قانونا ، فإذا وافق وقع عليه، أما إذا لم يوافق فإنه سيعيده مرفقا باعتراضاته إلى المجلس الذي يكون المشروع قد بدأ منه أصلا، وكذلك يقوم الكونجرس بإصدار القوانين الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، والقوانين الخاصة بالمساعدات الحكومية الأمريكية للدول الأجنبية، والمنظمات الدولية، وهذه السلطات التي يمارسها الكونجرس تأتي من خلال تشريح هذه القوانين والتي تؤثر في الاستراتيجية الأمريكية كونها ملزمة للسلطة التنفيذية[2]، كذلك هناك جهود

[1] -The American political science review , Vol.93,
[2] - For more see: http://www.house.gov/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبذلها الكونجرس في مجال التشريع في العلاقات الخارجية، ومعظم السياسات الخارجية التي يقترحا الرئيس إلى جانب سن القوانين.[1]

ثانيا: إنشاء الجيوش وإعلان الحرب:

كما ورد في الدستور الأمريكي في المادة الأولى الفقرة الثانية: "إنه من حق الكونجرس إنشاء الجيوش والتكفل بها ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، مع وضع القواعد لإدارة القوات وتنظيمها، وإعلان الحرب"، والعمليات العسكرية تنتظم من خلال قانون سلطات الحرب الذي اقره الكونجرس عام 1973.[2]

ثالثا: صلاحيات تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية:

تنص المادة الأولى من الفقرة الثامنة من الدستور على " للكونجرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية"، لكن على الرغم من هذا النص إلا أن الكونجرس أعطى الرئيس الحق في اتخاذ إجراءات تشريعية ذات مسار سريع حتى يتم تطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، لكن يأخذ الكونجرس مقابل هذا التنازل، إشراك أعضائه في المفاوضات التجارية.[3]

[1] -احمد البياتي، دور الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، عدد 1، 2001، ص 180.
[2] -الدستور الأمريكي، المادة الأولى/الفقرة الثانية.
[3] الدستور الأمريكي، المادة الأولى/الفقرة الثامنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: إقرار الميزانية العامة:

تنص المادة الأولى الفقرة التاسعة من الدستور على : "لن تسحب أية أموال من الخزانة إلا نتيجة الاعتمادات التي ينص عيها القانون، وينشر من وقت إلى آخر بانتظام تقرير رسمي وبيان بإيرادات ومدفوعات جميع الأموال العامة.[1]

حيث يعتبر إقرار الميزانية العامة من أهم الأسلحة التي يستخدمها الكونجرس في التأثير على السلطة التنفيذية بقيادة الرئيس، من خلال إقرار أو تقليص أو الامتناع عن تخصيص الاعتمادات المالية التي تطلبها مؤسسة الرئاسة.[2]

كذلك هناك وظيفة مهمة للكونجرس وهي سلطة التحقيق، حيث تعتبر هذه السلطة من أهم وظائف الكونجرس غير التشريعية، وتفوض هذه السلطة إلى اللجان، وهي لجان أما أن تكون دائمة أو خاصة، تشكل لهذا الغرض، أو لجان مشتركة يتم اختيار أعضائها من المجلسين، حيث يكون هناك تحقيق وجمع للمعلومات، والتي من خلالها يتم رسم تشريعات مستقبلية، أو لاختبار فعالية قانون معين تمت المصادقة عليه، أو لتحقيق بشان مؤهلات أو أداء الأعضاء المسؤولين في الفروع الأخرى، ومن أهم نتائج هذه السلطة[3]:

1.نشر التحقيقيات وما ينتج عنها، وتكون أمام الجمهور والصحافة، ولذلك تعتبر سلطة التحقيق أداة هامة للمشرعين والإعلام والجمهور، لإثارة الرأي العام بالقضايا القومية التي تخص الولايات المتحدة.

---

[1] -الدستور الأمريكي، المادة الأولى/الفقرة التاسعة.

[2] - عامر عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة رسالة دكتوراه، 2007، ص ص 139-140.

[3] -الفرع التشريعي، سلطات وصلاحيات الكونجرس الأمريكي، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/10/20101026164846x0.5688549.html#axzz4ZislfzEA

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.تفرض الإدلاء بشهادات على الشهود الراغبين بالشهادة والادعاء على من يرفضون الإدلاء بشهاداتهم لعدم احترامهم الكونجرس، كذلك الادعاء على من أدلوا بشهادات خاطئة.

العديد من شرائح المجتمع، السياسية منها والاجتماعية، تعتقد بأن السلطة التشريعية مهمتها تشريع القوانين ومراقبة الاداء الحكومي، ومساءلة المسؤولين في الدولة فقط، وليس لها أي دور تلعبه في مجال العلاقات الدولية، والعلاقات الخارجية للدولة، لكن إذا امعنا النظر جيدا نجد ان أعضاء الكونجرس تم انتخابهم من قبل الشعب، إذا فهم يمثلون إرادة الشعب، وهذا يقيم قيدا على الحكومة الأمريكية في توجهاتها لإدارة العلاقات الخارجية، كذلك كشفت الممارسات الدولية عن عدد من الوظائف الدبلوماسية التي يقوم بها الكونجرس، والتي من شأنها أن تكون أكثر فعالية فيما يخص العلاقات الخارجية للدولة الأمريكية، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على الأهمية الدبلوماسية للكونجرس كمجال للدراسة في حقل العلوم السياسية، كذلك هناك دور مهم للكونجرس يتمثل باللجان الموجودة والتي تتشكل داخل الكونجرس والتي تقوم بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مشاركتها هذه اللجان في تفكيك القضايا الخارجية المهمة والتي تؤثر على حياة المواطنين داخل وخارج الولايات المتحدة، لذلك نلاحظ ان الولايات المتحدة تركز على أهمية هذه اللجان وعملها الذي تناقش فيه قضايا سياسية خارجية، مما يجعل الكونجرس فاعلا مهما في علاقات الولايات المتحدة الخارجية.

ويمكن أن نحدد الوظائف الدبلوماسية للكونجرس على مستويين:

الأول: المستوى المؤسسي:

ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال القرارات المؤسسية التي يملكها الكونجرس والتي من شأنها أن تؤثر على علاقات واشنطن الخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال موافقة الكونجرس على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقيات الدولية والرقابة والاستجواب وتنظيم جلسات الاستماع حول القضايا السياسية الخارجية وتخصيص الميزانية اللازمة لتنفيذ سياسات معينة اتجاه قضايا ما.

الثاني: المستوى السياسي الحركي:

يتعلق هذا المستوى بالدور الذي يلعبه الكونجرس في تعزيز العلاقات الثنائية مع برلمانات دول أخرى، تهتم بها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى برلمانات دول حليفة للولايات المتحدة، أو من خلال العلاقات مع منظمات دولية تعنى بالأنشطة البرلمانية، وذلك من خلال استخدام استراتيجية الضغط والتأثير، لكن الأهم من هذا، هو الدور الذي يلعبه الكونجرس من خلال لجانه المختلفة، والتي تقوم بصياغة وتنفيذ السياسة الأمريكية.

كذلك تعتبر خلفية أعضاء الكونجرس مهمة في تحديد حجم الوعي والخبرة بالقضايا السياسة الخارجية، كيف يتم ادارتها والتأثير فيها، وهذا يعد مؤشرا مهما على قدرة أعضاء الكونجرس على الارتباط بمراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني واللوبيات وغيرها من الأجهزة التي تؤثر على عملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة.[1]

[1] -ايمان رجب، قيود متعدد: حدود الوظيفة الدبلوماسية لمجلس النواب، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

الكونجرس الأمريكي ودوره في حجم الميزانية والدعم المادي

لا يعد مشروع الميزانية العامة ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها، إلا بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية كسلطة مختصة بهذا الأمر، حتى يصبح مشروع الموازنة قابلا للتنفيذ، واعتماد الميزانية من قبل الكونجرس يعتبر شرطا أساسيا لا يستغنى عنه حتى توضع الميزانية موضع التنفيذ، حيث تقوم السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس الأمريكي بإيداع مشروع قانون المالية مدققا بجميع الوثائق المتعلقة بالمشروع لدى رئيس مجلس النواب، فيقوم رئيس مجلس النواب بإحالته إلى اللجان المتخصصة بقطاع المالية والميزانية داخل المجلس، لتقوم هذه اللجان بدراسته ومناقشته من كل الجوانب، حتى تنتهي بوضع تقرير تمهيدي يتضمن ملاحظات واقتراحات هذه اللجان، حيث تقوم هذه اللجان بتقديم التقرير إلى رئيس مجلس النواب ليتم مناقشته في جلسة عامة، حتى يتسنى لجميع النواب طرح قضايا وإشكالات تتعلق بالسياسة المالية ومدى التزام مختلف القطاعات والوزارات التابعة للسلطة التنفيذية بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول.[1]

ليس فقط الميزانية العامة تخضع لموافقة الكونجرس، لا بل نلاحظ أنه في الأنظمة الديمقراطية مثل الولايات المتحدة فحتى ميزانية القوات المسلحة تخضع للنقاش، بعكس الأنظمة الدكتاتورية، التي تبقى فيها ميزانية القوات المسلحة سرية، ونلاحظ أن الكونجرس الأمريكي يتولى مراقبة ميزانية البنتاغون، وأكبر مثال على ذلك ما أشار إليه تقرير فورين بولسي عندما كشف أن

[1] - محمد بن اعراب، اعتماد الميزانية والرقابة عليها، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، على الرابط: http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/ctebenarab/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكونجرس اكتشف أخطاء وتلاعبا في ميزانية البنتاغون عام 2009، وهذا شجع المراقبين من كلا الحزبين على تقليص ميزانية البنتاغون.[1]

في منتصف القرن الثامن عشر دافع الكاتب الفرنسي مونتيسكيو عن مبدأ فصل السلطات في كتابه روح القوانين، باعتباره سلاحا من أسلحة الكفاح ضد الحكومة المغلقة، التي تتركز السلطات بيدها، حيث قام مونتيسكيو بامتداح النظام الملكي الدستوري البريطاني الذي اعتبره أفضل من النظام الملكي المغلق، كما قام مونتيسكيو بتوضيح المخاطر التي تنجم عن تركيز السطلة بيد واحدة، والتي يمكن أن تؤدي إلى القضاء على الحرية، حيث يرى بأنه إذا أردنا تحقيق أكبر قدر من الحرية لا بد من توزيع السلطات على هيئات ثلاث لتحد كل واحدة منها الأخرى، وتحول دون طغيانها، بحيث توقف السلطة السلطة الأخرى، وطبقا لنظام فصل السلطات فقد كان اعداد الميزانية حتى عام 1921 يدخل ضمن اختصاص الكونجرس، من خلال لجنتين تابعتين له، واحدة للإيرادات والأخرى للنفقات، ولم يكن للرئيس الأمريكي أي دور في إعداد الميزانية، لكن في الواقع العملي فإن إعداد الميزانية يحتاج إلى معركة جيدة بأوجه الإنفاق التي تتطلبها الدولة، وتقرير الإيرادات التي تتكون منها الميزانية، والذي يتطلب معرفة السلطة التنفيذية ويدخل ضمن اختصاصها، لذلك قام الكونجرس بإصدار قانون الميزانية والمحاسبة عام 1921، ويعترف من خلال هذا القانون بسلطات واسعة للرئيس في إعداد الميزانية، وطبقا لهذا القانون اصبح اعداد مشروع الميزانية يدخل ضمن اختصاص الرئيس ومكتب الموازنة، الذي ينسق بين مختلف الانشطة الحكومية والذي يستمد سلطاته من الرئيس الأمريكي، حيث يقوم الرئيس بتوجيه نظر المكتب إلى الخطوط العريضة للسياسة المالية، والتي

[1] - هل تخضع ميزانية القوات المسلحة للرقابة البرلمانية، 2011ن على الرابط:
http://www.youm7.com/story/2011/12/10/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AE%D8%B6%D8%B9-%D9%85%D9%8A

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن تتبع في العام التالي، وبعد أن ينتهي هذا المكتب من اعداد مشروع الميزانية يقوم الرئيس بتوقيعه ثم إرساله للكونجرس، والذي يكون له الحق هنا ومطلق الحرية في إقراره أو الاعتراض عليه.[1]

وهنا يمكن للكونجرس أن يؤثر على سياسة الرئيس من خلال وسيلتين مهمتين، حيث يمكن للكونجرس أن يعرقل تنفيذ سياسة الرئيس من خلال الامتناع عن الموافقة على المشروعات والمقترحات الرئاسية التي يقدمها الرئيس خلال خطابه السنوي الموجه للكونجرس، كذلك يمكن للكونجرس في المجال المالي أن يرفض الاعتمادات المالية التي يطلبها الرئيس لتنفيذ سياسته، ومن الامثلة على ذلك توقف القصف الأمريكي لكمبوديا في أغسطس 1973 بسبب رفض الكونجرس الموافقة على الاعتمادات المخصصة لذلك، والتي سبق للرئيس نيكسون أن طلب الموافقة عليها.[2]

نلاحظ مما سبق أن هناك تعاونا تنافسا واضحا بين الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية أكثر من أي مجال آخر، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وبرغم ان الدستور الأمريكي أعطى الرئيس إدارة دفة الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، فعند النظر إلى الدستور الأمريكي نجد ان كليهما يمتلك وسائل متبادلة للتأثير على الاخر، لكن من أهم وسائل الكونجرس التي يضغط بها على الجهاز التنفيذي هي السلطة المالية واعتماد الموازنة التي منحها الدستور الأمريكي للكونجرس، فالكونجرس هو وحده من يملتك الحق بإقرار الميزانية والاعتمادات المالية، والمساعدات للدول الأخرى كإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، سواء تلك المدفوعة نقدا أو على شكل اعتمادات طويلة الاجل، أو مساعدات عسكرية واقتصادية متعددة

[1] - جميلة الشربجي، النظام الرئاسي: النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للنظام الرئاسي، الموسوعة العربية، على الرابط: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164882

[2] -المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتنوعة، كذلك نرى أن الكونجرس من خلال السلطات الواسعة التي ذكرت سابقا، قادر على الضغط على الإدارة الأمريكية لاستمرار الدعم المقدم لإسرائيل، نتيجة تأثير اللوبي الصهيوني على الكونجرس.[1]

تأثير اللوبيات على الكونجرس الأمريكي في إصدار القوانين:

أهمية الكونجرس المتزايدة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط لا يمكن ان تفيهم الا من خلال السياسة الداخلية للولايات المتحدة، حيث ترى جماعات الضغط في الولايات المتحدة أنها قادرة على التأثير على الكونجرس أكثر من تأثيرها على الرئاسة، كون الجهاز التنفيذي يبقى مراقبا من الجهاز التشريعي باستمرار خاصة في عملية تقديم الدعم لإسرائيل، حيث قال وليام كونت مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق كارتر: "بدون شك فإن صناعة السياسة العربية الإسرائيلية في واشنطن تتشابك مع السياسة الداخلية، والكونجرس يمكنه باستمرار تحشيد التأييد لإسرائيل، نتيجة تأثير جماعات الضغط عليه".[2]

كذلك ذكر الكاتب اليهودي الأمريكي لين برينر: انه بينما تبلغ نسبة يهود اميركا 2.5% من مجموع السكان، تبلغ نسبة المحامين اليهود حوالي 23% من مجموع محامي الولايات المتحدة، وحوالي 20% أطباء، وحوالي 25% من العاملين في قطاع الإعلام والصحافة، كذلك استطاع اللوبي اليهودي زراعة موظفين في مراكز صنع القرار الأمريكي، خاصة عند أولائك المعنيين برسم السياسات المالية والشأن المتعلق بالشرق الأوسط.[3]

---

[1] عبد الرحمن اسعد، الكونجرس الأمريكي على الرابط : https://asadarahman.wordpress.com/
انظر ايضا: حميد حنون خالد، العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونجرس، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، المجلد 10، عدد 19/كانون اول ، 2007، ص ص 90-97.

[2] - ornstein, The role of congress: Annunciation to struggle, Op. Cit, p3

[3] -صناعة القرار السياسي الأمريكي كيف، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمثل جماعات الضغط جماعات تمارس الضغط على الحاكم والكونجرس في نفس الوقت، حتى يتم إصدار مشروع يصب في مصلحتها، حيث عرفها البروفيسور جان ميثو بأنها: هي العدد الذي لا يحصى من الجماعات والنقابات والحركات التي يدفعها البحث عن المصالح المشتركة لأعضائها، وتجهد بكل ما أوتيت من وسائل مباشرة وغير مباشرة للتأثير على الحكومة والكونجرس الأمريكي لتوجيه الرأي العام، ويلاحظ أن النظام السياسي كالنظام الأمريكي فإن جماعات الضغط والمصالح التي يكون تنظيمها جيدا تستطيع ان تعطي الآراء الاقل وزنا أكثر من الرأي العام الواسع الانتشار، كذلك نلاحظ التأثير القوي للمال في الانتخابات الأمريكية سواء كانت انتخابات رئاسة أو نيابة.[1]

ويتميز النظام الأمريكي بدور واضح لجماعات المصالح في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، حيث نلاحظ ان الدستور الأمريكي كفل لها هذا الدور، لذلك نجد لجهات الضغط قوة في صنع القرار الأمريكي ورسم السياسات، حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على الكونجرس والرئيس لحماية مصالحهم، وهذه الجماعات تتميز بقوة جماهيرية واقتصادية كبيرة تستطيع من خلالها التأثير على صانع القرار الأمريكي، وهذه الجماعات تؤثر من خلال اتصالها المباشر بالسلطة التشريعية والتنفيذية أو من خلال الاتصال غير المباشر عن طريق تعبئة الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام وعن طريق حملات تمويل الرئيس وقت الانتخابات.[2]

وتعلب جماعات الضغط في الولايات المتحدة دورا كبيرا ومهما في صناعة السياسة الأمريكية، بالرغم من تأثيرها السياسي ليس مرئيا لعامة الناس، إلا أن صناع السياسة الأمريكية

[1] -محمد ناصر الخوالدة، التركيبة السياسية في الولايات المتحدة، على الرابط:
http://kenanaonline.com/users/MOMNASSER/posts/348089

[2] - محمد شعيب، السياسة الخارجية الأمريكي في القرن الحادي والعشرين: كيف تتم صناعة القرارات الخارجية للولايات المتحدة، على الرابط: http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D8%AD

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدركون فعالية هذه الجماعات، ويعد اللوبي اليهودي ابرز هذه الجماعات على السياسة الأمريكية، وبفضل هذا اللوبي اصبح الكيان الإسرائيلي أكبر متلق للمساعدات الأمريكية الخارجية في العالم، لا بل أفضل حليف للولايات المتحدة، حيث صرح بعض رؤساء الولايات المتحدة بان الولايات المتحدة يمكن ان تدخل حربا للحفاظ على إسرائيل. ظهر اللوبي اليهودي (أيباك) في الولايات المتحدة عام 1904 باسم المجلس اليهودي الأمريكي للعلاقات العامة، حيث يعتبر هذا اللوبي من أركان الديمقراطية حالها حال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، حيث يلعب اللوبي دور الوسيط بين مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل الشعب من جهة، وبين الحكومة والكونجرس من جهة أخرى، حيث يستخدم اللوبي اليهودي الكثير من وسائل الضغط على الحكومة والكونجرس مثل المال، وذلك بهدف رفع حجم المساعدات لإسرائيل، حيث استطاع اللوبي اليهودي ان يرفع حجم المساعدات الأمريكية التراكمية منذ عام 1951 حتى نهاية عام 2009 إلى104 مليار دولار لإسرائيل.[1]

ومثال على ما سبق، نجد أنه في عام 1998 عندما وصل نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، قام الرئيس الأمريكي كلينتون بالضغط عليه للانسحاب من الأراضي الفلسطينية، بواقع 13% ، هنا قامت منظمة (أيباك) بجمع تواقيع 81 سيناتورا أمريكيا على رسالة قدمت للرئيس كلينتون يرفضون فيها هذا الضغط على رئيس وزراء إسرائيل، وللتراجع عن الضغط على إسرائيل للانسحاب. كذلك هناك لوبيات مسيحية متطرفة أصولية تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية لها عقيدة تقول: إن إسرائيل يجب ان تبقى قوية، وهي ضرورة لخطة الرب في فلسطين، حيث

[1] - Peter Woll, American Government: Readings and Cases, 1928.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتقدون بان على الولايات المتحدة جعل إسرائيل قوة عسكرية كبيرة لحين مجيء يوم الحساب، وأي شيء يقل عن ذلك يعتبر مخالفا لأمر الرب.[1]

يركز خبراء اللوبيات عند مناظراتهم التي تتناول أفضل الطرق التي يؤثرون فيها على أعضاء الكونجرس على قضية الاختصار، كون قضية الاختصار تسهل عملية عرض القضية على أعضاء الكونجرس، بسبب كثرة انشغالاتهم، حيث يفضلون ان تكون في صفحة واحدة لا أكثر، كون عضو الكونجرس لكثرة انشغالاته لا يستطيع قراءة أكثر من صفحة واحدة، ويهيمن اللوبي الموالي لإسرائيل على القضايا التي تخص الشرق الأوسط، ويحاول تقديم المعلومات التي من شانها ان تراعي مصالح إسرائيل لأعضاء الكونجرس، وهنا يكون أعضاء الكونجرس بطريقة غير مباشرة مراعون للمصالح الإسرائيلية على حساب المصالح العربية، مستغلين بذلك المعلومات المختصرة، وكذلك يتجه اللوبي إلى وسائل أخرى مثل[2]:

1.الاتصال بالحكومة عن طريق الصداقات والعلاقات الشخصية أو الاغراءات المالية والهدايا.

2.اللجوء إلى الفضائح والتسريبات المتعلقة بالأمور الشخصية لأعضاء الكونجرس للضغط عليهم، لاستصدار قوانين وتشريعات تخدم إسرائيل على حساب الدول العربية.

3.الضغط المباشر من خلال مطالبة النواب بتحقيق وعودهم الانتخابية.

4.ارسال ممثلين عن هذه الجماعات للتفاوض مع النواب وإقناعهم.

5.حشد وفود كبيرة من الأشخاص أمام مقرات عملهم لمطالبتهم بإقرار ما تريده هذه اللوبيات.

[1] -بول فيندي سيناتور امريكي، دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي، مقابلة على قناة الجزيرة، الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2004/6/4/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%

[2] علاء بيومي، قراءة في اسلوب اتخاذ أعضاء الكونجرس الأمريكي للقرارات وتبعاته على مواقفهم من قضايا المسلمين والعرب، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/11-07-2003/cair.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تقوم هذه الجماعات بتزويد النواب بمعلومات ومعطيات ووقائع حول موضوع معين لإقناع النائب به، وتزود النائب بتقارير يتم عرضها على اللجان للدفاع عن قضاياهم، بالإضافة إلى دعمهم المادي الكبير للحملات الانتخابية للساسة الأمريكيين، بهدف التأثير على القرار الأمريكي وتوجيهه بالاتجاه الذي يخدم إسرائيل ومصالهم، وتقديم مساعدات لإسرائيل على شكل مساعدات عسكرية واقتصادية.[1]

اللجان البرلمانية وطبيعة عملها ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية:

الكونجرس الأمريكي هو صاحب السلطة التشريعية كما ورد في الدستور، ويتم تنظيم الكونجرس من خلال عدد من اللجان، حيث تؤدي هذه اللجان دورا أساسيا في العملية التشريعية، وهي اللجان التي تتمتع بقوة أكبر من باقي اللجان في البرلمانات الغربية الأخرى، وتنقسم لجان الكونجرس إلى لجان خاصة بالتشريع وأخرى تختص بالإشراف، وأخرى بالمراقبة، والتحقيق، حيث تحدد اللجان الدائمة التابعة للكونجرس الأمريكي القرارات الكبرى، والصغرى، التي تشكل مشروع القانون قبل ان تدرسها الهيئة بأكملها، وتتمتع هذه اللجان بسلطة كبيرة في إقرار التعديلات واعادة صياغة مشاريع القوانين مع الإشارة إلى أن المجلس المكتمل لا يدرس الا نسخة مشروع القانون التي تعدها تلك اللجان.[2]

إن أهم ما يميز الكونجرس الأمريكي هو اللجان الموجودة فيه، ودورها المسيطر الذي تلعبه، وزادت أهمية هذه اللجان في الفترة الاخيرة على المستوى الداخلي في الولايات المتحدة، وعلى المستوى الدولي، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وما يدور فيه من احداث، حيث

[1] -خلدون عدرة، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الوطني للأبحاث واستطلاعات الرأي، 2016، على الرابط: http://ncro.sy/?p=3039

[2] - حمزة يحياوي، دور اللجان البرلمانية في تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم هذه اللجان والتي تعتبر من الأركان المهمة للجهاز التشريعي بإعداد مشاريع القوانين حتى يتم التصويت عليها، ونظام اللجان يساعد على تقسيم العمل المتعلق بمعالجة التشريعات.[1]

يتفرع عن مجلس الشيوخ 17 لجنة دائمة، وعن مجلس النواب 19 لجنة دائمة، وكل لجنة من هذه اللجان لها دور معين في عملية التشريع، مثل لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والشؤون الزراعية والتجارة والمخصصات، ولجان لها ميادين تشريعية أخرى، وكل مشروع قانون تقريبا في الكونجرس يجب أن يحال إلى لجنة مخصصة، حتى تقوم بدراسته وإصدار توجيهات بخصوصه، حيث تقوم اللجنة إما بالموافقة عليه أو تعديله أو رفضه، ولذلك من المستحيل تقريبا وصول اي مشروع قانون إلى مجلس النواب والشيوخ قبل موافقة اللجان المختصة عليه.[2]

تأتي أهمية اللجان من خلال تنظيم عمل الكونجرس كون الكونجرس لا يعمل أو لا يقدر على شيء بصورة جماعية، ولا يستطيع ان يناقش كافة مشاريع القوانين كل على حدة، لذلك يتم إنشاء اللجان المتخصصة لدراسة مشاريع القوانين حيث توصف هذه اللجان بأنها هيئات تشريعية مصغرة، ويكون أعضاء هذه اللجان منتخبين من بين أعضاء الكونجرس، لكن يجب ان نوضح هنا أن السيطرة على هذه اللجان تكون دائما للحزب الحائز بالأغلبية البرلمانية في كلا المجلسين، ويتم اختيار رؤساء اللجان في اجتماع مغلق لأعضاء الحزب صاحب الأغلبية، وعن طريق مجموعة من الأعضاء مخصصين لهذه الغاية، وحزب الأقلية ممثلين باللجان بحسب ما يتناسب مع قوتهم المتحصلة من عدد المقاعد الحائزين عليها، لذلك تعتبر هذه اللجان هيئات

[1] -الكونجرس الأمريكي ومجلس الشيوخ ومجلس النواب : ما هي اهدافهم؟ على الرابط:
http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=&id=29223
[2] الفرع التشريعي: سلطات وصلاحيات الكونجرس، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقلة وإدارتها ذاتية، وقراراتها هي أساس قرارات الكونجرس حيث يعتبر قرار اللجنة عملا مهما في تحديد مستقبل مشروع قانون معين.[1]

ومن أهم اللجان الموجودة في الكونجرس والتي لها علاقة مباشرة بالقرار الخارجي هي لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية، والتي تعتبر لجنة دائمة، حيث تقوم هذه اللجنة بسن التشريعات التي تخص السياسة الخارجية ومناقشتها في مجلس الشيوخ، وكذلك لجنة العلاقات الخارجية والتي يكمن دورها في مسؤوليتها عن الإشراف على تمويل برنامج المساعدات الخارجية، والاشراف على تمويل مبيعات الأسلحة وبرامج التدريب العسكري لحلفاء الولايات المتحدة، ومسؤوليتها عن عقد جلسات الاستماع وتأكيد التعيينات لمناصب رفيعة في الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية، ولذلك تعتبر هذه اللجنة من أقوى اللجان البرلمانية في مجلس الشيوخ.[2]

خلاصة القول أن لجنة الشؤون الخارجية تعتبر من اقوى اللجان، ويضاف إليها لجنة القوات المسلحة ولجنة الاستخبارات، حيث يعتمد الكونجرس على هذه اللجان للتأثير على الرئيس، والرقابة والمناقشة لكافة سياساته، ومعظم أعضاء هذه اللجان من المسيحيين الانجيليين والأمريكيين اليهود، ومن هنا يأتي التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، والمساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل، حيث تسعى هذه اللجان إلى تعظيم الدعم لإسرائيل لضمان تفوقها.[3]

[1] - هنري روبرت، القانون البرلماني الأمريكي، ترجمة: زكي شنودة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1951، ص 196.
[2] - علاء بيومي، لجان العمل السياسية، مرجع سبق ذكره.
[3] - The Importance of Committees, American government, on: http://www.ushistory.org/gov/6c.asp and: John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Op. Cit.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

المساعدات الخارجية الأمريكية

مثلما كان التوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط أحد سمات فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فإن الاستقرار في هذه المنطقة وخاصة مع بداية حكم جورج بوش الابن أصبح أحد متطلبات المصلحة الأمريكية من أجل حشد قدراتها للهيمنة على العالم، وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوروبا واليابان[1]، ويمكن اعتبار المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة احدى الوسائل التي تضمن مصالحها في المرحلة الجديدة، حيث نرى الدور المهم الذي تلعبه المساعدات في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين معدلات المعيشة للدول المتلقية، حيث تعتبر المساعدات والمنح الخارجية ذات أثر كبير في النشاط الاقتصادي، إذا تم استغلال هذه المساعدات والمنح بشكل سليم، مثل دعم البنى التحتية والمشروعات الاقتصادية والزراعية والبحث العلمي، وإذا نظرنا إلى أرض الواقع نجد ان إسرائيل أكبر الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية، حيث تقوم إسرائيل باستغلال هذه المنح في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وخاصة في الزراعة المتطورة، والصناعة والتكنولوجيا، والبحث العلمي، وبعكس إسرائيل فإن الدول المحيطة بها تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة، لكن إذا ما قورنت بتلك التي تتلقاها إسرائيل نجدها ضئيلة كما سنرى لاحقا في الفصل الثالث.[2]

[1] - صفاء عبدالوهاب علي، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الاوسط، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، عدد 168 على الرابط: http://www.arabaffairsonline.org/article?p=88

[2] -حسن عطا، المنح والمساعدات الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد 5036، يناير/2016، على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=499679&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: تعريف المساعدات:

هي عبارة عن شكل من أشكال المساعدات الخارجية، حيث تعتبر دعما اقتصاديا تقدمه جهة مانحة وغالبا ما تكون دولة تتميز بقدرات اقتصادية ومالية قوية، إلى دول متلقية تتميز بفقرها أو باقتصادها الضعيف، وكذلك تعرف على أنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول المتلقة التي تحتاج لمثلها، كما وتعد المساعدات إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول المختلفة كما اشارت الدراسة في اطارها النظري، حيث تعرف بأنها مجمل التدفقات المالية من الجهات المانحة إلى البلدان والدول التي تمر بمراحل انتقالية أو الدول النامية بهدف دعم نموها الاقتصادي أو مساعدتها على تعزيز الديمقراطية والسلام، أو اي هدف آخر، بالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى كالمساعدات الاقتصادية كالمنح والقروض أو العسكرية سواء العينية المادية أو المعنوية كإرسال الخبراء واقامة وبرامج التدريب وإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية ...إلخ، حيث تهدف الدول المانحة من ذلك إلى تحقيق هدف أو عدد من الأهداف السياسية أو الاقتصادية والاستراتيجية. [1]

ثانيا: أهداف المساعدات في السياسة الخارجية:

يقول "يوجين بلا" أحد رؤساء البنك الدولي عن أهداف المساعدات الأمريكية: "عندما نقوم نحن في الولايات المتحدة بتقديم مساعدات وقروض للدول الأخرى، فإننا بذلك نساعد أنفسنا، وذلك من خلال تحقيق مصالحنا التجارية وفتح الأسواق أمام صادراتنا"، ومن الملاحظ عند قراءة التقارير الأمريكية الرسمية أن المساعدات الخارجية الأمريكية والتي لها استمرارية طويلة في الدول الإفريقية والآسيوية والشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، إن أوضاع هذه الدول أسوأ مما

[1] - موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مرجع سبق ذكره، ص 69.، وانظر ايضا: محمد خزعلي، دور الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 231 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت عليه سابقا، وفي تقرير آخر للوكالة الأمريكية للتنمية يقول هذا التقرير: ان دولا قليلة من التي تلقت مساعدات أمريكية منذ خمسينات القرن الماضي استطاعت الخروج من حالة التبعية للمساعدات، وبقيت دولار مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي لعدة عقود دون أن تصل إلى مستوى الخروج من الحاجة المتنامية للمساعدات.[1]

ويمكن أن تكون المساعدات الاقتصادية على شكل دعم مادي أو سلع أو مساعدات فنية أو علمية أو عسكرية وغيرها، حيث كانت طبيعة المساعدات في السابق وقبل انتهاء الحرب الباردة ذات طابع أيديولوجي، حيث كانت تقدمها الدول المانحة وبالأخص القطبين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتأثير على سلوك الدول المتلقية سياسيا، بهدف أن تنحاز الدول المتلقية لهذا القطب أو ذاك، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة تحول الصراع من صراع ايديولوجي إلى صراع جديد بين الشرق والغرب أو دول الشمال ودول الجنوب، مما أدى إلى تغير كلي لمفهوم المساعدات، حيث أصبحت المساعدات تهدف للتأثير على السياسة الداخلية للدول المتلقية وتطورت المساعدات الاقتصادية الخارجية خلال السنوات الماضية، لتتجه نحو بلورت شكل جديد لنظام قانوني واقعي حتى أصبحت في نظر البعض بانها ضريبة منزوعة بحكم القانون والاجماع الدولي الذي تقوده أحادية النظام الدولي، حيث تعتبر المساعدات والمنح والمعونات الاقتصادية من أهم مصادر التمويل الدولي للدول المتلقية، والتي تستخدم للقضاء على الفقر وزيادة الدخل وتنمية البرامج الزراعية وتزويد الدول النامية بالخدمات العامة والأساسية، وتحديث

[1] -ابراهيم غرايبة، المساعدات الخارجية هل تؤدي إلى التنمية؟، صحيفة الغد الأردنية، على الرابط:
http://www.alghad.com/articles/552928-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنى التحتية وبناء المؤسسات، ومن أهم أهداف المساعدات الخارجية التي تهدف الدول المانحة لتحقيقها في الدول المتلقية ما يلي[1]:

1.تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2.نشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان وحرية المرأة.

3.نشر السلام والمساعدة على تحقيق الاستقرار السياسي.

4.دعم جهود تحديث الاقتصاد من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد رأسمالي حديث.

5.الحصول على مكاسب دبلوماسية حيث تسعى الدول المانحة لكسب تأييد الدول المتلقية للمساعدات في المحافل الدولية.

أما على صعيد الأهداف غير المعلنة للمساعدات الخارجية، فنجد ان الدول تقدم المساعدات لتحقيق بعض الأهداف غير المعلنة لتخدم مصالحها العليا والاستراتيجية، وأهم هذه الأهداف[2]:

1.شراء ولاء الدول المتلقية للمساعدات.

2.فتح أسواق الدول المتلقية أمام منتجات الدول المانحة.

3.تفير مناخ مناسب للاستثمارات التابعة للدول المانحة.

4.التخلص من فائض المحاصيل الرئيسية لديها كما تفعل الولايات المتحدة من خلال المعونة التي تقدمها للدول الفقيرة الأخرى.

[1] - أحمد الياس، المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية، على الرابط: http://suwar-magazine.org/details/%D8%A7%D9%84%D9%

[2] - زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد 2، 2012، ص 45.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد آخر، نجد ان الولايات المتحدة تقدم مساعدات خارجية للدول المتلقية ودول الشرق الأوسط بصدد تحقيق عدد من الأهداف أهمها[1]:

1.الحصول على تسهيلات عسكرية من الدول المتلقية، أو السماح بإنشاء قواعد عسكرية.

2.عداء الدول المتلقية أو عدم تقاربها مع روسيا ومنافسي الولايات المتحدة.

3.اعتراف هذه الدول بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها.

4.توافق السياسة العربية مع سياسة الولايات المتحدة.

وتعول الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا على صداقتها مع دول مختلفة في الشرق الأوسط، ومنها الأردن، ونلاحظ ذلك من خلال الزيارات المتبادلة المتكررة لأعضاء المجلسين إلى الأردن، وهذا دلالة على أهمية العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة، كذلك نلاحظ زيارات الملك عبدالله الثاني المتكررة إلى الولايات المتحدة، حيث يعتبر من الزعماء القلائل الذين تحدثوا أمام الكونجرس لأكثر من مرة، وهذه الزيارات المتكررة تدل بشكل قاطع على دعم الولايات المتحدة للأردن، حيث قدمت الولايات المتحدة ما يقارب 15 مليارا منذ نشأت الأردن، وكذلك تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الأردن على التأقلم مع حالة عدم الاستقرار في دول الجوار، مع ما ترتب على ذلك من تحمل الإجابة اللاجئين، وهذه المساعدات لها ارتباطات كبيرة بزيارات الأردن للولايات المتحدة، ونقاش الملك مع المسؤولين الأمريكيين حول القضايا التي تهم الجانبين، سواء من خلال القاء الملك لخطابات أمام أعضاء الكونجرس

[1] -محمد القباتي، المعونات الأمريكية سلاح السيطرة علي العالم، على الرابط:
http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو من خلال زيارة أعضاء الكونجرس للأردن، وهذا يوضح الدور الجلي للكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.[1]

نخلص مما سبق إلى أن المساعدات الخارجية تمثل أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وهي الأداة التي يستطيع الكونجرس أن يؤثر عليها بشكل كبير بهدف تحقيق مصالح إسرائيل التي تعد حماية أمنها مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة، كما وتعد المساعدات الخارجية أداة للإبقاء على حلفاء للولايات المتحدة في المنطقة مثل مصر والأردن، حيث تؤثر المساعدات على السلوك السياسي لدول منطقة الشرق الأوسط من تلك التي تتلقى المساعدات الخارجية الأمريكية.

حيث يؤثر الكونجرس على طبيعة وحجم المساعدات المقدمة لدول الشرق الأوسط، من خلال الاعتمادات المالية، التي يوافق عليها أو يرفضها أو يقترحها، فاللجان تؤثر على مجمل تلك الأمور، والكونجرس عموما الذي يتأثر باللوبيات، تكون محصلة هذا التأثير هو توجيه الكونجرس لحجم وطبيعة المساعدات للدول في الشرق الأوسط، لتكون من أهم أهداف هذه المساعدات ضمان أمن وتفوق إسرائيل، وضمان مصالح الولايات المتحدة المتمثلة في المحافظة على علاقات تحالفها مع الدول العربية وتقارب سياساتهم مع السياسة الأمريكية.

[1] -بعيدا عن استخدام لغة الخيارات الخاطئة: قضية الانخراط الدائم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، موقع السفارة الأمريكية في الأردن، على الرابط: https://jo.usembassy.gov/ar/beyond-rhetoric-false-choices-case-lasting-u-s-engagement-middle-east-2-2/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع:

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

هناك علاقة بين هيكل النظام وبين القدرة على أداء الوظيفة، اي كلما استخدمت قدرة النظام على القيام بوظائفه، استمر هيكل النظام كما هو، والعكس صحيح، اي إذا لم يستطع النظام القيام بوظائفه استمر هيكل النظام كما هو، حيث تتعدد وظائف النظام ما بين تحقيق الأمن والتكامل، والتحالف والتكيف مع الضغط، وتعزيز الشرعية، حيث تختلف استراتيجية النظام الدولي في القيام بوظائفه، حيث تراه إذا كان متعدد الأقطاب يسود فيه نمط التوفيق والمساومة ولا يوجد فيه إيديولوجية واحدة مسيطرة، بل هناك مرونة ومتسع يضم كل الانتماءات الفكرية، وعندما يكون ثنائي القطبية يسود فيه تنافس وصراع وحالة من الاستقطاب الإيديولوجي، حيث يقوم كل قطب باستخدام أيديولوجيته لجر الدول الأخرى نحوه وتأليبهم على القطب الاخر، أما في نظام القطب الواحد، فيلاحظ تصدر سيادة القطب الواحد ومصالحه وسياسته وتسود ايديولوجيته التي يسعى لفرضها على الآخرين.

ويعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة نقطة محورية في تطور النظام الدولي والعلاقات الدولية، والتي ادت إلى انهيار المعسكر الشرقي والشيوعية، وزيادة أهمية العامل الاقتصادي والثورة العلمية وتراجع نسبي للأهمية العسكرية في إدارة العلاقات الدولية، وكذلك اتسم النظام الدولي الجديد بانتهاء جاذبية الشيوعية وانتصار الليبرالية والرأسمالية، والديمقراطية كثافة في النظام الدولي، ونلاحظ أن الدول التي كانت في أوروبا الشرقية والتي كانت تتبع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاتحاد السوفيتي سابقا قد انضم بعضها إلى الاتحاد الأوروبي، ومع تحول الصين نحو الرأسمالية.[1]

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى ومسيطرة على النظام الدولي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا، حيث بذلت قصارى جهدها للمحافظة على هذه المكانة العالمية، من خلال تنفيذ مشاريع ترمي إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وما تحتويه من ثروات، وأسواق مهمة لشركاتها، وكما تتميز المنطقة بموقع استراتيجي مهم يربط قارات العالم القديم ببعضها، مما يتيح للولايات المتحدة في حال استمرار سيطرتها على الشرق الأوسط، أن تسيطر على القوى المنافسة لها في النظام الدولي، مثل روسيا، حيث بذلت الولايات المتحدة جهودا جبارة للحيلولة دون وصول مثل هذه القوى إلى منطقة الشرق الأوسط[2]، لذلك عملت على تبني مشاريع للمنطقة، بهدف استمرار هيمنتها على المنطقة، واستحدثت بعض القضايا التي تتيح لها ذلك، مثل محاولتها نشر الديمقراطية، والإصلاح السياسي والاقتصادي، وحقوق الإنسان، حيث مثلت هذه الأدوات أهدافا ووسائل لضمان السيطرة على المنطقة، إذ تنبع أهمية الشرق الأوسط لدى صانع القرار الأمريكي من أن هذه المنطقة من أهم مناطق العالم لواردات الطاقة الأمريكية، وموقها الاستراتيجي، والمحافظة على وجود حليف رئيسي (إسرائيل)، والحفاظ على أمنه، لذلك نلاحظ أن من أهم أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[3]:

1. أمن إسرائيل.
2. نشر الديمقراطية بهدف إيجاد أنظمة سياسية حليفة للولايات المتحدة.

---

[1] -مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي لبحوث والدراسات، يناير/2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36519

[2] -مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 1، اذار/2013، ص ص4-6.

[3] -احمد سليم عبد الله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية:2001-2013، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، 2014، ص ص20-25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.احتواء روسيا وإيران.

4.الحفاظ على إمدادات الطاقة.

أولا: أمن إسرائيل:

لا تعتبر العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة ثنائية، بل هي علاقة ثلاثية الأبعاد، بمعنى علاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل واليهود الموجودين داخل إسرائيل، لذلك نلاحظ ان اليهود يؤثرون بشكل كبير على الاستراتيجية الأمريكية بكافة مستوياتها، كذلك نلاحظ الاسهام الكبير الذي تقوم به المسيحية اليهودية والتي انبثقت من التراث اللاهوتي البروتستانتي المتهود في توجيه معظم الرؤساء الأمريكيين، والنخبة الحاكمة، للحفاظ على أمن ووجود إسرائيل، كون اليهود الأمريكيين ينظرون إلى أن إسرائيل هي الملاذ الاخير لهم والذي يضمن عدم تعرضهم للشتات والتعذيب مرة أخرى، لذلك نلاحظ أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة ذات طابع خاص، وتتميز بأهمية كبيرة، حيث نلمس الدعم المتواصل من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل، وبذلت جهودا جبارة للمحافظة على أمنها في منطقة الشرق الأوسط[1]، حيث يتم دعم إسرائيل بكافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، كذلك تؤكد الولايات المتحدة على أن مصالحها في الشرق الأوسط لا تتحقق إلا من خلال أمن إسرائيل، كذلك كانت الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل في أوقات الحرب الباردة على انها حائط صد للمد الشيوعي، وقاعدة عسكرية متقدمة في المنطقة للولايات المتحدة للحفاظ على النفط وأمن إمدادات الطاقة، وعلى

[1] - Michael Eisenstadt and David Pollock, Friends with Benefits: Why the U.S.-Israeli Alliance Is Good for America, The Washington Institute for Near East Policy, November 7, 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرغم من انتهاء الحرب الباردة، إلا أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ما زالت على نفس المنطق الاستراتيجي السابق.[1]

ثانيا: نشر الديمقراطية:

ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش في القاهرة كلمة عام 2005 قالت فيها ما يلي: "لقد سعت بلادي الولايات المتحدة منذ 60 عاما إلى بسط الاستقرار على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، ولكنها لم تحقق أيا منهما". عندما كانت الولايات تدعو للديمقراطية كانت تروج لها بشكل عام لتعزز من قوتها الناعمة، وكانت تدعو للديمقراطية كسلعة متوفرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية ، والمنظمات غير الحكومية التابعة لها.[2]

سعت الولايات المتحدة بعد أحداث 11/أيلول/2001 إلى توظيف الديمقراطية كأداة وحسب نظرية الفوضى الخلاقة لخلق حالة من عدم الاستقرار والتناحر الطائفي على نحو يؤدي إلى تفكيك معظم الدول العربية، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن أن من أهم أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط هي مكافحة الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية بوصفها أكثر مناطق العالم تدنيا في تطبيق المعايير الديمقراطية، لكن في حقيقة الأمر فإن الديمقراطية التي تروج لها الولايات المتحدة ما هي إلا

[1] - زهير أندراوس، إسرائيل كلفت أمريكا منذ اربعين عاما 1600بليون دولار وكل مواطن امريكي دفع 5700 دولار ، القدس العربي، لندن، على الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=125341

[2] - احمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية:2001-2013، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حملة دعائية تهدف من ورائها إلى إلغاء الحواجز أمام حرية رأس المال وتغير أنظمة الحكم في الدول العربية، ويرجع هذا الأمر لعدد من الأسباب[1]:

1.غياب الديمقراطية في الدول العربية يعرقل عمليات السلام، فالدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض.

2.لمواجهة الإرهاب بالشرق الأوسط لا بد من نشر الديمقراطية وتغيير أنظمة الحكم فيها، مما يضمن للشعوب العربية حقوقهم السياسية والاقتصادية، لكن الهدف من كل ذلك هو ايجاد قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة وضمان تفوق إسرائيل على الدول العربية.

ثالثا: احتواء روسيا وإيران:

منذ سنوات ليست بالطويلة قال ميت رومني المرشح الجمهوري آنذاك:" إن روسيا هي العدو الجيوسياسي الأول لأميركا"، حيث نلاحظ أن الرئيس فلاديمير بوتين يجد سبلا كثيرة لإخافة العالم، من خلال نقله لصواريخ ذات قدرات نووية من بولندا إلى ليتوانيا، كما أنه قام بإرسال حاملة طائرات إلى بحر الشمال، وهدد بإسقاط اي طائرة تهاجم القوات السورية، وهذا يدل على ان التوتر بين روسيا والولايات المتحدة، والذي يؤكد ذلك حديث المبعوث الروسي لدى الامم المتحدة عندما قال: " إن العلاقات مع اميركا في أعلى درجات التوتر منذ 40 عاما"، كما حذر ديمتري كيسيليف بأن أي تصرف وقح سيكون له تداعيات نووي"، مستشهدا بعبارة بوتين:" إذا كان القتال أمرا لا مفر منه، يجب ان تشنوا الهجوم الأول"، لكن إذا نظرنا إلى الواقع الحقيقي لروسيا نجدها ليست مستعدة للدخول في حرب مع الولايات المتحدة، لكن اللغة المستخدمة تشكل خطرا على النظام الدولي الجديد، فروسيا الحالية تواجه مشكلات كبيرة في اقتصادها وسياساتها

[1] - مروان بشارة، اهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 3، ايضا : احمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية:2001-2013، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمعة، لكن بوتين يسعى لشن هجمات خارجية حتى يعوض الضعف الداخلي، وهنا يجب على الغرب بقيادة الولايات المتحدة أن تردع هذه القوة وان تحتويها، ومن هنا تبرز أهمية المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط، والتي تضمن للولايات المتحدة تشكيل جبهات أمام روسيا التي تحاول بناء مناطق نفوذ لها في الشرق الأوسط مع إيران وسوريا وليبيا والجزائر.[1]

وتهدف الولايات المتحدة أيضا من مساعداتها للشرق الأوسط إلى قطع الطريق أمام إيران وتمددها في الشرق الأوسط، بهدف احتوائها، ومنعها من التمدد خارج حدودها، حيث اتخذت الولايات المتحدة عدة تدابير لذلك منها ضرب المفاعلات النووية الإيرانية إلكترونيا،، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، واغتيال بعض العملاء النوويين الإيرانيين، بالإضافة إلى سلاح المساعدات للثوار السوريين لقتال المليشيات التابعة لإيران في سوريا والداعمة لنظام الرئيس الأسد، وتقديم المساعدات العسكرية للعراق والجيش العراقي بهدف بناء جيش عراقي لموازاة نفوذ مليشيات الحشد الشعبي المدعومة ايرانيا، وتقديم الدعم الاستخباراتي للسعودية في حملتها ضد الحوثي في اليمن وهي جماعة مدعومة من قبل إيران.[2]

رابعا: الحفاظ على إمدادات الطاقة:

عندما ظهرت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى حلت محل بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، والتي خرجت من الحرب العالمية ضعيفة، كانت أول اهتمامات الولايات المتحدة هو النفط الموجود في المنطقة العربية، ومن المعروف أن النفط يعد مصلحة

[1] - The threat from Russia: How to contain Vladimir Putin's deadly, dysfunctional empire,2016, The economist, on: https://www.economist.com/news/leaders/21709028-how-contain-vladimir-putins-deadly-dysfunctional-empire-threat-russia

[2]- Katherine Bauer, Patrick Clawson, and Matthew Levitt, Reinforcing the Role of Sanctions in Restraining Iran, The Washington Institute for Near East Policy, February 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استراتيجية عليا للولايات المتحدة، ومن هنا تبرز أهمية الشرق الأوسط للولايات المتحدة، ولذلك سعت الولايات المتحدة إلى ضمان إمدادات الطاقة والنفط إليها، وإلى الدول الغربية، حيث يعد النفط عصب الحضارة الغربية، والدليل على أهمية الشرق الأوسط ونفطه بالنسبة للولايات المتحدة هو التقرير الذي صدر عن البنتاغون عام 1995، حيث يقول: إن أعلى وأهم مصلحة أمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو ضمان تدفق النفط إلى الأسواق العالمية من دول الخليج وبأسعار مستقرة"، فحوالي 50% من احتياطيات النفط العالمية هي في منقطة الشرق الأوسط، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة لضمان هذه التدفقات، حيث تقدم المساعدات لدول الشرق الأوسط من هذا المنطلق، بهدف تأمين الاستقرار على الممرات المائية كقناة السويس التي ينقل عبرها النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة، وتحاول دعم الخليج عسكريا بهدف ضمان إمدادات النفط.[1]

[1] -نبيل سرور ، الصراع على النفط والغاز وأهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني، عدد 96، نيسان/2016، لبنان، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%
انظر ايضا: محمود صلاح الدين، مفهوم الشرق الاوسط، على الرابط:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/06/95653.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للشرق الأوسط

ناقشت الدراسة في فصلها الأول العلاقة ما بين الكونجرس الأمريكي والرئاسة الأمريكية في النظام السياسي، وتطرقت إلى أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي يعد الكونجرس أحد هذه الأجهزة المهمة، وبينت الدراسة ان للكونجرس عددا من الصلاحيات فيما يخص التأثير على السياسة الخارجية من خلال الصلاحيات التي كفلها له الدستور، وفي الفصل الثاني تطرقت الدراسة إلى توضيح كيفية تأثير الكونجرس الاقتصادي على السياسة الخارجية، من خلال بحث الدراسة لمجمل الصلاحيات الاقتصادية والمالية التي تمكنه من التأثير على القرارات السياسية الخارجية، وبينت الدراسة أيضا، تأثير اللوبيات وجماعات الضغط على أعضاء الكونجرس، والتي تحاول توجيه أفكار أعضاء الكونجرس لخدمة أهدافها، مثل اللوبي الصهيوني الذي يسعى إلى تعزيز مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، وتعزيز مكاسبها بشكل يفوق مكاسب الدول العربية، كما تعرضت الدراسة أيضا لموضوع المساعدات وتعريفها وأهم أشكالها، وإلى الأهداف التي ترمي الولايات المتحدة إلى تحقيقها جراء تقديم المساعدات سواء الاقتصادية أو العسكرية لدول الشرق الأوسط، وفي هذا الفصل ستحاول الدراسة الوقوف على واقع المساعدات الأمريكية الخارجية لدول الشرق خلال الفترة 2001-2014، للوقوف على اتجاهها العام، وللتساؤل عمن هي الدول الأكثر تلقيا للمساعدات من جهة، وإلى بحث دور الكونجرس في تقديم تلك المساعدات، وهل حاول الكونجرس التأثير على المساعدات المتدفقة إلى دول الشرق الأوسط؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

الاتجاه العام لحجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

أولا: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول الشرق الأوسط:

عند الرجوع إلى بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لمعرفة حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط نجد، وكما يتضح من الجدول رقم 1 ان الولايات المتحدة قد قدمت ما مجموعه 1.477، مليار وأربعمائة وسبعة وسبعين مليون دولار في عام 2001، وفي عام 2006 بلغ مجموع ما قدمته الولايات المتحدة لدول الشرق الأوسط المحيطة بإسرائيل ما مجموعه 5.313 مليارات دولار، أي خمسة مليار وثلاث مئة وثلاثة عشر مليون، وفي عام 2011 قدمت الولايات المتحدة ما مجموعه 2.493 مليار دولار، اي ملياران وأربع مئة واثنان وتسعون مليون دولار، أي بتراجع عن عام 2006 ما حجمه ثلاثة مليار دولار تقريبا، وفي نهاية عام 2014، بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول الشرق الأوسط ما مجموعه 3.383 مليارات، اي ثلاث مليارات وثلاثمئة وثلاثة وثمانون مليون دولار، اي بتصاعد بلغ حوالي مليار دولار عن عام 2006، وهو ما يوضح أن الاتجاه العام لحجم المساعدات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط هو اتجاه متذبذب صعودا وهبوطا بشكل عام، الأمر الذي يمكن رده إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، حيث بدأت المساعدات الأمريكية الاقتصادية للشرق الأوسط بالتراجع تدريجيا بعد عام 2008، وهو ما يتضح من الجدول رقم 1، حيث بلغات المساعدات الأمريكية ذروتها للشرق الأوسط في عام 2004، ثم بدأت تشهد تراجعا تدريجيا حتى عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 1: المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول الشرق الأوسط خلال العام 2000-2014بملايين الدولارات.

السنة/ الدولية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إسرائيل	850	726	657	556	482	285	168	44	40	36	37	25	17	23
مصر	393	10046	646	720	495	351	737	328	688	315	240	159	330	179
السعودية	لا يوجد	0.300	0.042	0.222	10366	2	860	680	0.476	0.490	2	1	0.730	0.374
الأردن	182	248	1.039	414	339	211	183	328	589	460	472	859	879	790
الضفة الغربية	0.238	214	186	131	346	85	144	511	10040	686	461	472	437	497
سوريا	0.015	0.050	0.020	0.046	0.350	2	8	43	18	22	26	107	737	795
العراق	0.180	0.39	30759	70541	60292	40234	30724	30151	20628	10022	10141	811	383	388
لبنان	52	15	66	35	24	143	117	264	153	156	114	143	286	347

الجدول من اعداد الباحث استنادا إلى:

US: Agency for International Development, Databases, Assistance Category: Economic, 2000-2015.

من الجدول السابق نستطيع وضع عدد من الملاحظات:

1.ان المساعدات الاقتصادية الأمريكية لكافة الدول المدرجة في الشرق الأوسط تميل إلى التراجع باستثناء كل من الأردن تقريبا، وسوريا ولبنان، حيث تلقت لبنان عام 2001 ما حجمه 52 مليون، وفي عام 2010 ما حجمه 156 مليون، وفي عام 2014 ما حجمه 347 مليون، أما سوريا فقد تلقت ما حجمه 15 ألف دولار في عام 2001، لكن في عام 2010 وصل حجم المساعدات ما حجمه 107 مليون، وفي عام 2014 ما حجمه 795 مليون، بينما الأردن فقد تلقى أعلى مبلغ كمساعدات اقتصادية في عام 2003، بلغ حجمه مليار وتسعة وثلاثين مليون دولار، ثم تراجع حجم المساعدات إلى ما مقداره 414 مليون عام 2004، ثم بدأت المساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية بالتصاعد تدريجيا حتى بلغت أعلى قيمة لها عام 2013 بما مجموعه 879 مليون دولار، وبتراجع طفيف عام 2014 لتبلغ 790 مليون دولار.

2.تراجع حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لإسرائيل من أعلى قيمة لها عام 2001 بما حجمه 850 مليون دولار إلى أدني قيمة عام 2014 بحوالي 23 مليون دولار، وهو أمر يحتاج إلى تفسير، فالمعروف والشائع هو التزام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل منذ توقيعها لاتفاقية السلام مع مصر عام 1979 بشكل سنوي مستمر إلى جانب مصر.

3.من المعروف أيضا أن الولايات المتحدة لا تقدم مساعدات اقتصادية إلى الدول التي تعتبر من محور الممانعة كسوريا، لكن الغريب أن الجدول يوضح بان هناك مساعدات مقدمة لسوريا، وبدأت تتزايد بعد عام 2011 بشكل ملحوظ، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تفسير أيضا.

4.نلاحظ أن السعودية قد تلقت مبالغ مالية كمساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة، حيث بلغت عام 2002 300 ألف دولار، وعام 2006 وصلت إلى2 مليون دولار، ثم تراجعت إلى ما حجمه 490 الف دولار عام 2010، وإلى 374 ألف دولار عام 2014، وهو ما يثير تساؤلا مهما وجوهريا: السعودية تعتبر من الدول الغنية، فلماذا تقدم لها الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية؟

ستحاول الدراسة في مبحثها الثاني تفسير لماذا قدمت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية لبعض الدول الغنية مثل السعودية، ولماذا قدمت مساعدات اقتصادية كبيرة للأردن عام 2003، بينما قلصت من حجم مساعداتها لإسرائيل، ثم محاولة تفسير تقديم مساعداتها لسوريا، وهل للكونجرس دور في توجيه هذه المساعدات؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المساعدات العسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط:

بلغ حجم المساعدات الأمريكية العسكرية لدول الشرق الأوسط المدرجة بالجدول رقم 2 في عام 2001 ما مجموعه 3.363 مليار دولار، أي ثلاثة مليارات وثلاث مئة وثلاثة وستون مليون دولار، بينما ارتفعت النسبة عام 2006 إلى 10.239 مليار، اي عشرة مليارات ومئتان وتسعة وثلاثون مليون دولار، لتتراجع هذه النسبة عام2010 إلى5.877 مليار، اي خمسة مليار وثمانمئة وسبعة وسبعين مليون، اي تراجعت بمقدار النصف تقريبا، وفي عام 2014 تراجعت إلى 3.828 مليار، اي ثلاثة مليار وثمانمئة وثمانية وعشرين مليون دولار.

الجدول رقم 2: المساعدات العسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط خلال الفترة2000-2014 بملايين الدولارات.

السنة/ الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إسرائيل	1.988	2.016	3.088	2.165	2.231	2.257	2.341	2.381	2.382	2.801	3.009	3.174	2.950	3.100
مصر	10299	10301	10304	10318	10294	10301	10305	10294	10301	10301	10298	10301	10236	0.274
السعودية	لا يوجد	0.024	0.022	0.024	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	0.011	0.007	0.004	0.009	0.090	0.009
الأردن	76	102	641	217	307	211	215	301	238	304	320	314	334	346
الضفة الغربية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	0.204	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سوريا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	16	38	لا يوجد
العراق	لا يوجد	1	39	10114	20413	50440	40134	40365	30066	10070	964	10158	62	22
لبنان	0.546	0.568	0.700	0.700	0.809	30	9	8	61	0.250	90	84	99	86

الجدول من اعداد الباحث استنادا إلى:

US: Agency for International Development, Databases, Assistance Category: Military,2000-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول رقم 2 عدد من الملاحظات المهمة جدا ، والتي يجملها الباحث بما يلي:

1.ان المساعدات العسكرية لإسرائيل تطورت من 1.988 مليار عام 2001 إلى 3.100 مليارات عام 2014، أي تزايدت نسبة المساعدات العسكرية حوالي مليار تقريبا خلال فترة الدراسة.

2. تراجع حجم المساعدات العسكرية لمصر تدريجيا وخلال فترة الدراسة من 1.299 مليار، إلى 274 مليون دولار، أي تراجعت المساعدات بما يزيد عن المليار دولار تقريبا.

3.يشير الجدولين معا إلى أن الولايات المتحدة قد قلصت حجم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل تدريجيا وخلال فترة الدراسة، لكن بموازاة ذلك كانت تزيد من حجم المساعدات العسكرية المقدمة لإسرائيل طوال فترة الدراسة، لكن مصر مثلا ظل حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية يسير إلى تراجع متذبذب خلال فترة الدراسة، نرى أيضا من الجدولين السابقين أن سوريا بدأت بتلقي مساعدات عسكرية خلال عامي 2012 وعام 2013، أما الأردن فقد تزايد حجم المساعدات العسكرية منذ عام 2001 من 76 مليون دولار، حتى وصلت أعلى قيمة لها عام 2014 بما مقداره 346 مليون، ويتضح من الجدولين أن الولايات المتحدة وإن قدمت مساعدات اقتصادية لسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، الا انها لم تقدم مساعدات عسكرية للسلطة الفلسطينية ابدا، الأمر الذي يطرح عددا من الأسئلة أهمها:

1.هل للكونجرس دور في التأثير على طبيعة المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل ومصر، بحيث تعوض الولايات المتحدة التقلص في حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لإسرائيل من خلال رفع تدريجي لحجم المساعدات العسكرية المقدمة لها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.هل هناك دور للكونجرس الأمريكي في تقليص حجم المساعدات الاقتصادية لمصر والعسكرية أيضا؟ وما هي الاسباب في ذلك؟ هل لها علاقة بإسرائيل؟

3.لماذا قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لسوريا وخاصة بعد عام 2010، وهل للكونجرس علاقة؟

4.هل للكونجرس علاقة في عدم تقديم الولايات المتحدة للضفة الغربية أي مساعدات عسكرية؟

تلك هي أهم الأسئلة التي ستحاول الدراسة الإجابة عليها في المبحث الثاني للوقوف على تأثير الكونجرس على كل من حجم واتجاه المساعدات من جهة، وللوقوف على طبيعة المساعدات المقدمة للشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

دور الكونجرس في التأثير على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط

تعتبر المساعدات الخارجية الأمريكية إحدى الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية المختلفة، وتأتي المساعدات الخارجية الأمريكية لدول الشرق الأوسط وبشقيها الاقتصادي والعسكري لتحقيق عدد من الأهداف، أهمها: الحفاظ على استمرارية السلام بين العرب وإسرائيل، أي بين الأردن ومصر من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، كما وتهدف المساعدات إلى دفع عمليات استتباب السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز الاستقرار السياسي ودفع عمليات النمو الاقتصادي، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، حيث تقدم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للأردن لبنان مصر في اطار المشاركة في مكافحة الإرهاب، فضلا عن تقديم مساعدات اقتصادية لأهداف انسانية وصحية وتعليمية وبعض الخدمات الاجتماعية.[1]

وتعد هذه المساعدات في اطارها العام والكلي أداة مهمة للولايات المتحدة في سياساتها الخارجية لتحقيق الأمن القومي الاستراتيجي والاقتصادي الأمريكي، والحفاظ على الصورة الاخلاقية للولايات المتحدة عالميا، أي أن المساعدات هنا وفي أحد أوجهها تعتبر احد أبعاد القوة الناعمة للولايات المتحدة، حيث وعندما تقدم مساعدات تعليمية أو صحية، أو بهدف تعزيز

[1] - US: Agency for International Development, Databases, http://beta.foreignassistance.gov/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الإنسان والديمقراطية لبعض الجمعيات في المنطقة إنما تساهم في تعزيز صورة الولايات المتحدة عالميا والترويج للثقافة الأمريكية الليبرالية.[1]

أولا: الكونجرس وتأثيره على المساعدات المقدمة لمصر وإسرائيل:

لا نجد عموما أن الكونجرس قد قام بأي اعتراض على تمويل المساعدات المقدمة لمصر وإسرائيل أو اعترض عليها أو رفض الموافقة عليها، حيث لم يعترض الكونجرس على عمليات تمويل خطط الرئاسة الأمريكية فيما يتعلق بتقديم المساعدات لمصر وإسرائيل خلال فترة الدراسة، من منطلق هام وجوهري، وهو: أن المساعدات الأمريكية أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تحافظ على المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي أهمها: حفظ أمن إسرائيل، استمرار عملية السلام بين العرب وإسرائيل، دفع عمليات الدمقرطة وحقوق الانسان، تشجيع دول المنطقة على مكافحة الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة، وحصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية...الخ.

وعليه نجد ان الولايات المتحدة قد تكفلت بما قيمة 1.3 مليار دولار كمساعدات خارجية اقتصادية وعسكرية لمصر، وتعهد بما حجمه 3 مليارات، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية، أهمها: استمرار اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وحصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في قناة السويس لبوارجها الحربية، وتسهيلات عسكرية جوية من المطارات العسكرية المصرية للطائرات الأمريكية[2]، وتعاون مصري في مكافحة الإرهاب في المنطقة وفي سيناء بهدف ضمان أمن إسرائيل، وعليه

---

[1] -Ibid

[2] - أمريكا تعلق معونات عسكرية لمصر، قناة CNN، على الرابط:
/http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/8/20/pol-us-egypt-aid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان الكونجرس ومنذ عقد الثمانينات القرن العشرين دائم الموافقة على تمويل هذه المساعدات لكل من مصر وإسرائيل، لكن بعد عام 2013 علقت الولايات المتحدة المساعدات إلى مصر، عقب الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي، لكن قرار تعليق المساعدات الأمريكية لمصر لم يستمر كثيرا تحت ضغوط قوى داخلية أمريكية راغبة في استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، خاصة اللوبي الإسرائيلي الذي قام بالتأثير على الكونجرس لرفع قرار التعليق، وليقوم الكونجرس بدوره بالتأثير على الرئاسة الأمريكية لرفع قرار التعليق، الأمر الذي يثير هنا تساؤلا هاما : ما هي مصلحة اللوبي الصهيوني بالتأثير على الكونجرس ليقوم الكونجرس بالتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية لإعادة تقديم المساعدات الأمريكية لمصر؟ الإجابة على هذا السؤال تتمحور حول ما يلي[1]:

1.قام اللوبي الصهيوني بالتأثير على أعضاء الكونجرس الأمريكي ليعيدوا إرسال المساعدات الخارجية لمصر، حتى تستمر مصر بمكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، حيث تمثل الجماعات الإرهابية في سيناء تهديدا واضحا لإسرائيل، ومن هذا المنطلق دفع اللوبي الصهيوني أعضاء الكونجرس للضغط من أجل رفع قرار تعليق المساعدات لمصر، لضمان أمن إسرائيل من جهة، ولضمان استمرار عملية السلام بين مصر وإسرائيل، وبهدف استمرار مصر بإيقاف إمدادات السلاح لحماس في قطاع غزة، ومن هنا نفهم دور اللوبي بالتأثير على الكونجرس لضمان هذه المكاسب.

[1] - عمرو عبد العاطي، المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بين الضغوط والمصالح، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11837

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.لكن وعلى الرغم من قيام اللوبي بالتأثير على أعضاء الكونجرس ليقوموا برفع قرار التعليق، إلا أن الكونجرس اجرى تغييرات على طبيعة المساعدات المقدمة لمصر، وهذه التغيرات هي[1]:

أ. تقليص الكونجرس لحجم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل وتعويضها في حجم المساعدات العسكرية، بهدف ضمان أمن إسرائيل مع تصاعد عدم الاستقرار في المنقطة، وهو ما اتضح من الجدول رقم 1 ورقم 2 في المبحث السابق، حيث تصاعدت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل مع تصاعد الثورات العربية بعد عام 2011، وتقليص حجم المساعدات العسكرية لمصر من 1.236 مليار إلى274 مليون دولار فقط عام 2014، ثم عادت قيمة المساعدات لترتفع بعد عام 2014.

ب. قيام الكونجرس بإحداث تغيير جوهري على طبيعة ونوعية المساعدات العسكرية المقدمة لمصر وإسرائيل، إذ عمل الكونجرس بالتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية وأداة المساعدات الخارجية العسكرية، حيث سعى الكونجرس لمنع حق الانتقاء، أي انتقاء الأسلحة التي يريدها كمساعدات، لصالح استمرار إسرائيل بحق الانتقاء، من جهة أخرى، استبدلت الولايات المتحدة بضغط من الكونجرس الأسلحة الهجومية والمقاتلة المقدمة لمصر، لتقتصر على اسلحة خفيفة واسلحة مخصصة لعمليات مكافحة الإرهاب، وبعض السيارات الخفيفة للنقل وطائرات هيلوكوبتر للنقل، بدلا من الدبابات والطائرات المقاتلة، بينما إسرائيل ظلت تتمتع بإمكانية انتقاء الأسلحة الهجومية والمقاتلة حسب حاجتها.

مما سبق يتضح دور الكونجرس في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط، خاصة مصر وإسرائيل، وكيف لعب اللوبي الصهيوني دورا في الضغط على

[1] - محمد خضر خزعلي، المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 5203 – 2016، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521731

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعضاء الكونجرس ليقوم الكونجرس بالضغط لرفع قرار تعليق ارسال المساعدات الخارجية لمصر.

ثانيا: الكونجرس وتأثيره على المساعدات المقدمة لسوريا ولبنان:

قبل عام 2006 كانت لبنان تتلقى مساعدات طفيفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تأتي كمساعدات تعليمية وأحيانا كمساعدات انسانية لبعض الاسر، أو الطبلة الفقراء، أو بعض المساعدات العسكرية الخفيفة للجيش اللبناني، لكن بعد عام 2006 تعهد الرئيس بوش الابن بتقديم مساعدات أكبر للبنان، وهو ما يظهر من الجدولين رقم 1 و رقم 2، حيث بدأت المساعدات الأمريكية تتزايد للبنان، فبينما كان معدلها قبل عام 2006 ما حجمه 600 ألف دولار سنويا كمساعدات عسكرية للجيش اللبناني، أصبح معدلها بعد عام 2006 ما حجمه 58 مليون دولار، أما على صعيد المساعدات الاقتصادية فقد تطورت من 38 مليون قبل عام 2006 إلى174 مليون دولار بعد عام 2006.[1]

وتأتي هذه القفزة بعد موافقة الكونجرس على تلك المساعدات بهدف قبول الحكومة اللبنانية بزيادة أعداد قوات اليونيفيل على حدودها مع سوريا، حيث تعهد النائب في الكونجرس الأمريكي توم لانتوس والعضو في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي بأنه لن يوافق على استمرار المساعدات العسكرية والاقتصادية للبنان، وأنه لن يوافق على رفع القيود على الدعم المالي قبل أن توافق بيروت على نشر قوات دولية على حدودها مع سوريا[2]، بهدف تقليص النفوذ السوري والإيراني في لبنان، وحفاظا على أمن إسرائيل، حيث من أهم أهداف نشر قوات اليونيفيل

[1] - US: Agency for International Development, Databases, Op. Cit.

[2] - عضو في الكونغرس الأمريكي يعارض تقديم المساعدة للبنان، صحيفة الدستور الأردنية، 2006، على الرابط:
http://addustour.com/articles/349509-%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%81%D9%8A-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الحدود مع سوريا هو التصدي لمحاولات تهريب الأسلحة من سوريا إلى حزب الله في لبنان، الذي يعتبر تهديدا لإسرائيل.[1]

أما المساعدات الأمريكية لسوريا، فإننا نجد أن الولايات المتحدة كانت تقدم مساعدات اقتصادية قبل عام 2011 لدعم جهود الهلال الأحمر السوري، ومساعدات للفلسطينيين والعراقيين اللاجئين إلى سوريا على شكل معونات غذائية ومساعدات طبية لهم، لكن وبعد عام 2011، بدأت الولايات المتحدة بزيادة حجم المساعدات الاقتصادية لسوريا، وهي المساعدات التي لم يعترض عليها الكونجرس نظرا لأنها تساهم في تعزيز الصورة الاخلاقية للولايات المتحدة عالميا على الرغم من توتر علاقات واشنطن مع دمشق.[2]

ثم بدأت الولايات المتحدة بزيادة حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لسوريا، لا سيما بعد عام 2011، لكن ليس للحكومة السورية بل للمعارضة السورية، حيث قام مجلس النواب الأمريكي بالمصادقة على مشروع قانون يتضمن توريد وحدات من منظومات الدفاع الجوي المحمولة لمجموعات المعارضة السورية المسلحة، حيث وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية أعضائها في عام 2013 على مشروع قرار يسمح بتوريد الأسلحة للمعارضة السورية[3]، وهو ما استمر حتى اليوم، حيث أقر مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 9/ديسمبر/2016، قانونا يحمل اسم "تفويض الدفاع الوطني"، حصل على تأييد 92 عضوا من

[1] - حدود صلاحيات اليونيفيل في لبنان، الجزيرة،
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2006/10/24

[2] - US: Agency for International Development, Databases, Op. Cit.

[3] - الكونغرس يوافق على تسليح المعارضة السورية، على الرابط: http://www.syriasteps.com/?d=110&id=104909.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصل 100 في المجلس، ليستطيع الرئيس الأمريكي تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية للمعارضة السورية.[1]

ومن هنا نرى بوضوح الدور الاقتصادي للكونجرس في التأثير على المساعدات الأمريكية المقدمة لسوريا ولبنان، حيث هدف الكونجرس من جراء التأثير عليها إلى حفظ أمن إسرائيل عبر تقديم مساعدات للبنان مشروطة بمدى تعاونها على رقابة تهريب السلاح إلى حزب الله من سوريا، نظرا لأن حزب الله يعتبر تهديدا لأمن إسرائيل، وكما وافق الكونجرس لاحقا على تمويل المساعدات الأمريكية للمعارضة السورية، بهدف اسقاط حكومة الاسد المدعوم من قبل إيران وروسيا.

ثالثا: الكونجرس وتأثيره على المساعدات المقدمة إلى الأردن والضفة الغربية:

يعد الأردن أول من حصل على برامج المساعدات الأمريكية من دول الشرق الأوسط منذ عام 1950، حيث تهدف المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن لمساعدة الأردن على الاستقرار وحصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في الأردن، كما حصل عام 2003، حيث تزايد حجم المساعدات الأمريكية للأردن حتى وصلت إلى ما يزيد عن مليار دولار، حيث وافق الكونجرس على تلك الزيادة بهدف تسهيل مهام القوات الأمريكية في فترة الحرب العراقية الأمريكية عام 2003، حيث حصل الأردن على عدد من البطاريات الصاروخية الأمريكية قبيل الحرب على العراق[2]، فقد طلبت الإدارة الاميركية من الكونغرس تخصيص مليار دولار

[1] - أنقرة تحذر واشنطن من عواقب وصول أسلحة لمنظمات "إرهابية" في سوريا، روسيا اليوم، على الرابط:
https://arabic.rt.com/news/853678-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-

[2] -ابراهيم غرايبة، الأردن والحرب الأميركية على العراق، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساعدات للأردن في عام 2003[1]، كما ووافق الكونجرس على حزم مساعدات خارجية للأردن في عام 2005، بهدف مساعدة الأردن في القضاء على الفقر والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي للأردن، لا سيما وأن الأردن يشترك بأطول حدود مع إسرائيل من بين الدول العربية، كما ويعد من حلفاء الولايات المتحدة التي وقعت اتفاقية للسلام مع الجانب الإسرائيلي.[2]

استمر الكونجرس في الموافقة على تمويل المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن طوال فترة الدراسة، حيث تهدف هذه المساعدات إلى تعزيز جهود السلام، والاستقرار في المنطقة، فضلا عن تعزيز النمو الاقتصادي للأردن، بوصفه حليفا رئيسيا للولايات المتحدة من خارج دول الناتو في المنقطة، وعضوا أساسيا في مكافحة الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة، وتعزيز قدرات الأردن الاستخباراتية فوق جنوب سوريا، وتعزيز تعاونه الأمني مع إسرائيل وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي.[3]

وعلى جانب الضفة الغربية، نجد أن الولايات المتحدة قد استمرت طوال فترة الدراسة بتقديم مساعدات اقتصادية للسلطة الفلسطينية، مستثنية المساعدات العسكرية، خوفا من ان تصل إلى أيدي متطرفة تستخدمها ضد إسرائيل، حيث تؤكد رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي الجمهورية إيلينا روس ليتينن في نوفمبر 2011: إن الأموال التي ستصرفها الولايات المتحدة تصب في المصلحة الأمنية الوطنية الأميركية، وأن إسرائيل لا تعارض صرفها، بعد ان قامت بتعليقها في شهر آب عام 2011، الا ان لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس

[1] - السفير الاميركي مؤكدا التزام بلاده بدعم المملكة، الدستور الأردنية، على الرابط:
http://addustour.com/articles/273924-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-

[2] -الكونجرس يوافق على مساعدات اقتصادية للاردن، وكالة الانباء الكويتية، على الرابط:
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1532381&language=ar

[3] - David Schenker, How the United States Should Help Protect Jordan from the Chaos Next Door, The Washington Institute for Near East Policy, February 22, 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عادت وأقرت ضرورة استمرار المساعدات للسلطة الفلسطينية لأنها ذات أهمية بالغة للأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي.[1]

مما سبق نرى أن للكونجرس دورا في تمويل المساعدات الخارجية وزيادة حجمها إذا تطلبت المصالح الأمريكية الاستراتيجية ذلك، كما حدث مع الأردن عام 2003، بهدف التحضير لضرب العراق، والموافقة على استمرارها لتكثيف التعاون مع إسرائيل، كما وأن للكونجرس دورا في دعم السلطة الفلسطينية، لمنعها من التصعيد مع إسرائيل، بهدف ضمان أمن إسرائيل، كما ناقشنا سابقا.

رابعا: الكونجرس وتأثيره على المساعدات المقدمة للعراق والسعودية:

لا يتضح بأن هناك دورا للكونجرس في التأثير المساعدات الخارجية المقدمة للسعودية، فهي دولة غنية وليست بحاجة للمساعدات، لكن الولايات المتحدة تقدم بعض المساعدات للحكومة السعودية تحت إطار الزمالة في مكافحة الإرهاب، كانت تتلقاها وزارة الدفاع السعودية، ومساعدات اقتصادية في اطار تعزيز مفهوم المجتمع المدني في السعودية، وهي المساعدات التي تأتي في إطار تعزيز الصورة الدولية للولايات المتحدة أمام حليفتها السعودية.[2]

لكن على الجانب العراقي نجد أن للكونجرس دورا في المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لبغداد، فقبل عام 2003 كانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات للعراق بهدف تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني على صعيد المساعدات الاقتصادية، ولتعزيز جهود الأمن والسلام والوقاية من النزاعات على صعيد المساعدات العسكرية[3]، لكن وبعد الغزو الأمريكي

[1] - الكونغرس يوافق على استئناف المساعدات الأميركية للفلسطينيين، على الرابط:
http://www.radiosawa.com/a/19883.html

[2]- US: Agency for International Development, Databases, Op. Cit.

[3] -Ibid

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للعراق، نجد أن الكونجرس بدأ بتمويل مبالغ كبيرة جدا وصلت في بعض السنوات إلى ما يزيد عن 7 مليار عام 2004 على صعيد المساعدات الاقتصادية، وما يزيد عن 4 مليارات خلال عام 2007 و4 مليارات دولار عام 2008، ففي عام 2003 قدم الرئيس جورج بوش ميزانيته الخاصة لإعادة إعمار العراق وقد بلغت ما حجمه 20 مليار دولار، ووافق عليه مجلس النواب الأمريكي دون تعديل، أما مجلس الشيوخ فقد قام بتعديل مشروع قانون الميزانية الخاص بالعراق، وقام بتعديل نصوص هذا المشروع لتصبح نصف 20 مليار دولار قروض لا منح للعراق، ثم حاولت الإدارة الأمريكية إلغاء ذلك التعديل، لكن الكونجرس رفض ذلك بحجة ان العراق رابع دول العالم في حجم احتياطات النفط، وأن تقديم ما حجمه 20 مليار دولار للعراق لا يراعي الاقتصاد الأمريكي.[1]

هذا واستمر الكونجرس الأمريكي بالموافقة على طلبات الرئاسة لتمويل المساعدات للعراق بهدف حفظ المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث كانت تهدف المساعدات الأمريكية للعراق إلى تنمية الاقتصاد العراقي وخاصة قطاعي الطاقة والنفط، حتى تضمن الولايات المتحدة تدفق النفط العراقي اليها[2]، ومن المواقف المهمة للكونجرس وتأثيره على المساعدات المقدمة للعراق، ما وقع عام 2013، حيث هدد الكونغرس الأمريكي بقطع المساعدات عن العراق في حال تكرار أي هجوم على مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة[3]، كما وتهدف المساعدات الأمريكية لمكافحة

[1] - مساعدات إعادة الإعمار في العراق تتحول معركة في الكونغرس الأميركي، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=9090& 7&feature=#.WLXXKdLyvcc

[2]- Michael Eisenstadt, Transitioning Authority and Implementing the Strategic Framework in Iraq, Part 2, The Washington Institute for Near East Policy, June 23, 2011.

[3] - الكونغرس الأمريكي يهدد بقطع المساعدات عن العراق في حال تكرار أي هجوم على مجاهدي خلق، المجلس الوطني للمقاومة الايرانية، على الرابط: http://ncr-iran.org/ar/2011-04-01-13-55-17/ashraf/19818-2013-10-05-15-22-19.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داعش في المنطقة، والإرهاب بهدف إرساء الاستقرار، فضلا عن مساعدة اللاجئين في مختلف أنحاء العراق.[1]

مما سبق يتضح أن الكونجرس لا يتعدى دوره الموافقة على تمويل المساعدات لطالما أنها تساهم في تعزيز مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، لكن عندما تكون المساعدات ذات مبالغ طائلة، فإن الكونجرس يعترض عليها تجنبا للإهدار الاقتصادي لموارد الولايات المتحدة، كما هو الحال عندما قام الكونجرس بتعديل مشروع قانون لتمويل مساعدات للعراق كان قد تقدم بها الرئيس بوش للكونجرس، حيث رفض الكونجرس تقديم 20 مليار دولار كمساعدات للعراق، واشترط أن يكون نصف المبلغ على شكل قروض، بما ان العراق يمتلك احتياطات نفطية كبيرة.

[1] - المساعدات الإنسانية للعراق تبلغ أكثر من مليار دولار، موقع السفارة الأمريكية في بغداد، على الرابط:
https://arabic.iraq.usembassy.gov/pr-091416.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

تناولت الدراسة عبر فصولها الثلاثة الدور الاقتصادي للكونجرس في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية والتأثير عليها على صعيد المساعدات الخارجية، الاقتصادية، والعسكرية، تلك المساعدات المقدمة لدول الشرق الأوسط، حيث ناقشت الدراسة في فصلها الأول طبيعة النظام السياسي الأمريكي وكيفية صنع القرار الخارجي فيه، بينما تعرضت في الفصل الثاني إلى حدود وأبعاد الدور الاقتصادي للكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، أما الفصل الثالث فأفرد لنقاش تأثير الكونجرس على حجم وطبيعة المساعدات الخارجية الأمريكية، الاقتصادية والعسكرية لدول الشرق الأوسط.

حيث توصلت الدراسة إلى أن للكونجرس دورا اقتصاديا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في موضوع المساعدات الخارجية العسكرية والاقتصادية المقدمة لدول الشرق الأوسط، حيث توصلت الدراسة إلى أن الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من زاوية وموضوع المساعدات الخارجية، الاقتصادية والعسكرية لدول الشرق الأوسط ينبع من الصلاحيات الاقتصادية التي منحها الدستور الأمريكي للكونجرس الأمريكي، وهي الصلاحيات التي تتمحور حول ثلاثة ابعاد يمكن وصفها بالأبعاد القانونية الدستورية، وهي الإقرار والموافقة على ميزانيات المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية التي يتقدم بها الرئيس الأمريكي للكونجرس، أو رفضها، أو اجراء تعديل كمي على حجمها، سواء من خلال زيادتها لبعض الدول، أو تقليصها أو قطعها عن دول أخرى في الشرق الأوسط، لغايات تحقيق أهداف الولايات المتحدة كنشر الديمقراطية وضمان أمن إسرائيل واحتواء الصعود الروسي والإيراني...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن ومن زاوية أخرى، اتضح للدراسة أن الدور الاقتصادي للكونجرس في السياسة الخارجية وتأثيره على حجم المساعدات الخارجية المقدمة لدول الشرق الأوسط لا يقتصر فقط على الصلاحيات الاقتصادية الممنوحة له من الدستور الأمريكي، والتي من خلالها يستطيع التأثير الكمي على المساعدات الخارجية، بل اتضح للدراسة بأن للكونجرس دورا نوعيا في التأثير على المساعدات الخارجية المقدمة لدول الشرق الأوسط، وهو البعد الجديد الذي يتضح للدراسة، والذي يمكن أن نصفه بالبعد النوعي، لتصل الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في موضوع المساعدات الخارجية هو دور ينبع من بعدين:

الأول البعد الكمي: وهو البعد الذي يمكن للكونجرس من خلاله التأثير على حجم المساعدات الخارجية، وهو البعد الذي يضمنه الدستور الأمريكي للكونجرس من خلال منح الدستور الأمريكي للكونجرس عددا من الصلاحيات الاقتصادية لرسم السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة، حيث يمكن للكونجرس في هذا البعد، أن يوافق ويقر ميزانيات المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية، أو أن يرفضها، أو يدخل عليها بعض التعديلات الكمية، سواء من حيث زيادة حجمها، أو تقليصه.

الثاني: البعد النوعي: وهو البعد الذي يسمح للكونجرس بممارسة دور الاقتصادي للتأثير على نوعية وطبيعة المساعدات الخارجية المقدمة لدول الشرق الأوسط، حيث يستطيع الكونجرس ان يرهن موافقته على ميزانيات المساعدات الخارجية التي يتقدم بها الرئيس بشروط تعديل طبيعة المساعدات الخارجية، فمثلا إذا تقدم الرئيس بطلب الموافقة على تمويل مساعدات اقتصادية كهبة لدول معينة مثل العراق، يمكن للكونجرس ان يرهن موافقته على عملية التمويل بشرط جعل نصف المنحة كقرض، وهو ما اتضح للدراسة في الحالة تأثير الكونجرس على المساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية المقدمة للعراق، حيث رفض الكونجرس تمويل منحة للعراق بقيمة 20 مليار دولار، واشترط على الرئيس أن يكون نصفها أي 10 مليار قرض يتوجب على العراق سداده، وإذا كانت عسكرية يمكن للكونجرس ان يرهن موافقته على تمويل المساعدات العسكرية بأن يدخل تغييرا على طبيعة الأسلحة المقدمة لدول معينة، حيث اتضح للدراسة ان الكونجرس رهن موافقته على تمويل مساعدات عسكرية لمصر بشرط ان تستبدل الأسلحة المقدمة لمصر من اسلحة ثقيلة كالطائرات الحربية والدبابات، إلى أسلحة خفيفة وطائرات هيليكوبتر مخصصة لعمليات النقل ومكافحة الإرهاب في سيناء، والهدف من ذلك هو الحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي عسكريا أمام مصر والدول العربية، وهو ما يتفق وفرضية الدراسة التي تمحورت حول وجود علاقة ارتباطية ما بين الدور الاقتصادي للكونجرس الأمريكي وتوجيه السياسة الخارجية في موضوع المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية المقدمة لدول الشرق الأوسط، ويظهر هذا التأثير على حجم وطبيعة المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لدول الشرق الأوسط، حيث يؤثر الكونجرس على صعيد الحجم على تلك المساعدات ليكون هناك فارق كمي ونوعي بين المساعدات الخارجية المقدمة لإسرائيل وتلك المقدمة للدول العربية.

ابرز نتائج الدراسة:

بعد دراسة الموضوع من كافة جوانبه، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، والتي من أهمها:

1.إن للكونجرس تأثيرا كميا على المساعدات الخارجية الأمريكية المقدمة لدول الشرق الأوسط، وينبع هذا الدور من الصلاحيات الاقتصادية التي منحها الدستور الأمريكي للكونجرس، ليستطيع من خلالها ممارسة التأثير الكمي على السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، وتحديدا فيما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يخص الموافقة أو رفض أو تعديل الميزانية الأمريكية المالية ومشاريع قوانين الحكومة الأمريكية التي تتقدم بها للكونجرس لنيل الموافقة على تمويلها.

2.إن للكونجرس تأثيرا نوعيا إضافة للتأثير الكمي على المساعدات الخارجية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية المقدمة لدول الشرق الأوسط، وهو الدور الذي يوضح كيفية استخدام الكونجرس لصلاحياته الدستورية لممارسة دور ابعد من الدور الشكلي على تمويل الميزانيات أو رفضها أو تعديلها، حيث في حالات معينة امكن للكونجرس فيها ان يرهن موافقته على المساعدات الخارجية بشرط إجراء تغيير نوعي على طبيعتها، ومثال ذلك ما سبق واشارت الدراسة إليه، حيث اشترط الكونجرس على الرئيس بوش ضرورة جعل نصف المساعدات الاقتصادية للعراق كقرض يتوجب على العراق سداده، واشتراط الكونجرس على الحكومة الأمريكية استبدال الأسلحة المقدمة لمصر من أسلحة هجومية وقتالية إلى أسلحة خفيفة مخصصة لمكافحة الإرهاب.

3. يتضح للدراسة أن للوبيات المختلفة ومنها اللوبي الإسرائيلي دورا كبيرا في التأثير على أعضاء الكونجرس لدفعهم إلى التأثير على الحكومة الأمريكية لضمان تدفق المساعدات لإسرائيل، والتلاعب بتلك المساعدات المقدمة للدول العربية، وهو ما اتضح من ممارسة اللوبي الصهيوني ضغوطا على أعضاء الكونجرس من أجل ضمان استمرارية التدفقات في المساعدات الخارجية لمصر بشرط التلاعب في طبيعتها لا سيما تلك العسكرية كما اشرنا.

4.يتضح للدراسة بأن الهدف المركزي للمساعدات الأمريكية هو تحقيق أمن إسرائيل من جهة، والعمل على دفع الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وهو ما تمثل في حالة الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصر والسلطة الفلسطينية، حيث تهدف المساعدات إلى ضمان الاستقرار بين هذه الدول وإسرائيل وضمان سير عمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني.

5.يوافق الكونجرس الأمريكي في الاتجاه العام على تمويل المساعدات بهدف تجميل صورة الولايات المتحدة دوليا، وصورتها أمام حلفائها في المنطقة، حيث قدمت مساعدات للنظام العراقي قبل عام 2003، كما وتقدم مساعدات للجانب السعودي علما أنه ليس بحاجة لها، لكن منطلق تطمين الولايات المتحدة للسعودية إزاء المخاطر الإيرانية، كما وقدمت مساعدات لسوريا قبل الثورة السورية، في إطار تحسين صورتها دوليا، عندما كانت تقدم مساعدات للهلال الأحمر السوري وللاجئين العراقيين والفلسطينيين في سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر الرسمية:

1. الدستور الأمريكي.

ثانيا: الكتب:

1. أحمد ياسين محمد، الكونجرس الأمريكي والنظام السياسي الأمريكي، عمان، دار أسامة للنشر، 2007.
2. البرت ساي، وجون الفرد، اسس الحكم في أميركا، ترجمة: محمد فرج، القاهرة، مكتبة غريب، 1980.
3. إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، الجزء 1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1963.
4. بطرس بطرس غالي، وعيسى محمود خيري، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة، المكتبة الانجلومصرية، 1963.
5. جيفريت س ارنست، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: محمد عبد المعز نصر، مصر، دار مصر للنشر، 1953.
6. شفيق حسان العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986.
7. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة، دار النهضة، 1966.
8. فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
9. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان، دار الكرمل، 1990.
10. محمد انور عبد السلام، التجربة الاتحادية الأمريكية وقيمتها للوحدة العربية، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1974.
11. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، النهضة، القاهرة، 1998.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. خليل محسن، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج2 بيروت، دار النهضة، 1967.
13. نظام شرابي، اميركا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب، 1990.
14. هادي فبيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية، الدار العربية ناشرون، 2008.
15. هنري روبرت، القانون البرلماني الأمريكي، ترجمة: زكي شنودة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1951

ثالثا: الدوريات:

1. احمد البياتي، دور الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، عدد 1، 2001.
2. إيمان رجب، قيود متعددة: حدود الوظيفة "الدبلوماسية" لمجلس النواب، المركز العربي للدراسات والبحوث، يناير/2016، على الرابط: http://www.acrseg.org/39827
3. انمار الدليمي، جماعة الضغط اليهودية في الادارات الأمريكية، القبس، الكويت، 1987، العدد 15، ص 45.، وانظر أيضا، رائد قدورة، جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي، ايباك ذراع إسرائيل في اميركا، على الرابط: http://www.sasapost.com/aipac-america-politics-trump-clinton/.
4. باسم خفاجي، الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي، القاهرة، المركز العربي للدراسات الانسانية، 2005.
5. سلافة فاروق الزعبي، فلسفة الإعلام الأمريكي والشبكات الفضائية، مجلة الباحث الإعلامي، بغداد، العدد 8، 2010.
6. حميد حنون خالد، العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونجرس، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، المجلد 10، عدد 19/كانون أول ، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. جابر عوض سعد، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، سيبتمبر/2009، على الرابط: http://bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html

8. حموش عبدالرزاق، العلاقات العربية الأمريكية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الاخيرة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 21، جوان2013، الجزائر.

9. خلدون عدرة، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الوطني للأبحاث واستطلاعات الرأي، 2016، على الرابط: http://ncro.sy/?p=3039

10. زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد 2، 2012

11. عاطف الغمري، صناعة القرار في البيت الأبيض، مركز الروابط للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2015، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11841

12. عمرو عبدالعاطي، المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بين الضغوط والمصالح، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11837

13. محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3755، 2016.

14. معمر فيصل خولي، دور مراكز الابحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: ايران نموذجا، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11893.

15. موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية، العددان 69-70، ربيع 2015.

16. محمد بن اعراب، اعتماد الميزانية والرقابة عليها، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، على الرابط: http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/ctebenarab/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي لبحوث والدراسات، يناير/2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36519

18. محمد خضر خزعلي، المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، مجلة الحوار المتمدن-العدد: 5203 – 2016، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=521731

19. مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 1، إذار/2013

20. نانسي مصطفى خليل، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، كانون الثاني، 1979.

21. هشام الحديدي، صنع القرار في السياسة الأمريكية: دراسة استراتيجية، بغداد، الدراسات الدولية، 2001.

22. وائل اسماعيل، النظام السياسي الأمريكي، دراسة في العلاقة بين الرئيس والكونجرس في الشؤون الخارجية، 1994.

رابعا: الرسائل الجامعة:

1. احمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية:2001-2013، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014

2. عبدالخالق شأمل، عملية صنع القرار في السياسة الأمريكية الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005.

3. عامر عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشأملة بعد الحرب الباردة رسالة دكتوراه، 2007.

4. غازي مهيدات، أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط : دراسة حالة: الأردن ، مصر و المغرب:1989 – 2005، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، اربد، 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. حمزة يحيأوي، دور اللجان البرلمانية في تفعيل الاداء البرلماني في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2010.
6. محمد خزعلي، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد الحرب الباردة:1990-2015، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن-اربد، 2016.
7. محمد ابو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غزة، 2013.
8. نبيل سرور ، الصراع على النفط والغاز وأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني، عدد 96، نيسان/2016، لبنان، على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%
9. ياسين محمد حمد، الكونجرس والنظام السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000.

خامسا: المراجع الالكترونية:

1. أمريكا تعلق معونات عسكرية لمصر، قناة CNN، على الرابط: http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/8/20/pol-us-/egypt-aid
2. اسعد عبد الرحمن ، الكونجرس الأمريكي، على الرابط: http://www.rasseen.com/art.php?id=b0d4663b4a295b631b337bf6091f2cdcc1b8b002 .
3. ابراهيم غرايبة، الأردن والحرب الأميركية على العراق، على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/
4. ابراهيم غرايبة، المساعدات الخارجية هل تؤدي إلىالتنمية؟، صحيفة الغد الأردنية، على الرابط: http://www.alghad.com/articles/552928-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. أحمد الياس، المساعدات الاقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية، على الرابط: http://suwar-magazine.org/details/%D8%A7%D9%84%D9%
6. أنقرة تحذر واشنطن من عواقب وصول أسلحة لمنظمات "إرهابية" في سوريا، روسيا اليوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/news/853678-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-
7. بول فيندي سيناتور أمريكي، دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي، مقابلة على قناة الجزيرة، الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2004/6/4/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%
8. بعيدا عن استخدام لغة الخيارات الخاطئة: قضية الانخراط الدائم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، موقع السفارة الأمريكية في الأردن، على الرابط: https://jo.usembassy.gov/ar/beyond-rhetoric-false-choices-/case-lasting-u-s-engagement-middle-east-2-2
9. حدود صلاحيات اليونيفيل في لبنان، الجزيرة، http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2006/10/24
10. جيم موران، : دور الكونغرس في سياسة واشنطن الخارجية، مقابلة على قناة روسيا اليوم، 2016، على الرابط: https://arabic.rt.com/prg/telecast/818867-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88 .
11. مفهوم وانواع واسس نشأة الدساتير، شبكة القانوني، http://qanon.ps/news.php?action=view&id=16185.
12. حسن مطر، ما هو نظام الحكم في اميركا، على الرابط: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_.
13. علاء الدين السيد، من اين جاء الشعب الأمريكي، على الرابط: http://www.sasapost.com/american-people-origins/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14. علاء بيومي، لجان العمل السياسي(PACS): نشأتها وتطورها وتأثيرها على العملية السياسية الأمريكية، واشنطن، 2002، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/23-08-2002/alaabayoumi.htm

15. عضو في الكونغرس الأمريكي يعأرض تقديم المساعدة للبنان، صحيفة الدستور الأردنية، 2006، على الرابط: http://addustour.com/articles/349509-%D8%B9%D8%B6%D9%88-%D9%81%D9%8A-

16. علاء بيومي، قراءة في اسلوب اتخاذ أعضاء الكونجرس الأمريكي للقرارات وتبعاه على مواقفهم من قضايا المسلمين والعرب، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/11-07-2003/cair.htm

17. عبد الرحمن اسعد، الكونجرس الأمريكي على الرابط : https://asadarahman.wordpress.com/

18. سلام مشهداني ، دور الإعلام في صناعة القرار السياسي بالولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط: http://www.moheet.com/2014/05/14/

19. محمد ناصر الخوالده، التركيبة السياسية في الولايات المتحدة، على الرابط: http://kenanaonline.com/users/MOMNASSER/posts/348087.

20. الكونجرس: المؤسسة التشريعة الأمريكية، الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015

21. جميلة الشربجي، النظام الرئاسي: النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للنظام الرئاسي، الموسوعة العربية، على الرابط: https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164882

22. الكونغرس يوافق على تسليح المعأرضة السورية، على الرابط: http://www.syriasteps.com/?d=110&id=104909.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. خالد عبدالله، البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/25-10-2002/KhaledAbdAllah.htm

24. صقر فخر، اللوبي اليهوديفي الولايات المتحدة وحدود القوة، العربي الجديد، 2015، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/11/%D8%A7%.

25. مساعدات إعادة الإعمار في العراق تتحول معركة في الكونغرس الأميركي، صحيفةالشرق الأوسط، لندن، على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno=9090&7&feature=#.WLXXKdLyvcc

26. محمد القياتي، المعونات الأمريكية سلاح السيطرة علي العالم، على الرابط: http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=35621

27. محمد ناصر الخوالدة، التركيبة السياسية في الولايات المتحدة، على الرابط: http://kenanaonline.com/users/MOMNASSER/posts/348089

28. محمد شعيب، السياسة الخارجية الأمريكي في القرن الحادي والعشرين: كيف تتم صناعة القرارات الخارجية للولايات المتحدة، على الرابط: http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D8%AD

29. محمد عبدالعظيم، الكونجرس الأمريكي 5 معلومات عن المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة، موقع برلماني، على الرابط: http://www.parlmany.com/News/9/10938/%D8

30. محمد الجناتي، الصحافة السلطة الرابعة، على الرابط: http://www.maghress.com/hibapress/82511.

31. محمد صالح، دور الجماعات الظاغطة في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط: http://www.marocdroit.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

32. شاهر اسماعيل الشاهر، دور مراكز الدراسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، على الرابط: http://strategy.unblog.fr/2015/12/

33. كيفورك ألماسيان، من يملك التأثير في الرأي العام الأمريكي وخياراته؟، 2014، على الرابط: http://alasr.me/articles/view/15630

صناعة القرار السياسي الأمريكي .. كيف ؟، على الرابط: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=468556.

34. يحيى عبد الرحمن، الكونجرس : انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية، على الرابط:
http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13619

35. السفير الاميركي مؤكدا التزام بلاده بدعم للمملكة، الدستور الأردنية، على الرابط: http://addustour.com/articles/273924-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-

36. الفرع التشريعي، سلطات وصلاحيات الكونجرس الأمريكي، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/10/20101026164846x0.5688549.html#axzz4ZislfzEA

37. هل تخضع ميزانية القوات المسلحة للرقابة البرلمانية، 2011ن على الرابط:
http://www.youm7.com/story/2011/12/10/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AE%D8%B6%D8%B9-%D9%85%D9%8A

38. لكونجرس الأمريكي ومجلس الشيوخ ومجلس النواب : ما هي أهدافهم؟ على الرابط:
http://www.dampress.net/?page=show_det&category_id=&id=29223

39. زهير أندرأوس، إسرائيل كلفت أمريكا منذ اربعين عأما 1600بليون دولار وكل مواطن أمريكي دفع 5700 دولار ، القدس العربي، لندن، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=125341

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

40. محمود صلاح الدين، مفهوم الشرق الأوسط، على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/06/95653.html

41. المساعدات الإنسانية للعراق تبلغ أكثر من مليار دولار، موقع السفارة الأمريكية في بغداد، على الرابط: https://arabic.iraq.usembassy.gov/pr-091416.html

42. الكونغرس الأمريكي يهدد بقطع المساعدات عن العراق في حال تكرار أي هجوم على مجاهدي خلق، المجلس الوطني للمقأومة الايرانية، على الرابط: http://ncr-iran.org/ar/2011-04-01-13-55-17/ashraf/19818-2013-10-05-15-22-19.html

43. الكونجرس يوافق على مساعدات اقتصادية للاردن، وكالة الانباء الكويتية، على الرابط: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1532381&language=ar

44. الكونغرس يوافق على استئناف المساعدات الأميركية للفلسطينيين، على الرابط: http://www.radiosawa.com/a/19883.html

45. الكونغرس الأمريكي يهدد بقطع المساعدات عن العراق في حال تكرار أي هجوم على مجاهدي خلق، المجلس الوطني للمقأومة الايرانية، على الرابط: http://ncr-iran.org/ar/2011-04-01-13-55-17/ashraf/19818-2013-10-05-15-22-19.html

46. المساعدات الإنسانية للعراق تبلغ أكثر من مليار دولار، موقع السفارة الأمريكية في بغداد، على الرابط: https://arabic.iraq.usembassy.gov/pr-091416.html

المراجع والمصادر باللغة الانجليزية:

أولا: المصادر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. US: Agency for International Development, Databases, Assistance Category: Economic, 2000-2015.
2. US: Agency for International Development, Databases, Assistance Category: Military,2000-2015.

ثانيا: الكتب:

1. Mark Tushnet،Thomas Fleiner،Cheryl Saunders, Routledge Handbook of Constitutional Law, New York, Routledge, 2013.
2. James A. Thurber, Rivals for Power: Presidential-congressional Relations, New York, Rowman & Littlefield , 2006.
3. Rourke, John T, Congress and the Presidency in U.S. Foreign Policy Making: A Study of Interaction and Influence, 1945-1982. Boulder, CO, 1983.
4. Peter Woll, American Government: Readings and Cases, 1928.

ثالثا: الدوريات:

1. Chester L. Cooper, The CIA and Decision-Making, foreign affairs, January 1972.
2. C N Trueman, The powers of the American President, 27 Mar 2015, on: http://www.historylearningsite.co.uk/american-politics/the-powers-of-the-american-president/.
3. David Schenker, How the United States Should Help Protect Jordan from the Chaos Next Door, The Washington Institute for Near East Policy, February 22, 2017.
4. Don M. snider, America's postmodern Military, World Policy Journal, Vol. 17, No. 1 Spring, 2000.
5. David F.Forte, Vice President, The Heritage Guide to The Constitution, on: http://www.heritage.org/constitution/#!/articles/1/essays/15/vice-president-as-presiding-officer.
6. John Mearsheimer, Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, http://www.academia.edu/9031239/The_Israel_Lobby_and_U.S._Foreign_Policy_-_John_Mearsheimer_Stephen_Walt.
7. James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in The US, Foreign Policy Research Institute, Pennsylvania, August, 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. John Craig and David Madland, How Campaign Contributions and Lobbying Can Lead to Inefficient Economic Policy, May 2, 2014, Center for American Progress, on: https://www.americanprogress.org/issues/economy/reports/2014/05/02/88917/how-campaign-contributions-and-lobbying-can-lead-to-inefficient-economic-policy/.
9. John J. Harter, The Role of the Congress in U.S Foreign Policy, on: http://www.unc.edu/depts/diplomat/item/2011/0104/oped/op_harter.html .
10. John Michael Vlach, The Mysterious Mr. Jenkins of Jenkins Hill: The Early History of the Capitol Site, SPRING 2004, on: http://www.capitolhillhistory.org/library/04/Jenkins%20Hill.html.
11. Katherine Bauer, Patrick Clawson, and Matthew Levitt, Reinforcing the Role of Sanctions in Restraining Iran, The Washington Institute for Near East Policy, February 2017.
12. Keith Porter, The Role of the Congress in U.S. Foreign Policy, us foreign policy, 2014, on: http://usforeignpolicy.about.com/od/backgroundhistory/a/congress.htm.
13. Michael Eisenstadt and David Pollock, Friends with Benefits: Why the U.S.-Israeli Alliance Is Good for America, The Washington Institute for Near East Policy, November 7, 2012.
14. Marie T henehamm Foreign policy and congress: An International Relations Perspective, The University of Michigan, 2000.
15. Mark Rathbone, US Vice Presidents, history today, December 2011, on: http://www.historytoday.com/mark-rathbone/us-vice-presidents.
16. Maira Martini, Influence of interest groups on policy-making, Transparency International, 12 June 2012.
17. Michael Eisenstadt, Transitioning Authority and Implementing the Strategic Framework in Iraq, Part 2, The Washington Institute for Near East Policy, June 23, 2011.
18. Nina M. Serafino, The Department of Defense Role in Foreign Assistance: Background, Major Issues, and Options for Congress, Congressional Research Service, August 25, 2008.
19. ornstein, The role of congress: Annunciation to struggle, Washington preed and publications service, 1985

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. Umar Farooq, Powers & Functions of the US President, study lecture notes, 8/5/2013, on: http://www.studylecturenotes.com/constitutional-laws/powers-functions-of-the-us-president
21. Toni Johnson, Congress and U.S. Foreign Policy, US, Council on Foreign Relations, 2013 January.
22. Steve H. Hanke, On Democracy Versus Liberty, cato Institute,on: https://www.cato.org/publications/commentary/democracy-versus-liberty .
23. Peter W.Schramm, Vice President as Presiding Officer, The Heritage Guide to The Constitution, on: http://www.heritage.org/constitution/#!/articles/2/essays/78/vice-president.
24. Robert M. Gates, The CIA and Foreign Policy, foreign affairs, Winter 1987/88

رابعا: المراجع الالكترونية:

1. The Powers of Congress, American government, on: American History, http://www.ushistory.org/gov/6a.asp.
2. U.S. House of Representatives: Powers and Functions ,2011, on: Congress Base, http://congressbase.com/100/u-s-house-of-representatives-powers-and-functions/
3. Presidential Powers, American History on: http://www.let.rug.nl/usa/outlines/government-1991/the-executive-branch-powers-of-the-presidency/presidential-powers.php.
4. The Making of United States Foreign Policy: Institutions and Processes, American University School of International Service, on: https://ironline.american.edu/academic/course-descriptions/concentrationelective-courses/the-making-of-united-states-foreign-policy-institutions-and-processes/.
5. The Roles of Foreign Policy Actors, International Politics, on: http://highered.mheducation.com/sites/0073378992/student_view0/chapter3/in_the_spotlight_2.html.
6. History of the CIA, on: https://www.cia.gov/kids-page/6-12th-grade/operation-history/history-of-the-cia.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. The Congressional Committee System - US Government, on: http://www.ushistory.org/gov/6c.asp.
8. The Congressional Committee System - US Government, on: http://www.ushistory.org/gov/6c.asp
9. The Importance of Committees, American government, on: http://www.ushistory.org/gov/6c.asp
10. The threat from Russia: How to contain Vladimir Putin's deadly, dysfunctional empire,2016, The economist, on: https://www.economist.com/news/leaders/21709028-how-contain-vladimir-putins-deadly-dysfunctional-empire-threat-russia
11. US: Agency for International Development, Databases, http://beta.foreignassistance.gov/
12. Richard J. Carroll, What Congress Does to the Economy, Bloomberg, 2016, on: https://www.bloomberg.com/view/articles/2016-09-07/what-congress-does-to-the-economy

www.manaraa.com

Abstract

Fawaz Hussain Al-Afif, the Economic Role of the American Congress in Directing US Foreign Policy (2001-2014), MA Thesis, Al-Yarmouk University, 2016/2017 (Supervisor:Prof. Khaled Al-Adwan).

This study aims at identifying the economic role of the US Congress and its influence on directing the USForeign Policy towards the Middle East during the period 2001-2014 in term of foreign aid, whether economic or military aids. The study also aimed to verify the validity of its basic hypothesis, Which is "The US Congress has an economic impact on directing the economic foreign aid to the Middle East, influenced by lobbies that are trying to push members of Congress to influence the value and nature of US foreign aid to the Middle East, where the study relied on the basic hypotheses based on systems analysis methodology, Comparative approach and legal institutional approach.

The study found a number of results, as follows:

The US Congress has an influence on US foreign policy in the area of economic and military foreign aids, which is reflected in the quantitative dimension guaranteed by the US Constitution to Congress by granting them a number of economic authorities that allow Congress to influence the United States Foreign Economic Policy, where Congress can approve, reject or make quantity amendments on the economic and military foreign aid by using such authorities, while the second dimension of Congress impact on the foreign aid is a qualitative dimension through which the Congress approval or rejection of foreign aid is subject to qualitative influence to the nature of foreign aid, as it turned out that lobbies such as

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Zionist lobby influence and make pressure on Congress members, and then Congress members make pressure on the President and the United States foreign policy to increase economic and military aids instead of Arab Countries, as it became clear that the Congress was driven by pressure from the lobbies behind the provision of military assistance of heavy weapons to Israel, and stop providing same to Egypt after the overthrow of Husni Mubarak, and Mohammad Morsi took over presidency of Egypt, which is consistent with the hypothesis of the study, that there is a huge role for US Congress in influencing the US Foreign Policy in terms of the value and quantity of foreign economic and military aid to the Middle East in terms of nature and quality.

Keywords:

Foreign policy, Congress, the economic role of Congress, United States of America, Middle East.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com